العدد ٣٠ ، ١٩٧١

بلاتز

الشؤون السوفيتية

يصدرها

معهد دراسة الشؤون السوفيتية

في ميونيخ ، المانيا الغربية

من محتويات العدد

المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي يكشف خبايا المجتمع...

مؤتمرات الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات السوفييتية التركية الاسلامية...

يوغسلافيا تعد نفسها للدفاع الشامل

الدعوة السوفييتية الى "الجبهات الشعبية" في السبعينات من هذا القرن

صناعة السيارات السوفييتية والمشاكل المتعلقة بتأسيسها

(المجلة) نشرة دورية يصدرها معهد دراسة الشئون السوفييتية فى مدينة ميونيخ بألمانيا الغربية مرة كل ثلاثة أشهر، فإذا رغبت أيها القارىء الكريم فإرسل بمقالاتك وبحوثك المختلفة إلى رئيس تحرير المجلة أما الإعلانات والإشتراكات وكذلك الواردات الأخرى فترسل إلى مدير المعهد على العنوان المذكور أدناه.

كما يسر رئيس التحرير أن يقوم بنشر المقالات التى ترسل إليه إذا إعتبرها صالحة للنشر ويدفع أجر المقالات التى تنشر حسب تعريفة المعهد فى هذا الشأن، أما المقالات التى لا تنشر فتعاد إلى كاتبها عند طلبه، والمرجو من كاتبى المقالات ان يحتفظوا بنسخة لديهم حيث أن المعهد غير مسئول عن ضياع الأصل.

يمكن إعادة أو إقتباس المواد فى "المجلة" جزئياً بشرط الإشارة إلى مصدرها. ويرجو رئيس التحرير أن يتسلم دائماً نسخة من المنشورات التى إحتوت على معلومات أو مواد نشرت فى "المجلة" من قبل، كما يرجو أيضاً الحصول على إذنه قبل إعادة نشر مقالات بأكملها.

الآراء المنشورة فى "المجلة" أو فى مطبوعات أخرى للمعهد تعبر عن آراء كتابها فقط ولا يجوز إعتبارها وجهة نظر المعهد: Institute for the Study of the USSR, 8 Munich 22 — Mannhardtstrasse 6 — Germany.

Bulletin (in English, 12 issues per year)	DM 44.00 or $12
Studies on the Soviet Union (in English, 4 issues per year)	DM 44.00 or $12
Analysis of Current Developments in the Soviet Union (mimeographed)	
(in English, 52 issues per year)	DM 40.00 or $10
(in Russian, 52 issues per year)	DM 40.00 or $10
(in Spanish, 26 issues per year)	DM 20.00 or $5
(in Turkish, 12 issues per year)	DM 15.00 or $4
Estudios sobre la Unión Soviética (in Spanish, 4 issues per year)	DM 4.00 or $1
Majallah (in Arabic, 4 issues per year)	DM 4.00 or $1
Problèmes Soviétiques. (in French, 2 issues per year)	DM 8.00 or $2
Dergi (in Turkish, 4 issues per year)	DM 4.00 or $1

All rates subject to change without notice.

Herausgeber und Verlag: Institut zur Erforschung der UdSSR, e.V., München 22, Mannhardtstrasse 6, Telefon 22 06 81-84. — Printed in Germany by Wiesbadener Graphische Betriebe GmbH, Wiesbaden.

مجلة

الشؤون السوفيتية

العدد ٣٠ ، ١٩٧١

رئيس التحرير

سليمان محمد تكينر

معهد

دراسة شؤون الاتحاد السوفيتى — ميونيخ

محتويات العـدد

المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى يكشف خبايا المجتمع السوفييتى ٣
بقلم: أندريه ف. بابيتش

مؤتمرات الأحزاب الشيوعية فى الجمهوريات السوفييتية التركية الإسلامية فى عـام ١٩٧١ ..... ١١
بقلم: سليمان محمد تكينر

يوغسلافيا تعد نفسها للدفاع الشامل ٢٧
بقلم: ستيفان ستولته

الدعوة السوفييتية الى "الجبهات الشعبية" فى السبعينات من هذا القرن ٣٥
بقلم: باناس ف. فيدينكو

صناعة السيارات السوفييتية والمشاكـل المتعلقة بتأسيسها ٤٣
بقلم: فاليرى م. ألبرت

الزراعة السوفييتية: أحوالها الراهنة والمقبلة ٤٩
بقلم: أندريه ف. بابيتش

اليسار الجديد فى نظر السوفييت ٥٨
بقلم: يورى أ. بيسمينى

تشريعات جديدة للسجون ومعسكرات العمل فى الإتحاد السوفييتى ٦٥
بقلم: فاليرى م. ألبرت

المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى يكشف خبايا المجتمع السوفييتى

بقلم: أندريه ف. بابيتش

قبل الخوض فى تحليل لما انتهى اليه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى من نتائج، فهناك حاجة الى تكوين صورة واضحة للتركيب الاجتماعى لهذا المؤتمر، والى التعرف على حدود أو مدى المسموح به لأعضاء ذلك البرلمان من مشاركة فى وضع القرار الحكومى. ذكر بريجنيف – السكرتير العام للجنة المركزية للحزب – فى تقريره الى المؤتمر ان عدد أعضاء الحزب الآن يبلغ ١٤ ٤٥٥ ٣٢١ عضواً – أى ان هناك زيادة قدرها ثلاثة ملايين عضواً تقريباً عن تعداد عضوية الحزب قبل خمس سنوات – ومن هذه الملايين الثلاثة يوجد ٦٤٥ ٠٠٠ مرشح للعضوية لا يتمتعون الا بحق ابداء الرأى دون التصويت. ويضم الحزب فى عضويته حوالى ٩٪ من تعداد البالغين فى البلاد. وكرر بريجنيف مطالبته زيادة تمثيل العمال فى الحزب، وحث على ان يقوم الحزب بجهود مضاعفة "لكى تحتل الطبقة العاملة المكان القيادى فى التركيب الاجتماعى للحزب"(١)، وهذا ما يعد حقيقة مبعثاً للإستغراب فى دولة يقال عنها ان العمال هم أصحاب السلطة فيها. وأعلن بريجنيف ان هذا المطلب يتحقق بالتدريج. وحسب ما ذكره من أرقام فالعمال يمثلون ٤٠,١٪ فقط من أعضاء الحزب بينما يمثل الموظفون وطبقة الاداريين ٤٤,٨٪. بل ان الرقم الخاص بالعمال يتضمن "رؤساء العمال المؤهلين" فى الصناعة(٢)، بينما "عمال المزارع الجماعية" الذين يشملون كذلك نظار المزارع والمستخدمين

---

(١) البرافدا، ٣١ مارس (آذار)، ١٩٧١، ص ٩.
(٢) البرافدا، ٣ أبريل (نيسان)، ١٩٧١، ص ٤.

من الفنيين وقواد الفرق – أى المستخدمين الذين يصعب اعتبارهم فى عرف العمال الزراعيين – فأنهم يمثلون نسبة أقل أيضاً لا تزيد عن ١٥,١٪. وهكذا يتبين من هذه الأرقام ان نسبة ٤٤,٨٪ الخاصة " بالعمال ذوى الياقات البيض " قد هوّن فيها، وتؤكد ان الحزب الشيوعى السوفييتى حزب للإداريين أكثر منه حزب للعمال، ما دام ان العمال الكادحين لا يتمتعون إلا بما هو أقل من نصف عدد أعضاء الحزب.

كذلك فان تقرير أ. كابيتوف – رئيس لجنة الوثائق بالمؤتمر وهو كذلك السكرتير الأول للجنة الحزب بمنطقة موسكو – الى المؤتمر يلقى ضوءاً هاماً على التركيب الاجتماعى لهؤلاء المندوبين المنتخبين ويبين أسلوب العمل عند اختيار المندوبين الذين يوفدون الى مؤتمرات الحزب. لقد قرر بريجنيف ان ٧٤,٤٪ من المندوبين البالغ عددهم ٤٩٦٣ مندوباً قد انتخبوا لأول مرة، ويفترض من ذلك ان عملية ديموقراطية لتجديد الشباب قد حدثت. وفى الحقيقة فقد بقيت نسب تمثيل الفئات الاجتماعية السوفييتية المختلفة على نفس النمط الموحد بشكل لا تستعصى ملاحظته. فعندما انعقد المؤتمر الثالث والعشرين للحزب (١٩٦٦) كان عدد المندوبين الحاضرين فيه هو ٤٩٤٣، اما فى المؤتمر الأخير فقد كانوا ٤٩٦٣ مندوباً بواقع مندوب واحد عن كل ٢٩٠٠ عضو ومرشح للعضوية فى الحزب. وفى المؤتمر الثالث والعشرين وصف ١١٤١ من المندوبين الحاضرين فيه (أى ٢٣٪) بأنهم " عمال "، وفى مؤتمر هذا العام كان الحاصلون على هذه الصفة ١١٩٥ مندوباً (أى ٢٤٪). وفى عام ١٩٦٦ (أى فى المؤتمر الثالث والعشرين) كان عدد المندوبين من المشتغلين فى الزراعة هو ٨٧٤ مندوباً، وفى عام ١٩٧١ صار عددهم ٨٧٠ مندوباً. وفى عام ١٩٦٦ بلغ عدد مندوبى العمال ١٢٠٤ وفى عام ١٩٧١ صار عددهم ١٢٠٥. وتنطبق نفس نسب التمثيل بشكل ثابت على الفئات الاجتماعية الأخرى، وهو الأمر الذى يميل الى تقديم الدليل على عدم وجود عملية انتخابية حرة تماماً، ويرجح الرأى بان التعليمات تصدر من اللجنة المركزية بعدد العمال وموظفى الحزب والعسكريين...الخ الذين ينبغى حضورهم فى المؤتمر. ومن المؤكد ان قيادة الحزب تفضل ألا يعود نفس المندوبون القدامى الى الحضور فى المؤتمرات، وقد يكون هذا هو السبب فى ان ٧٤,٤٪ من المندوبين فى المؤتمر الرابع والعشرين قد انتخبوا للمرة الأولى. ان اختيار مثل هؤلاء المندوبين " الموسمين" الذين ليسوا من مسئولى الحزب، يعمل كضمان لأن يعطوا أصواتهم للقرارات التى يعرضها قادة الحزب. لقد كان ٢٤٪ فقط من المندوبين فى المؤتمر الرابع والعشرين عمالا، وذلك فى مقابل ٤٠,١٪ من أعضاء الحزب فى مجموعه، وحتى هؤلاء

يعتبرون بصعوبة عمال كادحون. ويحمل ٩٨٪ من مجموع المندوبين نياشين وجوائز منحتهم إياها الحكومة مما يفيد بأن هؤلاء العمال الذين حضروا فى المؤتمر ينتمون الى "نخبة العمال" الذين لا شك فى ولائهم للحزب والذين يوضعون كنماذج للعمل الاشتراكى. ولذلك فانه من الجدير بالاهتمام ان هؤلاء المواطنين الممتازين الجديرين بالاعجاب يحصلون على ٢٤٪ فقط من مقاعد المؤتمر.

أما عمال المزارع الجماعية فانهم يمثلون مكاناً أكثر ضيقاً، ويبدو أنه إفتراض عادل ان العمال الزراعيين المعتادين الذين لا يزيد أجر الفرد منهم عن ٦٥ روبل فى الشهر لم يمثلو فى المؤتمر على الاطلاق. قال كابيتونوف ان "المندوبين الى المؤتمر منهم ٨٧٠ عاملا فى الزراعة، ثلثيهم – أى ٥٨٠ – من العمال الكادحين فى الكولخوزات وموظفى السوفخوزات وعمال الفرق الزراعية ورؤساء العمال ونظار المزارع". وهكذا فان العدد الفعلى للكولخوزات (عمال المزارع الجماعية) قد توارى فى العدد الاجمالى للجميع الذى إشتمل كذلك على عدد الاداريين فى السوفخوزات والكولخوزات. وكذلك أشار كابيتونوف الى فئات تتمتع بامتيازات إجتماعية كبيرة حين قرر ان "ان مجموعة كبيرة من الرجال الذين يخدمون فى القوات السوفييتية قد انتخبوا للمؤتمر وهم من المارشالات والادميرالات والجنرالات والضباط والصف ضباط". ولم يذكر شيئاً عن أى نفر مجند ربما كان يعنيه الحضور فى المؤتمر.

لقد وصف كابيتوف ٣١٦٨ مندوباً من مجموع من حضروا فى المؤتمر وهم ٤٩٦٣ – أى ٦٤٪ – بأنهم "العمال ذوى الياقات البيض"، ومعظمهم فى الحقيقة كانوا من البيروقراطيين الذين يتمتع ٥٨٪ منهم بتعليم عال كامل. وهذا يدل مرة أخرى على ان المؤتمر لم يتشكل بطريقة توفر تمثيل متناسب لجميع قطاعات السكان، ولكنه صمم خصيصاً لكى يضم الاداريين من جميع مجالات الحياة السوفييتية. وبرغم كل هذا، فان هؤلاء المندوبين المختارين لم يخولو أية سلطات حقيقية لصنع القرار، كما يبينه الحجم الجسيم للمؤتمر والموافقة "الاجماعية" على مسودات توجيهات الحزب للخطة الخمسية المقبلة.

وإذا إلتفتنا الى بعض الأوجه السياسية للمؤتمر، نجد ان هناك أسباباً معينة تدعونا للاعتقاد بوجود خلافات على أعلى مستوى حول سياسة الحزب، وهذا قد يفسر تأجيل المؤتمر – الذى كان المفروض عقده فى عام ١٩٧٠ – والنشر المتأخر لمسودات توجيهات الحزب بخصوص الخطة الخمسية الجديدة. هذا التأخر استلزم إعادة النظر فى مواعيد إنعقاد

المؤتمر المحلية بالجمهوريات، اللازمة للموافقة على التوجيهات السابقة على المؤتمر العام للاتحاد السوفييتى.

ولكن أية نزاعات قد تقوم فى داخل القيادة العليا للحزب لا تنزل الى أرض المؤتمر ولا حتى الاجتماع الموسع للجنة المركزية. لقد سميت محاولة مجموعة مولوتوف لاقصاء خروشتشوف فى عام ١٩٥٧ بواسطة تصويت ديموقراطى حتى فى داخل تنظيم أصغر حجماً — المكتب السياسى — للجنة المركزية، بأنها "حركة مناهضة للحزب". ليست هناك قرارات تصدر فى الحزب الشيوعى السوفييتى بأغلبية الأصوات، وإنما بالاجماع الكامل دائماً — ومعنى هذا ان القرارات لا تعرض لأخذ الآراء عليها إلا بعد خطوات واجراءات تحضيرية تجرى وراء الكواليس وبعد ان تتم الموافقة عليها مقدماً بطريقة غير رسمية. وإذا إنكشفت تلك الخلافات برغم كل المحاولات لمداراتها وكان لا بد من العثور على كبش الفداء، فلا بد من ان يحدث ذلك أيضاً بالاجماع الكامل كما حدث فى عملية اقصاء خروشتشوف. ولكن فى حالة خروشتشوف لم يكن "اجماع الآراء" مكفولا إلا بقطع تليفونه لعزله عمن يحتمل ان يناصروه. ولم يأخذ موضوع اقصاء خروشتشوف شكل القرار "الاجتماعى" الذى صدر عن الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤ إلا بعد تأكد خصوم خروشتشوف من احراز النصر عليه. وأى خلافات قد تنشأ فى المستقبل بين القادة السوفييت حول سياسة الحزب سوف تحل هكذا وراء الكواليس إذا لم تكن خلافات حادة غير عادية.

ان المؤتمر يقدم دلائل هزيلة عن الميادين التى يمكن ان ينشب فيها نزاع فى داخل الحزب وعن الكيفية التى يمكن ان يحدث بها مثل ذلك النزاع. ان أهم ميادين التوتر هى الميدان الاقتصادى، وفقدان الود بين جهاز الحزب والمثقفين، ثم ثالثاً مسألة القوميات. فالأزمة الاقتصادية فى الاتحاد السوفييتى — أو "الصعوبات" و "المسائل غير المحلولة" كما يسمونها فى الاتحاد السوفييتى — ليست أمراً جديداً. انها تتجسد فى معدلات التنمية الاقتصادية المخفضة فى الخطة الخمسية الجديدة. فالبلاد تعانى الآن من نقص فى المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. ومع ان المؤتمر قد فعل ما فى وسعه لكى يبدو فى مظهر المتفائل، لم تظهر أية دلالة على حلول لتلك المشكلات.

هناك أمر له مغزى كبير فى خطاب بريجنيف فى المؤتمر، وهو انه لم ينبس ببنت شفة عن الاصلاح الاقتصادى الذى كان الموضوع الأساسى فى مؤتمر ١٩٦٦. ولم يعط أى إيضاح لما إذا كان من الجائز إعتبار ذلك الاصلاح قد تم أم لا، وإذا كان

قد تم، فما هى النتائج. أما ب. ماشيروف السكرتير الأول للحزب الشيوعى البيلوروسى فقد مس الموضوع فى خطابه فى المؤتمر فقال:

ينبغى القول ان الاصلاح الاقتصادى الذى سار بوجه عام على الخطوط الصحيحة للإدارة الاشتراكية قد عمل بصعوبة كبيرة كدافع لعجلة الانتاج المؤسس على أحدث المناهج العلمية والتكنولوجية. ان هذا لمن أكبر عيوبه. فلتحسين نظام المحاسبة يكون من الضرورى بكل تأكيد استحداث سلسلة كاملة من التشريعات التى توفر أقصى دافع للنهوض بانتاجية العمل حتى تتعهد المؤسسات بخطط أرقى تتيح الاستفادة الكاملة والسليمة من جميع الموارد والطاقات الداخلية، وكذلك من أجل الانتفاع الفعال بالعلم والتكنولوجيا والمناهج التقدمية فى الانتاج(٣).

وفى كلمات أخرى، فان هذا يعنى ان الاصلاح لم يتم وان "سلسلة كاملة من التشريعات" تعد لكى تحقق ما كان ينبغى ان يحققه الاصلاح، ولكى تأخذ بيد الاقتصاد السوفييتى الى خارج دائرة الأزمات التى يعيش فيها. وبناءاً على هذا فقد صادق المؤتمر على أرقام الخطة الاقتصادية دون ان يعطى أية دلائل مقنعة عن الكيفية التى ينبغى إنجازها بها. ولقد أشار كل من بريجنيف وكوسيجن — اللذان ألقيا التقرير الذى تضمن التوجيهات الخاصة بالخطة الخمسية القادمة — الى منهج جديد بالغ الدقة ابتكر من أجل وضع الخطة الخمسية ٧١—١٩٧٥. وقرر بريجنيف فى تقريره ما يأتى:

الى الآن لم تعكس الخطط السوفييتية بدقة الحاجة الى الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا فى الاقتصاد القومى. بل ان الواجبات التى انيط بها عدد كبير من الوزارات لم تنجز... إننا فى حاجة الى ان نتخذ مسلكاً آخراً والى ان نتوصل الى برنامج شامل لمواصلة تطوير التكنولوجيا، واعتباراً بذلك، فأننا فى حاجة الى إعداد جميع أبواب الخطة وأسسها الرئيسية. ومثل هذا المسلك قد عكسته مسودة التوجيهات بالفعل(٤).

ان السبب الكامن وراء ذلك البطء فى التنمية الاقتصادية السوفييتية ليس هو بالضبط ان الخطط لم تعكس طلبات قادة الحزب الشيوعى السوفييتى، لأن هؤلاء القادة يضعون خططاً ليست مصممة (أو كانت حتى الآن غير مصممة) لتقابل حاجات المستهلك السوفييتى. ووردت فى خطاب بريجنيف صورة واحدة توضح ذلك، فقد قال: "اليوم يخرج ٤٢٪ من مجموع إنتاج الصناعات الدفاعية (الحربية) لمقابلة الاحتياجات

---

(٣) البرافدا، أول أبريل (نيسان)، ١٩٧١، ص ٥.
(٤) البرافدا، ٣١ مارس (آذار)، ١٩٧١.

المدنية. وانه لمن أعظم الأهمية للصناعات الدفاعية بسبب مستواها العلمى العالى ان تمنح خبراتها واختراعاتها واكتشافتها لجميع مجالات الاقتصاد "(٥). هنا يتضح بلا ما يدع مجالا للشك ان بريجنيف أراد بكلامه هذا ان يعبر عن أنه حتى الصناعات الدفاعية تعمل اليوم لامداد السكان بالبضائع. ولكنه فى الحقيقة قد نجح فى ان يبرهن على ان عدداً كبراً جداً من المؤسسات قد خصصت للحاجات الحربية حتى ان نصفها تقريباً قد قلب لخدمة الأغراض المدنية. وهذا يوضح السبب فى ان واحداً من كل إثنين من المواطنين السوفييت يعانى من نقص اللحوم وغيرها من الضروريات الأساسية، ولكنه مع ذلك يمتلك فى بيته ثلاجة كهربائية وجهاز تلفزيون وغسالة كهربائية وهى أشياء قد يجد صعوبة فى توزيعها داخل مسكنه الذى غالباً ما يكون أضيق من ان يتسع لها. والصناعات الدفاعية تجد أنه من الأسهل عليها ان تنقلب الى إنتاج أصناف مثل أجهزة التلفزيون، وتنتجها بكميات زائدة عن الحاجة. وهذا النوع من العمليات غير الاقتصادية سوف يصعب السيطرة عليها فى فترة السنوات الخمس القادمة.

هناك موضوع واحد أومىء إليه باقتضاب خلال المؤتمر يختص بالنزاع بين المثقفين السوفييت وجهاز الحزب. فى العام الماضى أرسل ثلاثة من العلميين السوفييت البارزين، هم الأكاديمى أندريه زاخاروف، والفيزيائى فالنتين تورشين، والمؤرخ روى ميديفيديف، خطاباً مفتوحاً الى قادة الحزب الشيوعى السوفييتى، أشاروا فيه الى أن الأزمة الاقتصادية يرجع منشأها الى درجة كبيرة الى غياب حرية الاستعلام والنقد:

ان المعلومات الموثوق فيها عن اخطائنا تعتبر من باب الأسرار، والحظر مفروض على تبادل المعلومات مع الدول الأجنبية، والتصورات النظرية والمقترحات العملية التى تبدو "جريئة جداً" تقابل بالسخرية. ولا يسمح بمواصلة العمل الا لأولئك الذين يناصرون الحزب بالكلمات ولكنهم هم فى الحقيقة الذين يبحثون عن الميزات الشخصية ولا غيرها. وحتى أولئك الذين يشغلون وظائف إدارية عليا تصلهم معلومات ناقصة ومشوشة والتى من نتائجها ان صاروا غير قادرين على ان يحسنوا استخدام السلطات المخولة لهم. وفى هذه الظروف لا يمكن ان ينتج الاصلاح الاقتصادى أثراً. ان الدولة تقضى على كفاح الانتليجنتسيا من أجل الحرية وتمارس عليهم الحظر والضغط الادارى والفصل من العمل، بل وتسوقهم الى المحاكم. وهذا هو السبب فى ذلك الشرخ بين الدولة والانتليجنتسيا.

---

(٥) نفس المرجع السابق.

ثم أوصى مرسلوا ذلك الخطاب المفتوح بمخرج من هذه الحالة بالمبادرة بعملية تطبيق ديموقراطى يتقدمها قادة الحزب الشيوعى السوفييتى. ولكن المؤتمر الرابع والعشرين برهن على ان هؤلاء القادة لا يتعاطفون البتة مع هذه الفكرة. بل على العكس منها، فقد قرر بريجنيف فى خطابه أمام المؤتمر :

ان تعبير التطبيق الديموقراطى تعبير لا يطلقه إلا الأيديولوجيون البرجوازيون الذين لا تهمهم الاشتراكية، وإنما يريدون ان يديروا عقارب الساعة بالعكس الى النظام البرجوازى ويفرضوا ديموقراطيتهم البرجوازية. أما بالنسبة للشعب السوفييتى فان ديموقراطيتنا هى الاشتراكية. ان الحرية المطلقة لا وجود لها، كما ان الديموقراطية المطلقة لا وجود لها. فهذه تصورات طبقية(٦).

وبينما النقد لعهد خروشتشوف مسموح ومباح فى كل مناسبة، فقد أدان بريجنيف المحاولات لنقد عهد الزعيم الأسبق ستالين، عهد " عبادة الفرد "، وهدد الناقدين بقوله : " ان الحزب والشعب سوف لا يقفان يتفرجان على محاولات ثلم أسلحتنا الأيديولوجية... وإذا افترى احد من الكتاب على الحقيقة السوفييتية وساعد أعداءنا فى الأيديولوجية على محاربة الاشتراكية، فأنه لا يستحق إلا شيئاً واحداً — ألا وهو إحتقار الناس جميعاً ".

وحازت مسألة القومية إهتماماً أكبر من المؤتمرين، فقد ناقشها بريجنيف ومعظم السكرتيرين الأوائل للأحزاب الشيوعية فى الجمهوريات الاتحادية السوفييتية وكثيرون من سكرتيرى لجان الحزب فى أقاليم الجمهوريات المستقلة السوفييتية (المتمتعة بالحكم الذاتى). وأشار بريجنيف نفسه الى " ازدهار " و " تلاحم " الأمم الاشتراكية قائلا ان " كل الأمم والجنسيات فى بلادنا قد أدت دورها... فى تشكيل اتحاد من الأمم المتساوية. ويقف الشعب الروسى العظيم فى المكان الأول بينها ". ولقد هاجم جميع المتحدثين ما سموه " القومية البرجوازية " لقومياتهم ذاتها، ولم تسمع كلمة قيلت فى " الشوفينية(٧) الروسية القومية ". وليس من المحتمل ان يتبع المؤتمر سياسة متشددة نوعاً ما تجاه الشعوب الصغرى فى الاتحاد السوفييتى. ان الروح السائدة فى الحزب الشيوعى السوفييتى بشأن سياسة القومية قد عبر عنها أ. بوديول السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى مولدافيا الذى أكد فى خطابه أمام المؤتمر ان المولدافيين يحافظون على الروابط الأخوية مع البلغاريين والهنغاريين " بروح

---

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) "الشوفينية" تعنى النعرة القومية أو الغلو فى الحماس للوطن وحده.

خالصة وقلب مفتوح" ويعرضون " المشاركة بخبرتهم " معهم، ولم يذكر كلمة واحدة عن " المشاركة بالخبرة " مع الشعب الرومانى الذى ينتمى إليه المولدافيين عنصرياً.

ان التحدث بكثرة عن مسألة القومية فى هذا المؤتمر الأخير، بعكس ما حدث فى المؤتمر السابق له، الذى لم تحظ هذه المشكلة منه إلا باهتمام محدود، يوحى بأنه قد يكون هناك قلاقل أكثر بين الشعوب الصغيرة فى الاتحاد السوفييتى، واضطرابات أكبر من أجل ضمان حقوق أكثر. وهناك نقطة أخرى تستحق الملاحظة هى ان المؤتمر قد صادق أيضاً على قرار يطالب بتجديد بطاقات عضوية الحزب والذى شدد عليه بريجنيف بقوله أنه لا يجب ان ينظر إليه كمسألة شكلية خالصة، وانما كحملة سياسية هامة. وفى كلمات أخرى فهو يعنى انها ستكون حملة تطهير فى الحزب. فهذا الأسلوب فى التطهير سبق ان عرفه الحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٣٥ فى عهد ستالين بعد عمليات التطهير الحزبى العلنية فى عامى ١٩٣٣—١٩٣٤. ففى هذه العملية يمنح جهاز الحزب تفويضاً كاملاً وتطلق يده فوق كل أعضاء الحزب إستناداً الى اصدار بطاقات عضوية جديدة. وبهذه الطريقة تستطيع اللجنة المركزية ان تخلص نفسها من " الناقدين " الذين ينشدون للحزب أسلوب عمل أكثر ديموقراطية وأكثر شعبية. والانطباع العام الذى يخرج به المرء من دراسته للمؤتمر واحداثه هو ان الحزب قد اتخذ لنفسه موقفاً لا يسمح بالتطلع الى إدخال الديموقراطية الحقيقية الى المجتمع السوفييتى.

مؤتمرات الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات السوفييتية التركية الاسلامية في عام ١٩٧١

بقلم: سليمان محمد تكينر

عقد المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى فى موسكو فى الفترة من ٣٠ مارس (آذار) الى ٨ مايو (أيار) من هذا العام. وكانت قد سبقته عدة مؤتمرات محلية للأحزاب الشيوعية فى الجمهوريات السوفييتية باختلافها ومنها الجمهوريات الاسلامية. فقد عقد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعى الآذربيجانى فى الفترة من ١٠ الى ١٢ مارس (آذار) ١٩٧١ والمؤتمر الثامن عشر لشيوعى جمهورية القازاق السوفييتية الاشتراكية من ٢٤ الى ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٧١ والمؤتمر الخامس عشر لشيوعى جمهورية قرغيزستان السوفييتية الاشتراكية من ٣ الى ٥ مارس (آذار) ١٩٧١ والمؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى فى جمهورية اوزبكستان السوفييتية الاشتراكية من ٢ الى ٤ مارس (آذار) ١٩٧١ والمؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى التادجيكى من ١٩ الى ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٧١ وكذلك المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى فى جمهورية تركمانستان السوفييتية الاشتراكية فى الفترة من ١٩ الى ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٧١[1].

وجدير بالملاحظة هنا ان الموضوعات التى طرحت للبحث والمناقشة أو للمصادقة عليها كانت هى دائماً نفسها بدون تغير أو إختلاف. فقد استعرضت تلك المؤتمرات تقارير أعدها رؤساء الحكومات فى تلك الجمهوريات عن المنجزات التى تمت فى خلال

---

(١) البرافدا فى ١٩٧١/٣/٣١ و ١٩٧١/٤/٩، وباكينسكى رابوتشى فى ١٩٧١/٣/١١ و١٩٧١/٣/١٣، وقازاقستانسكيا برافدا فى ١٩٧١/٢/٢٥ و١٩٧١/٢/٢٧، وصوه تسكايا قيرغيزيا فى ٤ و١٩٧١/٣/٦، و برافدا فوستوكا فى ٣ و ١٩٧١/٣/٥ وكومونست تاجيكستانا فى ١٩ و ١٩٧١/٢/٢٠ و تركنسكايا اسكرا فى ٢٠ و ١٩٧١/٢/٢١.

فترة السنوات الخمس الماضية التى بدأت بعد المؤتمر السابق للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى ١٩٦٥ وكذلك طرحت مسودات مشروعات الخطط الخمسية المقبلة للتنمية الاقتصادية فى الفترة ١٩٧١–١٩٧٥ للمصادقة عليها قبل رفعها الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى موسكو. ثم نرى فى ختام كل من هذه المؤتمرات أنه قد جرت عملية لانتخاب مندوبين عن أحزابهم للحضور فى المؤتمر الرابع والعشرين للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الذى عقد فى موسكو فى ٣٠ مارس (آذار) – ٨ مايو (أيار) من هذا العام.

لقد لخص رؤساء الأحزاب الشيوعية بالجمهوريات السوفييتية – فى تلك التقارير التى رفعوها مشفوعة بآرائهم الى مؤتمر كل الاتحاد فى موسكو – ما تم انجازه من الخطة الخمسية المنتهية وما واجههم من مشاكل فى تنفيذها. ومن المفيد لدراستنا لتلك التقارير ما تضمنته من "النقد الذاتى" الذى يمارسه كبار المسؤلين السوفييت على أنفسهم عادة.

من أبرز ما يلفت الانظار فى تعليقات الصحف السوفييتية على مؤتمرات الأحزاب الشيوعية فى الجمهوريات السوفييتية (الاسلامية) هو إهتمامها الشديد بابراز شخصية ليونيد ايليتش بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى. كما ان قادة الأحزاب الشيوعية فى الجمهوريات قد غالوا وأطالوا فى كيل أصناف المديح له بطريقة تعيد الى الأذهان عهد "عبادة الفرد" فى أيام الدكتاتور السابق ستالين. ومن الطريف ان هذه التقارير وصفت الزيارات التى قام بها ليونيد بريجنيف الى عواصم هذه الجمهوريات فى وقت سابق بأنها كانت ذات قيمة كبرى وأنها "أعظم أحداث السنة". ومن أمثلة ذلك ما قاله : أ. عليف سكرتير الحزب الشيوعى الآذربيجانى فى وصف تلك الزيارة التى قام بها بريجنيف لباكو بمناسبة الاحتفالات بالعيد الخمسينى لانشاء جمهورية آذربيجان السوفييتية، فقد قال :

إحتفل الشعب الآذربيجانى فى عام ١٩٧٠ بمرور خمسين سنة على تأسيس جمهورية آذربيجان الاشتراكية السوفييتية وتأسيس الحزب الشيوعى الآذربيجانى فيها... ولقد اعتبر الكادحون الآذربيجانيون ذلك الخطاب العظيم الذى تفضل بالقائه الرفيق ليونيد ايليتش بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى حافزاً يدفعهم الى العمل النضالى من أجل احراز انتصارات جديدة(٢).

وفى آلما آتا قال د. أ. كونابيف سكرتير الحزب الشيوعى فى جمهورية قازاقستان :

---

(٢) باكينسكى رابوتشى فى ١٩٧١/٣/١١ بباكو.

ان الخطاب المؤثر العظيم الذى ألقاه الرفيق ليونيد بريجنيف... أثناء إحتفالات آلما آتا قاد عمال جمهورية قازاقستان والزراعيين التعاونيين والمثقفين فيها الى وثبة سياسية جديدة والى نشاط أقوى أدى الى تحقيق إنتاج عظيم(٣).

واما ت. أ. اصوباليف سكرتير الحزب الشيوعى فى جمهورية قيرغيزستان فقد وصف زيارة بريجنيف الى فرونزه والتى استغرقت يومين بما يلى:

..... ان زيارة ل. أ. بريجنيف لجمهورية قيرغيزستان عند نهاية العام الماضى لحدث خالد فى حياة جمهوريتنا. إن انهماكه فى أعمال حزبنا اليومية ثم تقديمه لتوصياته إلينا قد ضمن لنا مساعدة ضرورية لحل طائفة من المشاكل التى لها قيمة حيوية كبيرة بالنسبة لنا(٤).

وأبرز د. ر. رسولوف سكرتير الحزب الشيوعى فى جمهورية تادجيكستان مدى أهمية زيارة بريجنيف الى دوشنبه بقوله " انها زيارة تشع علينا بأضواء الالهام وتلعب دوراً مؤثراً فى تعبئة الجهود للعمل فى جمهوريتنا "(٥).

وأما م. غفوروف سكرتير الحزب الشيوعى فى جمهورية تركمانستان فقد أثنى كذلك على تلك الواقعة وأضفى عليها أهمية كبرى قائلا:

جاء ل. ا. بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الى جمهوريتنا فى العام الماضى وكان مجيئه هذا حدثاً عظيماً فى تاريخ الحزب الشيوعى التركمانى وفى حياة الكادحين التركمانيين.... فزيارته هذه مع تفضله بالاهتمام الكبير بلجنتنا المركزية مسألة أدت الى انطلاق الجهود فى سبيل العمل من أجل ازدهار ونهضة جمهورية التركمانستان فى الفترة المقبلة(٦).

وكانت هذه تعليقات القادة الشيوعيين فى الجمهوريات السوفييتية (الاسلامية) التى وردت بتقاريرهم الرسمية الى مؤتمرات أحزابهم. ونعود الآن الى تلك التقارير لنجد انها جميعاً بلا استثناء قد زخرت بالكثير من الاقتباسات من أقوال بريجنيف فى خطبته وأحاديثه فى المناسبات المختلفة، مما يدل على أن بريجنيف يتمتع بنفوذ قوى فى داخل الحزب وعلى أجهزة الدولة لا يضارعه فيه أحد(٧).

---

(٣) قازاقستانسكيا برافدا فى ١٩٧١/٢/٢٥ بآلما-آتا.
(٤) صوه تسكايا قيرغيزيا فى ١٩٧١/٣/٤ بفرونزه.
(٥) كومونست تاجيكستانا فى ١٩٧١/٢/١٩ بدوشنبه.
(٦) تركمنسكايا اسكرا فى ١٩٧١/٢/٢٠ بعشق آباد.
(٧) باكينسكى رابوتشى فى ١٩٧١/٣/١١.

ومن أهم ما تناولته التقارير التى نتحدث عنها الناحية الاقتصادية. وبرغم أن تلك التقارير بعيدة كل البعد عن اعطاء صورة حقيقة واضحة للأوضاع الاقتصادية فى الجمهوريات الا أنها تستحق المناقشة. ويلاحظ بوجه عام أن أرقام الانتاج الخاصة بفترة السنوات الخمس المنتهية (١٩٦٦–١٩٧٠) سواء فى الصناعات أو فى الزراعة، برغم الزيادة فيها، لم تصل الى تحقيق أهداف الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية لتلك الفترة. وسوف نتناول ذلك بالايضاح فيما يختص بكل جمهورية على حدة.

فى جمهورية آذربيجان

زاد الإنتاج الزراعى فى الفترة ١٩٦٦–١٩٧٠ بنسبة ٣٥٪ بوجه عام. وزاد الانتاج الصناعى فى نفس المدة بنسبة ٣٧٪ وارتفع الرأسمال المستثمر فى الصناعة بمقدار ٣٤٪ كما أن الدخل القومى العام لجمهورية آذربيجان زاد بما نسبته ٣٤٪ أيضاً. ولكن أ. عليف يعترف فى تقريره بأن التنمية الاقتصادية فى فترة السنوات العشر " تسير بمعدل نمو بطىء يضع آذربيجان فى مؤخرة جمهوريات الاتحاد السوفييتى، بناءاً على ما تشير إليه أرقام الانتاج الزراعى والصناعى(٨) ". وذكر عليف كذلك ان قدراً كبيراً من المطالب الضرورية التى كانت تهدف إليها الخطة الخمسية الثامنة (١٩٦٦–١٩٧٠) للتنمية الاقتصادية لم تتحقق. فقد بلغت الزيادة فى جملة الانتاج الصناعى ما نسبته ٣٧٪ فى حين أن الرقم الذى رصد للخطة كان ٦٠٪. وبلغ إنتاج الحديد والصلب فى تلك الفترة ٢٣٥ ألف طن وبلغ انتاج اطارات المطاط ١٩٢ ألف قطعة، والمحركات الكهربائية ١٧٨ ألف وحدة ومن المنسوجات القطنية ٥٩ مليون متر مربع(٩). وهبط انتاج النفط بما قدره ١٣٠٠٠٠٠ طن وهبط انتاج الغاز الطبيعى بما قدره ٦٥٩ مليون متر مكعب. وفى الصناعات الكيمياوية بلغ الانتاج أرقاماً تقل عن المعدل السنوى للتنمية الذى تضمنته الخطة بنسبة ١٠٪. وفى الصناعات الألكترونية هبط المعدل السنوى للتنمية هبوطاً خطيراً قياساً الى معدلات الخطة الخمسية السابقة. وما تحقق تنفيذه من برنامج تعميم الميكنة واستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية فى إدارة المشروعات الاقتصادية لم يزد عن ٦٨٪ مما كان مخططاً له. وكان من أهم الأسباب فى ذلك، العجز عن تنفيذ مشكلة ساعات العمل الضائعة التى

---

(٨) نفس المرجع السابق.
(٩) نفس المرجع السابق.

نشأت عن أن ٢٥٪ من العمال يغيرون أماكن عملهم، ولا سبب لهذه الحالة سوى سوء ظروف المعيشة فى مناطق العمل. ثم هناك مشكلة أخرى يعترف بها عليف فى تقريره هى عدم مطابقة المنتجات للمواصفات الصناعية الصحيحة. ولكنه يبرر ذلك بقوله " ان القلق الذى يعترينا بسبب الاسراع فى تنفيذ الخطط لا يتيح لنا فرصة للإهتمام بنوعية الانتاج ومواصفاته ".

وفى مجال الزراعة لم تتحقق أهداف الخطة أيضاً فجميع المحاصيل الزراعية قد عجزت عن أن تبلغ الأرقام المرصودة فى الخطة باستثناء إنتاج الشاى وخام الحرير الطبيعى من دودة القز. وتنطبق نفس المعايير على الثروة الحيوانية، فقد كان معدل الزيادة فى انتاج اللحوم وفى تربية الماشية أقل مما هدفت الى تحقيقه خطة التنمية.

وفى مجال التعمير والانشاءات المدنية والصناعية يلاحظ كذلك عجز كبير فى تنفيذ مشروعات الخطة فان ما أنفق من مبلغ ٦٧٠ مليون روبل التى خصصت لهذه المشروعات لم يزد عن ٣٠٣ مليون روبل فقط، مما أدى الى عدم تنفيذ مشروعات بناء المساكن على مساحة قدرها ١٠٩٨٠٠٠ مترمربع و ٣٠ مدرسة و ٦ مستشفيات. ولم ينفذ من مشروعات الانشاءات الصناعية الخفيفة والمرافق الخاصة بصناعات الأغذية إلا ما تصل نسبته الى ٦٠٪ فقط من مشروعات الخطة. وجاء بالتقرير أن من أهم المشاكل التى واجهت تنفيذ تلك المشروعات هى كذلك مشكلة ساعات العمل الضائعة. فقد حسبت ساعات العمل الضائعة فى مجال البناء فى فترة السنوات الخمس بما بلغ ١½ مليون يوم عمل ضائع، وقيل كذلك أن نسبة العمال الذين غيروا أماكن عملهم تراوحت بين ٤٧–٥١٪. ثم يضاف الى ذلك عدم مطابقة المبانى للمواصفات الفنية والمعمارية وسوء مستوى التنفيذ(١٠).

فى جمهورية قازاقستان

يمكن إعتبار الوضع فى جمهورية قازاقستان فيما يختص بتحقيق برامج التنمية الاقتصادية فى الخطة الخمسة المنتهية (١٩٦٦–١٩٧٠) أحسن نسبياً مما فى آذربيجان. فقد زاد حجم الانتاج الصناعى فى تلك الفترة بنسبة ٥٥٪ وكان المعدل السنوى للتنمية فى المتوسط هو ٩,٢٪. وزاد الدخل القومى بنسبة ٤٥٪(١١). ولكن كونابيف سكرتير الحزب

(١٠) نفس المرجع السابق.
(١١) البرافدا فى ١٩٧١/٢/٢٥.

الشيوعى القازاقى يشكو فى تقريره من عدم الانتفاع بكل الامكانيات والطاقات الموجودة لضمان زيادة الانتاج فى الصناعات الرئيسية والتى يستلزم انجازها ليمكن النهوض بالواجبات لبلوغ الأهداف المرصودة فى الخطة الخمسية. فكثير من المشروعات تقل معدلات الانتاج فيها قياساً عن مثيلاتها فى مناطق أخرى من الاتحاد السوفييتى وفى الدول الأجنبية. ولذلك لم يكن من المستطاع تنفيذ خطة التنمية الصناعية كاملة، وكذلك صناعات الغزل والنسيج لم تقم بدورها على الوجه الأكمل، كما أن المؤسسات الصناعية الخفيفة قد هبط إنتاجها عن المعدلات الأولية(١٢).

لم يحدث أن عمل جدى فعال من أجل الارتفاع بالمستوى التكنولوجى للمؤسسات الانتاجية فى الحقول الاقتصادية المختلفة. فأرقام الانتاج فى بعض المؤسسات وفى صناعة المحركات بالذات تشير إلى هبوط شديد عن مستوى مثيلاتها فى مناطق أخرى من الاتحاد السوفييتى.

وأما السعى من أجل جودة الانتاج فما زال يتعثر فى خطاه. والوسائل الاقتصادية الحديثة فى صناعات المواد الغذائية مثل منتجات اللحوم والألبان لا تُتبع فى مؤسسات إنتاجها. وقد تفشى فيها الاسراف وسوء الادارة الى جوار سوء نظام المحاسبات. وصارت أجهزة التخطيط والمتابعة الحكومية عاجزة عن متابعة تنفيذ الخطة. وهناك عيوب أخرى تتعلق بطريقة توزيع البضائع التى تقوم بها أجهزة التوريدات الحكومية. والدليل على ذلك أن جمهورية القازاق لم تتمكن من "أن تحصل من مؤسسات التوريدات الحكومية والاتحادية على مقرراتها من الأخشاب والمعادن والأسمنت وغيرها حسب الخطة الخمسية الأخيرة".

كذلك فشل الاداريون القازاقيون فى إتمام كل ما جاء بالخطة الخمسية المذكورة من أعمال المبانى والمنشآت اللازمة للخدمات الصناعية وللاقتصاد الزراعى وللخدمات الثقافية أيضاً، وذلك بسبب عجزهم عن تدبير الأموال اللازمة لذلك. وبذلك تضافرت مشكلات نقص الأموال ونقص لوازم البناء مع سوء الادارة وسوء توزيع القوى العاملة فى الوصول بالبلاد الى تلك الحالة. وهناك ما هو أدهى وأمر، فقد وقعت الفوضى فى التنفيذ وتم تنفيذ منشآت لم ترد بمشروعات الخطة على الاطلاق فى حين أن ما ورد بالخطة لم ينفذ منه الكثير. وذلك بالاضافة الى أن المنشآت التى نفذت مليئة بالأخطاء الفنية والمعمارية ولا تفى بأغراضها. وكان هناك اسراف شديد فى استهلاك بعض مواد البناء بدون ما داع

---

(١٢) نفس المرجع السابق.

أو مبرر. فقد استهلكت كمية ٦٥٠ ألف طن من الأسمنت زيادة عن الاحتياجات الحقيقية وكذلك ٦٠٠ ألف متر مربع من الزجاج(١٣). وعمال البناء يتركون أعمالهم الى أعمال جديدة نظراً لسوء أحوالهم الاجتماعية وسوء ظروف العمل فى مجال البناء(١٤).

أما الانتاج الزراعى فى أراضى الرى فى جمهورية القازاق فهو يدعو الى القلق الحقيقى. فالزراعة فى جمهورية القازاق ينقصها الانتفاع بأحدث الوسائل التى تساعد على زيادة غلة الأرض وكذلك لتحسين انتاج الماشية وتربيتها. وأدى هذا الى حدوث عجز فى كثير من المزارع الحكومية والمزارع الجماعية.

وتقف مشكلة المساكن فى جمهورية القازاقستان على رأس القائمة تنتظر حلا لها على يد الأجهزة الحكومية. وهناك عيوب كبيرة فى نظام التجارة الداخلية وتوزيع المواد الغذائية حتى أن مؤسسات توزيع السلع الاستهلاكية كثيراً ما ينقص فيها بضائع من أهم الضروريات ومن أبسطها. غير أن مستوى الخدمة داخل هذه المؤسسات منخفض جداً(١٥).

فى جمهورية قيرغيزستان

يقرر السوفييت أن الزيادة فى الانتاج فى جمهورية قيرغيزستان الاشتراكية السوفييتية خلال الخطة الخمسية ١٩٦٦–١٩٧٠ قد بلغت ما نسبته ١٢,٨٪، وانها بذلك قد حققت معدلاً سنوياً فى التنمية الاقتصادية بلغ ٢٪ فى المتوسط قياساً على ما كان عليه فى الخطة الخمسية السابقة(١٦).

ويشكو أ. أصوباليف سكرتير الحزب الشيوعى القيرغيزى أيضاً من عدم استغلال الطاقة الانتاجية فى المؤسسات الصناعية فى بلاده استغلالا صحيحاً. ويرى أن هناك مؤسسات كثيرة لا تستغل طاقاتها الانتاجية الموجودة الا بنسبة تتراوح بين ٦٠–٨٤٪ وأن هذه الظاهرة تبدو بوضوح فى قطاع المواصلات والنقل، إذ لا تعمل عربات السكك الحديدية وسيارات الشحن الا بنصف طاقتها ثم يشكو من أن ٥٣ مؤسسة – أى ١/٦ المؤسسات – لم تستطع حتى عام ١٩٧٠ أن تصل الى أهدافها المرسومة لها فى الخطة.

---

(١٣) نفس المرجع السابق.
(١٤) نفس المرجع السابق.
(١٥) نفس المرجع السابق.
(١٦) صورة تسكايا قيرغيزيا فى ١٩٧١/٣/٤.

وأن ٣٦٪ من المؤسسات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة القيرغيزية، وكذلك ٣٣٪ من مؤسسات إنتاج اللحوم والألبان التابعة لنفس الوزارة قد عجزت عن تحقيق أهدافها(١٧).

وعند الكلام عن القصور والعيوب فى مجال الانشاءات والبناء فان الكلام يطول. ويلاحظ أن الأموال التى خصصت لأعمال المبانى والانشاءات لم تستخدم كما ينبغى نظراً لسوء الادارة الذى أدى الى سوء توزيع مواد البناء وتشتيت الطاقات البشرية العاملة والى الشروع فى مبانى ثم توقف العمل فيها وتركها دون استكمالها. نتيجة لذلك كله كانت المشروعات البنائية تستغرق وقتاً طويلاً ويسير العمل فيها بطيئاً جداً، الى جوار انخفاض مستوى التنفيذ من الناحية الفنية. فمثلاً يجرى العمل منذ ٦ سنوات فى فرونزة عاصمة جمهورية قيرغيزستان فى مشروع بناء مجمع استهلاكى. وإذا لاحظنا أن المشروع قد تم تنفيذ ٣٦٪ منه فى خمس سنوات، فأنه سوف يحتاج الى ثمانى سنوات أخرى — كما يقول أصوباليف — حتى يتم تنفيذه كاملاً لو إستمر العمل فيه بالسرعة نفسها(١٨).

فى جمهورية أوزباكستان

زاد حجم الانتاج الصناعى فى جمهورية أوزباكستان الاشتراكية السوفييتية بمقدار ٥٠ ٪ خلال مدة السنوات الخمس ١٩٦٦—١٩٧٠ وارتفع الدخل القومى فيها بنسبة ٤١٪ ومع ذلك فان المعدل السنوى للتنمية الصناعية لم يبلغ الهدف الذى رسمته الخطة الخمسية. وسبب هذه الحالة "الصناعات الخفيفة التى تؤثر كثيراً فى حجم الانتاج بالاضافة الى قصور فى إنتاج المواد الغذائية(١٩)". فانتاج السلع الخفيفة فى مدة السنوات الخمس ١٩٦٦—١٩٧٠ والتى كانت الخطة تهدف الى زيادتها بنسبة ٣٨,٧٪ لم تتحقق التنمية فيها الا بمقدار ٣٢٪ فقط. ويعلق رشيدوف سكرتير الحزب الشيوعى الأزبكى هذا القصور فى تنفيذ الخطة على عدم التوفيق فى الاستفادة بالطاقات الانتاجية الموجودة بطريقة مرضية. وهو يُرجع القصور فى إنتاج الخبز والمشروبات الغير كحولية والمياه المعدنية والمساحيق الصناعية وأنواع الصابون وأدوات المطبخ الى نفس السبب(٢٠).

---

(١٧) نفس المرجع السابق.
(١٨) نفس المرجع السابق.
(١٩) برافدا فوستوكا فى ١٩٧١/٣/٣.
(٢٠) نفس المرجع السابق.

ويمكن القول كذلك أن نفس العامل هو الذى تسبب فى أن فروع الصناعات الأخرى مثل صناعة المحركات والصناعات الكيمائية وصناعات مواد البناء لم تستطع أن تحقق أهداف الخطة. ويشكو رشيدوف كذلك من إنتاجية العمل وتتجلى هذه الحالة فى صناعة حلج الأقطان. وترتفع نسبة ساعات العمل الضائعة ارتفاعاً كبيراً بلغ حداً مخيفاً فى قطاع صناعة لوازم البناء والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الخفيفة. كما ان مستوى الانتاج من ناحية نوعيته منخفض جداً.

ورد بتقرير رشيدوف أن جمهورية أوزباكستان أنتجت فى عام ١٩٧٠ مقدار ٤٦٦٨٠٠٠ طن من القطن، وهذا الرقم يزيد على الرقم المرسوم فى الخطة نفسها. ومع ذلك يرى رشيدوف أن هذا الرقم لا يدعو الى الارتياح لأن إنتاجية الأرض لم تبلغ الحد المرضى فان ٢٦,٢ بالة قطن للهكتار الواحد من الأرض لا يمكن اعتباره انتاجاً عالياً. ويوجه اللوم الى مواطنيه من زراع القطن على هذا القصور(٢١).

وبلغ محصول الحبوب فى نفس الفترة ٤٤٠٠٠٠٠ طن. وهذا الرقم لا يمكن الاستهانة به، فقد فاق الرقم المرسوم فى الخطة.

أما قطاع تربية الماشية فى الاقتصاد الزراعى فى أوزباكستان فأنه على العكس من انتاج القطن والحبوب يسير متخلفاً كثيراً، ونشاهد فيه تناقصاً متواصلاً فى أعداد رؤوس الأبقار خصوصاً فى منطقتى القاراقالباق و خوارزم، وتناقصاً مماثلاً فى الضأن فى منطقتى سمرقند وسرداريا(٢٢).

فى جمهورية تادجيكستان

زاد الانتاج بوجه عام فى هذه الجمهورية بنسبة ٤٠٪، كما زاد الدخل القومى فيها بمقدار ٣٥٪. ويلاحظ أن الأموال المرصودة لمشروعات التنمية الأساسية زادت بنسبة ٦٠٪، ومع ذلك فان " مشاكل التنمية الاقتصادية ظلت مصدراً للقلق الدائم "(٢٣) — إذ أن ما تحقق من تنمية فى المجال الصناعى لم يبلغ أهداف الخطة كلها. وثبت بصفة خاصة أن الصناعات الكيمائية وصناعات المعادن الملونة وصناعات مواد ولوازم البناء لم تقم بواجباتها على الوجه الأكمل ، وكان معدل التنمية السنوى فيها أقل من معدله

(٢١) نفس المرجع السابق.
(٢٢) نفس المرجع السابق.
(٢٣) كومونست تاجيكستانا فى ١٩٧١/٢/١٩.

خلال فترة السنوات الخمس السابقة(٢٤). وفى كثير من الوزارات التى لها علاقة بالصناعات "لم يحدث التقدم الكافى فى تنفيذ سياسة الانتفاع بالأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة التى تساعد على الارتقاء بانتاجية العمل فى فروع الصناعات كلها"(٢٥). ولقد ظل ضعف العمل مصدراً للقلق الشديد فى أوساط الحكومة وبسبب الأضرار التى تلحق بالمشروعات نتيجة للتقصير الشديد فى بعض الواجبات الأساسية الخاصة بالانتاج الصناعى فى جمهورية تادجيكستان.

هذا والمؤسسات الصناعية فى البلاد لا تدار بطريقة إقتصادية صحيحة، فهناك اسراف ملحوظ لا مبرر له ولا داعى. وكان من شأن هذا الاسراف أو الانفاق غير السليم على المشروعات أن زادت تكلفة الانتاج من ناحية واستهلك جزء كبير من الرأسمال المخصص للتنمية من ناحية أخرى، وهو فى نفس الوقت الذى ساعد فيه على ارتفاع أسعار السلع والمنتجات قد أدى الى فشل الخطة الرامية الى خفض تكلفة الانتاج بنسبة ٢٠٪ كما كان تتضمنه الخطة فى عام ١٩٧٠(٢٦).

أما مشروعات التعمير والانشاءات فى جمهورية تادجيكستان فانها متخلفة الى حد بعيد بصفة عامة. فهى تعانى من نقص فى التمويل ونقص فى الامكانيات وتخلف من الناحية التكنولوجية. كما أن هناك أخطاء مماثلة لما وقع فى الجمهوريات الأخرى من حيث الشروع فى أعمال بناء ثم التوقف بسبب نفاذ الاعتمادات أو نقص مواد البناء. وتعانى كذلك من البطء الشديد فى التنفيذ ومن العيوب الفنية والمعمارية فى التصميمات والتنفيذ(٢٧).

أما فى مجال الزراعة، فقد حققت الزراعة التادجيكية زيادة فى المحاصيل بلغت ٢٣٪ عن فترة السنوات الخمس السابقة. واستطاعت كثير من المزارع الجماعية والمزارع الحكومية أن تحقق أهداف الخطة كاملة. فقد بلغ محصول القطن فى عام ١٩٧٠ مقدار ٧٢٦ ألف طن. وعلى الرغم من ذلك فان "الرغبة فى زيادة محصول القطن تعتبر الهدف الأول لسياسة الحزب"(٢٨). ولكن قطاع تربية الماشية يعانى من نفس ما يعانيه فى الجمهوريات الأخرى بشكل يشكو منه رسولوف سكرتير الحزب الشيوعى التادجيكى وعبر عنه بقوله أنها "مسألة تبعث القلق فى النفوس".

---

(٢٤) نفس المرجع السابق.
(٢٥) نفس المرجع السابق.
(٢٦) نفس المرجع السابق.
(٢٧) نفس المرجع السابق.
(٢٨) نفس المرجع السابق.

فى جمهورية التركمانستان

زاد الانتاج الصناعى فى جمهورية التركمانستان خلال الخطة الخمسية ١٩٦٦—١٩٧٠ بمقدار ٥٠٪ وكانت الزيادة فى الدخل القومى بنسبة ٤١٪ كما بلغ مقدار الزيادة فى الانتاج الزراعى ما نسبته ٢١٪(٢٩).

وأشار غفوروف سكرتير الحزب الشيوعى التركمانى الى أن الانتاج العظيم فى النفط والغاز الطبيعى كان نتيجة لحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية، وتحدث بفخر قائلا " ان ما يزيد على ٤٢ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى المستخرج من البلاد تنقله خطوط أنابيب خاصة عبر أراضى البلاد الى موسكو ولنينجراد والى مناطق مختلفة من الجمهورية ذاتها "(٣٠). ومع ذلك فان أرقام الانتاج عن تلك الفترة لم تحقق أهداف الخطة الخمسية كاملة. فقد كانت الزيادة فى الانتاج بوجه عام بنسبة قدرها ٤٩,٤٪ فى حين أن الرقم المرسوم فى الخطة هو ٥٨٪. ثم يتضح كذلك أن ٩ فقط من ٢٠ وزارة وإدارة عامة اشتركت فى تنفيذ برامج التنمية، هى التى حققت أهدافها كاملة. والاحدى عشر الباقية وهى المسئولة عن قطاعات مواد البناء والرى والاشغال العامة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية والألبان واللحوم قد عجزت عن تحقيق أهداف الخطة المرسومة لها(٣١).

وبرغم أن غفوروف يبادر فى تقريره بكيل الثناء والمديح على الأوضاع فى بلاده وخصوصاً فى مجال انتاج النفط، إلا أنه لم يستطع أن يخفى عدم ارتياحه الى الجهود المبذولة فى مجال الصناعات البترولية. فهو يرى أن أعمال التنقيب عن البترول والجهود الرامية الى زيادة إحتياطى النفط غير كافية. فمؤسسة البترول التركمانية مثلاً نفذت ٩٠٪ فقط من برامج التنقيب والحفر والاستكشاف وانشاء الآبار(٣٢).

والمشكلة الأخرى التى تقلق غفوروف هى الظاهرة الشائعة بين العمال لتغيير أماكن عملهم فى المؤسسات الصناعية بصورة مستديمة. ففى خلال سنة واحدة غير نصف عمال مصانع الاسمنت ومحالج القطن ومصانع الغزل والنسيج فى مدن أشخباد وبيرم على، أماكن عملهم، ومن جهة أخرى بلغ عدد ساعات العمل الضائعة بسبب التباطؤ والتراخى قدراً كبيراً جداً(٣٣).

---

(٢٩) تركمنسكايا اسكرا فى ١٩٧١/٢/٢٠.
(٣٠) نفس المرجع السابق.
(٣١) نفس المرجع السابق.
(٣٢) نفس المرجع السابق.
(٣٣) نفس المرجع السابق.

ولكن الانتاج الصناعى فى جمهورية التركمانستان يعانى كذلك من رداءة النوع. فقد ثبت أن ٦٠٪ من منتجات مواد البناء، و ٢٤٪ من منتجات الصناعات الخفيفة لا تطابق المواصفات الصناعية الرسمية(٣٤).

وأعمال البناء فى جمهورية التركمانستان تمثل أحد فروع الاقتصاد التركمانى المتخلفة. وتعتبر الظروف المعيشية السيئة وحياة البؤس والشقاء التى يعيشها عمال البناء فى البلاد سبباً رئيسياً لهذا التخلف. ويضاف الى هذا السبب سبب آخر هو "الخطأ فى تخطيط المخصصات المالية" كما يشكو غفوروف من "حالة عدم انجاز الخطط بطريقة مرتبة" حتى يمكن ضمان توفير مواد البناء المطلوبة مثل الطوب والأسمنت والخرسانة وحديد التسليح(٣٥).

ويبين غفوروف أن هناك "عيوب كبيرة" فى مد العملاء بما يحتاجونه من السلع. وأن الثقافة التجارية فى أجهزة التجارة الداخلية منخفضة كما أن كميات السلع الاستهلاكية الضرورية المتوفرة لا تفى بالطلب. كما ذكر أن ٣٤٪ من مؤسسات إنتاج السلع التموينية والغذائية تعجز عن تحقيق أهداف الانتاج المطلوبة كاملة. كما أن الاسراف وسوء استخدام السلطة منتشرين بدرجة خطيرة. وهناك عيوب كثيرة فى الخدمات العامة مثل أعمال صيانة المساكن والخدمات الصحية فى المدن(٣٦).

شئون التربية الأيديولوجية فى البلاد

كما كان متوقعاً خصص جزء كبير من التقارير المعروضة على مؤتمرات الأحزاب الشيوعية فى الجمهوريات السوفييتية (الاسلامية) لشئون التربية الأيديولوجية التى يعتبرها النظام الشيوعى السوفييتى بمثابة العمود الفقرى لبقائه. ولكن التربية الأيديولوجية فى الاتحاد السوفييتى برغم العناية الفائقة التى تحظى بها من السلطات الشيوعية، فانها ما زالت نقطة الضعف فى الكيان الأيديولوجى للنظام الشيوعى السوفييتى.

أشار أ. عليف سكرتير الحزب الشيوعى الأذربيجانى فى مجال نقده للانتاج الأدبى والفنى فى آذربيجان الى "أهمية الحذق والعلم والثقافة للعمل الابداعى" وأن "أهمية الفنان فى نشاطه السياسى وتوفيقه فى عملية تقييم الحياة من زاوية التصنيف الطبقى وصدق عواطفه نحو المثل الشيوعية" ثم استطرد قائلاً:

---

(٣٤) نفس المرجع السابق.
(٣٥) نفس المرجع السابق.
(٣٦) نفس المرجع السابق.

. . . . . وهناك مؤلفون يثيرون مصاعب جمة لاعتراض طريقنا، ولو أن ذلك أمر مؤقت، كما أنهم يضعون الأوجه السلبية للحياة فى مكان الصدارة من مخططهم. وهم عاجزون عن تقييم مكاسب الشعب التاريخية تقييماً سليماً. وأنهم فيما أنتجوه من الأدب والأعمال المسرحية والفنية قد خانهم صدق التفكير وصحة الخيال. وهذه الحالة يجب تفسيرها من خلال العيوب الموجودة فى التربية الأيديولوجية(٣٧).

ثم يستطرد عليف قائلا: "ان المسئولين عن العمل الأيديولوجى فى المراكز القيادية فى الدولة وخصوصاً فى لجنة الاذاعة والتلفزيون ولجنة السينما، ليثيرون القلق فى النفوس بسبب تخلفهم فى دراسة النظريات الماركسية اللينينية"(٣٨).

وأثبت عليف فى تقريره أن آذربيجان فيها ١٠٠٠٠٠ معلم ومربى و٣١٤ معهداً شعبياً وعشرات من "مدارس الكادحين الشيوعيين" وكذلك مئات من جمعيات الشباب. وجميعها تعمل بنشاط فى نشر الأيديولوجية الشيوعية، ولكننا نجد فى الناحية الأخرى، وهى الراجحة، تمسكاً بالتقاليد القومية والدينية، وانسياقاً وراء غريزة حب التملك وكل هذا ليس إلا من "مخلفات العهود الماضية" التى لا زالت يستشرى أمرها فى البلاد. كما أن نشاط "الأيديولوجية البرجوازية" يؤثر فى كثير من المواطنين السوفييت وفى رؤيتهم للعالم من خلال النظرة الطبقية(٣٩). وهناك بين صفوف الطلاب كثيرون "لم ينضجوا فكرياً بعد"(٤٠).

وتحدث كونالیف عن التربية الأيديولوجية فى جمهورية قازاقستان فشكى من "ضعف نسب النجاح بين الطلبة" ومن "سلوكهم اللا إخلاقى" ومن "التراخى فى التأديب". ثم يقول كونايیف "ان الانتاج الفنى ضعيف وبعيد عن الوفاء بحاجات الناس الأيديولوجية والفنية المتزايدة" ويفسر كونايیف بنفسه ما قصده من عبارته "الانتاج الفنى الضعيف" فيقول "ان المؤلفين غالباً ما يتناولون أحداث الماضى السحيق فى بعض أعمالهم التى تخوض فى مسائل تاريخية"(٤١).

وكذلك يقرر كونايیف أن هناك انصراف عن فكرة "الملكية الاشتراكية" "وعدم مبالاة بما تحمله من مثل، كما أن بعض الشيوعين يستخدمون نفوذهم فى مجالها

---

(٣٧) باكينسكى رابوتشى فى ١٩٧١/٣/١١.
(٣٨) نفس المرجع السابق.
(٣٩) نفس المرجع السابق.
(٤٠) نفس المرجع السابق.
(٤١) قازاقستانسكايا برافدا فى ١٩٧١/٢/٢٥.

لتحقيق مصالح شخصية" ولذلك يناشد كونابيف قادة الحزب أن يعلنوا "النضال ضد أى حركة قومية وكل عمل ظاهره التعصب "(٤٢).

ان هذا الذى قيل فى باكو على لسان عليف أو فى آلما آتا على لسان كونابيف تردد فى كل من عواصم الجمهوريات السوفييتية (الاسلامية) على ألسنة قاداتها الشيوعيين. وقد تكون هناك بعض إختلافات طفيفة فيما قاله كل منهم حول بعض التفاصيل التى تقتضيها المشاكل المحلية، ولكن أحاديثهم كلها تتفق فى جوهرها إتفاقاً يكاد يكون تاماً. وهو اعترافهم جميعاً بفشل سياسة التربية الأيدلوجية ووجود أخطاء لا يستهان بها وتقصير شديد فى مجال العمل الأيديولوجى. ويتفقون جميعهم كذلك على القاء اللوم على الميول القومية والعاطفية والدينية والدعاية البرجوازية التى تسعى لاثارة "مخلفات العهود الماضية" فى نفوس الشعب ونسى القادة الشيوعيون هؤلاء أن أكبر معارضة تلقاها دعايتهم الشيوعية تأتى من جانب المثقفين من فنانين وكتاب ومؤلفين وعلميين وغيرهم وهم جميعاً تربوا فى المدارس والمعاهد التى أنشأتها السلطات الشيوعية لنشر مذهبها وأيديولوجيتها. ولكن الذنب ليس ذنب القائمين على التربية الأيديولوجية الشيوعية فى هذه الجمهوريات أن باءت جهودهم بفشل كبير وعجز عن إقناع الأجيال بأيديولوجيتهم الماركسية اللينينية. فالحقيقة تتوقف على الأيديولوجية نفسها أكثر مما تتوقف على من يتولى شرحها.

مقارنة ضرورية:

أشرنا فى بادىء المقال الى ان مشروعاً باصدار توجيهات خاصة قد نوقش عند طرح الخطة الخمسية للمناقشة فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، وهى الخطة التى تهدف الى تطوير الاقتصاد العام فى الفترة بين ١٩٧١ و ١٩٧٥، كما أشرنا الى موافقة أعضاء المؤتمر عليها. ولقد جاء بهذا المشروع – الذى أصبح بعد الموافقة عليه قانوناً سارى المفعول – ما يلى: "ان المهمة الرئيسية للخطة الخمسية هى ضمان رفع درجات ومستويات الحياة المادية والثقافية للشعب وضمان سرعة الانتاج الاشتراكى العالى والتقدم العلمى مع ضمان السرعة فى إنتاجية العمل "(٤٣).

---

(٤٢) نفس المرجع السابق.
(٤٣) البرافدا فى ١٩٧١/٤/٢.

ويرى هذا المشروع زيادة حجم تجارة التجزئة بنسبة قدرها ٤٠٪ فى فترة الخطة الخمسية. ويبلغ حجم التداول فى عام ١٩٧٠ ما مقداره ١٥٣,٦ مليار روبل يجب ان يصل الى ٢١٤ مليار روبل فى عام ١٩٧٥. كما يجب ان ترتفع رواتب العمال والمستخدمين بنسبة قدرها ٢٠٪ فى نفس الفترة. وكانت الرواتب قد بلغت ١٢٢ مليار روبل فى عام ١٩٧٠، ينتظر ان تصل الى ١٤٤–١٤٩ فى عام ١٩٧٥(٤٤).

ان مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطن السوفييتى هو فى الحقيقة منخفض جداً بالمقارنة مع مستوى معيشة مواطنى الدول الغربية. وبالمقارنة بين الاحصاءات السوفييتية والغربية فى عدد السلع الاستهلاكية التى يمتلكها الفرد الواحد نصل الى الآتى:(٤٥)

ما يملكه مائة شخص	الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٩	فرنسا فى عام ١٩٦٨	ألمانيا الغربية فى عام ١٩٦٨	الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٨
أجهزة الراديو والجرامافون.....	١٩,٣	٣١	٤٨,١	١٤٢,٤
أجهزة التلفزيون.....	١٢,٧	١٨,٥	٢٥,٧	٤٠,٧
سيارات	٠,٥	٢٢,٤	٢٠	٤١

أما المقارنة فى استهلاك المواد الغذائية فيشير الى الآتى:(٤٦)

نصيب الفرد سنوياً بالكيلو	الاتحاد السوفييتى ١٩٦٩	١٩٧٥	إنجلترا ١٩٦٨	ألمانيا الغربية ١٩٦٨	بلجيكا ١٩٦٨	الدانمارك ١٩٦٨	الولايات المتحدة ١٩٦٨
اللحوم	٤٧	٥٨	٧٤,٥	٧٠,٥	٦٤,٦	٦١,٦	١٠٧,٦
البيض	١٤٨	١٨٧	٣٢١	٢٩٢	٢٨٤	٢٣٤	٣٧٢

ويستدل من المقارنة السابقة ان هدف الخطة الخمسية التاسعة للاتحاد السوفييتى فى المواد الغذائية الأساسية هو فى الواقع أقل بكثير من المستوى الذى حققته فعلا بعض الدول الأخرى فى عام ١٩٦٨.

---

(٤٤) نفس المرجع السابق.

(٤٥) نارودنويه هوزيايستفو س.س.س.ر.، عام ١٩٦٩، غودو موسكو، ص ٥٨٤، ذى ايكونوميست دايارى، لندن عام ١٩٧٠.

(٤٦) نارودنويه هوزيايستفو السابق ذكرها، والبرافدا فى ١٩٧١/٤/٢، وفود اند اغريكلتشور اورغانيزيشون برودوكشيف ييربوك، عام ١٩٦٨، ص ٤٣٢–٤٣٤.

لتحقيق مصالح شخصية" ولذلك يناشد كوناييف قادة الحزب أن يعلنوا "النضال ضد أى حركة قومية وكل عمل ظاهره التعصب "(٤٢).

ان هذا الذى قيل فى باكو على لسان عليف أو فى آلما آتا على لسان كوناييف تردد فى كل من عواصم الجمهوريات السوفييتية (الاسلامية) على ألسنة قاداتها الشيوعيين. وقد تكون هناك بعض إختلافات طفيفة فيما قاله كل منهم حول بعض التفاصيل التى تقتضيها المشاكل المحلية، ولكن أحاديثهم كلها تتفق فى جوهرها إتفاقاً يكاد يكون تاماً. وهو اعترافهم جميعاً بفشل سياسة التربية الأيدلوجية ووجود أخطاء لا يستهان بها وتقصير شديد فى مجال العمل الأيديولوجى. ويتفقون جميعهم كذلك على القاء اللوم على الميول القومية والعاطفية والدينية والدعاية البرجوازية التى تسعى لاثارة "مخلفات العهود الماضية" فى نفوس الشعب ونسى القادة الشيوعيون هؤلاء أن أكبر معارضة تلقاها دعايتهم الشيوعية تأتى من جانب المثقفين من فنانين وكتاب ومؤلفين وعلميين وغيرهم وهم جميعاً تربوا فى المدارس والمعاهد التى أنشأتها السلطات الشيوعية لنشر مذهبها وأيديولوجيتها. ولكن الذنب ليس ذنب القائمين على التربية الأيديولوجية الشيوعية فى هذه الجمهوريات أن باءت جهودهم بفشل كبير وعجز عن إقناع الأجيال بأيديولوجيتهم الماركسية اللينينية. فالحقيقة تتوقف على الأيديولوجية نفسها أكثر مما تتوقف على من يتولى شرحها .

مقارنة ضرورية:

أشرنا فى بادىء المقال الى ان مشروعاً باصدار توجيهات خاصة قد نوقش عند طرح الخطة الخمسية للمناقشة فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، وهى الخطة التى تهدف الى تطوير الاقتصاد العام فى الفترة بين ١٩٧١ و ١٩٧٥، كما أشرنا الى موافقة أعضاء المؤتمر عليها. ولقد جاء بهذا المشروع – الذى أصبح بعد الموافقة عليه قانوناً سارى المفعول – ما يلى: "ان المهمة الرئيسية للخطة الخمسية هى ضمان رفع درجات ومستويات الحياة المادية والثقافية للشعب وضمان سرعة الانتاج الاشتراكى العالى والتقدم العلمى مع ضمان السرعة فى إنتاجية العمل "(٤٣).

---

(٤٢) نفس المرجع السابق.
(٤٣) البرافدا فى ١٩٧١/٤/٢.

ويرى هذا المشروع زيادة حجم تجارة التجزئة بنسبة قدرها ٤٠٪ فى فترة الخطة الخمسية. ويبلغ حجم التداول فى عام ١٩٧٠ ما مقداره ١٥٣,٦ مليار روبل يجب ان يصل الى ٢١٤ مليار روبل فى عام ١٩٧٥. كما يجب ان ترتفع رواتب العمال والمستخدمين بنسبة قدرها ٢٠٪ فى نفس الفترة. وكانت الرواتب قد بلغت ١٢٢ مليار روبل فى عام ١٩٧٠، ينتظر ان تصل الى ١٤٤–١٤٩ فى عام ١٩٧٥(٤٤).

ان مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطن السوفييتى هو فى الحقيقة منخفض جداً بالمقارنة مع مستوى معيشة مواطنى الدول الغربية. وبالمقارنة بين الاحصاءات السوفييتية والغربية فى عدد السلع الاستهلاكية التى يمتلكها الفرد الواحد نصل الى الآتى:(٤٥)

ما يملكه مائة شخص	الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٩	فرنسا فى عام ١٩٦٨	ألمانيا الغربية فى عام ١٩٦٨	الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٨
أجهزة الراديو والجرامافون.....	١٩,٣	٣١	٤٨,١	١٤٢,٤
أجهزة التلفزيون.....	١٢,٧	١٨,٥	٢٥,٧	٤٠,٧
سيارات	٠,٥	٢٢,٤	٢٠	٤١

أما المقارنة فى استهلاك المواد الغذائية فيشير الى الآتى:(٤٦)

نصيب الفرد سنوياً بالكيلو	الاتحاد السوفييتى ١٩٦٩	١٩٧٥	إنجلترا ١٩٦٨	ألمانيا الغربية ١٩٦٨	بلجيكا ١٩٦٨	الدانمارك ١٩٦٨	الولايات المتحدة ١٩٦٨
اللحوم	٤٧	٥٨	٧٤,٥	٧٠,٥	٦٤,٦	٦١,٦	١٠٧,٦
البيض	١٤٨	١٨٧	٣٢١	٢٩٢	٢٨٤	٢٣٤	٣٧٢

ويستدل من المقارنة السابقة ان هدف الخطة الخمسية التاسعة للاتحاد السوفييتى فى المواد الغذائية الأساسية هو فى الواقع أقل بكثير من المستوى الذى حققته فعلا بعض الدول الأخرى فى عام ١٩٦٨.

---

(٤٤) نفس المرجع السابق.

(٤٥) نارودنويه هوزيايستفو س.س.س.ر.، عام ١٩٦٩، غودو موسكو، ص ٥٨٤، ذى ايكونوميست دايارى، لندن عام ١٩٧٠.

(٤٦) نارودنويه هوزيايستفو السابق ذكرها، والبرافدا فى ١٩٧١/٤/٢، وفود اند اغريكلتشور اورغانيزيشون برودوكشيف بيربوك، عام ١٩٦٨، ص ٤٣٢–٤٣٤.

النتيجـــة:

وخلاصة القول ان الادارة المركزية للاتحاد السوفييتى تخطط مسبقاً لمشروعات ومؤتمرات الأحزاب المحلية للجمهوريات المختلفة داخل الاتحاد السوفييتى وان المندوبين المشتركين فى تلك المؤتمرات لا حول لهم ولا قوة فى مناقشة أى أمر يعرض عليهم وان مهمتهم الأساسية تنحصر فى التصديق على كل ما يعرض عليهم، ثم التصفيق لكل ما يقال لهم. وهذا هو المعيار الأساسى لموسكو عند إختيارها لرجالات الأحزاب فى مختلف الجمهوريات. ولهذا فأنه من الطبيعى الا يحدث شىء مثير خلال تلك المؤتمرات لأحزاب الجمهوريات الاتحادية الاشتراكية الاسلامية أسوة بما هو الحال عليه فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى كلها.

يوغسلافيا تعد نفسها للدفاع الشامل

بقلم: ستيفان ستولته

فى صيف عام ١٩٧٠ وزعت صحيفة " مزدونارودنايا بوليتيكا " التى يصدرها اتحاد الصحفيين اليوغوسلاف كتاباً اسمه " المعنى العام للدفاع الشامل عن يوغوسلافيا"، وطبع باللغات الصربكرواتية والألمانية والانكليزية والفرنسية والروسية والاسبانية. والكتاب له مقدمة وضعها الجنرال دانيلوليكيفيتش رئيس لجنة الدفاع التابعة لمجلس رئاسة الحزب الشيوعى اليوغوسلافى. ويتكون الكتاب أساساً من احدى وعشرين مقال كتبها عدد من كبار المسئولين اليوغوسلاف وردت بها تذييلات تضمنت بعض فقرات خاصة من الدستور اليوغوسلافى وقانون الدفاع الوطنى ومقررات المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى اليوغوسلافى التى تتصل بالموضوع. وعلى رأس قائمة أسماء مؤلفى الكتاب أتى اسم الرئيس تيتو الذى كتب بنفسه أولى المقالات التى عنوانها "خبرة النضال من أجل التحرير الوطنى ونظام الدفاع الشامل".

يقرر مؤلفوا الكتاب فى تعليقاتهم ان الدستور اليوغوسلافى يؤكد فى تشريعاته الأساسية " حق كل أمة فى تقرير واقامة نظامها الاجتماعى والسياسى بحرية، وكذلك فى اختيار الأساليب والوسائل الضرورية لهذا الغرض "(١). فالمادة رقم ٦٠ من الدستور تنص على ان " الدفاع عن البلاد حق وواجب اسمى وشرف لكل مواطن "(٢). والمادة رقم ٢٥٤ تضمنت هذا التحذير: " ليس لأى شخص حقاً فى ان يوقع أو يصادق على استسلام أو احتلال يوغوسلافيا، ويعد مثل هذا العمل إنتهاكاً للدستور ويعاقب عليه مرتكبه بحكم القانون "(٣). والتشريعات الأساسية فى الدستور اليوغوسلافى تفيد بأن البلاد مستعدة للوقوف فى وجه " أى معتدى بكل قوتها "(٤). ومع ان الاتحاد

---

(١) "المعنى العام للدفاع الشامل عن يوغوسلافيا"، ص ٣٧٤.
(٢) نفس المرجع السابق.
(٣) نفس المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق، ص ٣٧٦.

السوفييتى لم يرد ذكره بالاسم فى أى موضع من هذا الكتاب فأنه مع ذلك يمكن اعتباره ذا أهمية فى التفهم الكامل بالتطورات الجديدة فى العلاقات اليوغوسلافية السوفييتية فى فترة العامين أو الثلاثة أعوام الماضية.

يتميز خريف عام ١٩٦٨ بأنه بداية حملة جديدة داخل بلدان الكتلة السوفييتية ضد الشيوعية اليوغوسلافية. ولقد بدأت تلك الحملة بمقالة نشرت فى مجلة كومونيست فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٨ بقلم ى. غيوركيفيتش عنوانها "يوغوسلافيا: نوع جديد من الشيوعية". واتهم كاتب هذه المقالة بلغراد بتقطيع أوصال البلاد وبعثرة الأملاك العامة وأضعاف الحزب والترويج للرأسمالية العالمية، وان يوغوسلافيا نتيجة لعجز ميزانها التجارى مع السوق الأوروبية المشتركة وخصوصاً ألمانيا الغربية فانها (أى بلغراد) "تشجع تلك اللعبة الخطرة لأولئك الذين يعملون صراحة ضد مصالح الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا"(٥) وفى المرحلة التالية من تلك الحملة على يوغسلافيا حاول الحزب الشيوعى السوفييتى ان ينظم مقاطعة للمؤتمر التاسع الشيوعى اليوغوسلافى. ومع ان رومانيا كانت الدولة الوحيدة من دول الكتلة الشرقية التى بعثت وفداً الى المؤتمر فان المقاطعة كانت فاشلة. وعلقت الصحف التشيكوسلوفاكية — التى لم تكن فى ذلك الوقت قد كممت بعد — على أمر تلك المقاطعة الفاشلة بارتياح لا يخفى فقالت:

ان وجود الوفود فى بلغراد كان أفضل برهان على فشل محاولة عزل الشيوعيين اليوغوسلاف عن الحركة العمالية الدولية. فجميع الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية وكذلك من أنحاء أخرى من العالم قد بعثت وفوداً لحضور المؤتمر. ووصلت كذلك وفود كثيرة من دول العالم الثالث. بل ان هناك ما يعتبر شىء جديد على مؤتمرات الأحزاب الشيوعية، الا وهو ان كثيراً من الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية قد مثلت أيضاً فى المؤتمر(٦).

وفى يونيو (حزيران) ١٩٦٩ عندما عقد المؤتمر الدولى الحادى والسبعين للأحزاب الشيوعية فى موسكو، ظهر الضعف الأيديولوجى للموقف السوفييتى فى مواجهة "الانحرافيين" فى الحركة الشيوعية العالمية — ومنهم اليوغوسلاف — أكثر وضوحاً، فبرغم النصح الذى اسداه العديدون من المتحدثين وإيعازاتهم الى المؤتمرين، لم يتضمن التقرير الرئيسى للمؤتمر — وهو التقرير الذى أصدره المؤتمر باعتباره برنامجاً عاماً — أى اشارة مباشرة الى

---

(٥) "كومونيست"، العدد ١٥، اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٨، صفحات ٨٢–٩٧.
(٦) المرجع السابق، ص ٩٦.

التيتوية أو الماوية أو نظرية بريجنيف عن السيادة المحدودة للدول الاشتراكية. ولذلك كان هذا التقرير أقل نفعاً لأهداف موسكو من البيان المشترك الذى أعلنه المؤتمر الدولى للأحزاب الشيوعية قبل ذلك بتسع أعوام أى فى ١٩٦٠ حين انتقدت الوفود الاحدى والثمانين المشتركة فيه ما سمته " التغيرية " اليوغوسلافية.

أما عندما عقد مؤتمر الحزب الشيوعى الرومانى فى أغسطس (آب) ١٩٦٩، فان القادة الشيوعيين السوفييت لم يحاولوا القيام بأى عمل تخريبى ضد المؤتمر، مع ان تشاوشيسكو حين تحدث فى مؤتمر الحزب الشيوعى السوفييتى فى موسكو قبل ذلك بشهرين فقط دافع عن موقف الرئيس تيتو الذى يعارض فرض أى قيود على السيادة الوطنية للدول الاشتراكية وأى رقابة على الأحزاب الشيوعية. ولم يكن أحجام السوفييت عن القيام بأى عمل تخريبى ضد مؤتمر الحزب الشيوعى الرومانى الا خشية من المخاطرة بهزيمة أخرى بعد الفشل الذى واجهوه فى المؤتمر الدولى للأحزاب الشيوعية فى العالم. ونتيجة لذلك كان عدد الأحزاب الشيوعية الحاكمة التى شاركت فى مؤتمر الحزب الشيوعى الرومانى أكبر من عدد تلك التى شاركت فى مؤتمر يونيو (حزيران) ١٩٦٩ فى موسكو.

وهناك دليل آخر على ان الكرملين قد عقد العزم على ان يلعب أوراقه بحرص أشد مع " الانحرافيين". وهذا الدليل هو الاتزان الظاهر الذى قابلت به الصحافة السوفييتية الاتفاقية التجارية التى وقعتها يوغوسلافيا فى ١٩ مارس (آذار) ١٩٧٠ مع السوق الأوروبية المشتركة. فهذه الاتفاقية لم تمنع موسكو من السعى الى توسيع حجم التبادل التجارى بين دول الكوميكون (السوق المشتركة لدول شرق أوروبا) ويوغوسلافيا، وتدور الآن اتصالات لعقد إتفاقيات جديدة تسرى من عام ١٩٧١ الى ١٩٧٥ وتحل محل تلك الاتفاقيات الطويلة الأمد التى انتهى العمل بها عند نهاية ١٩٧٠. كانت العلاقات الاقتصادية بين يوغوسلافيا والكوميكون هى النقطة الرئيسية فى جدول الأعمال عند زيارة ريبيتشيتش رئيس وزراء يوغوسلافيا لموسكو فى يونيو (حزيران) ١٩٧٠. ولقد عبر اليوغوسلاف دائماً عن اهتمامهم بالتعاون الاقتصادى مع دول الكوميكون ولكن تجارتهم مع الشرق لا تزال أقل منها مع الغرب. ففى الشهور التسع الأولى من عام ١٩٧٠ على سبيل المثال زادت صادرات يوغوسلافيا الى الدول الشيوعية بما نسبته ١٥,٧٪، وزادت صادراتها فى مجموعها بنسبة ١٧٪. وفى نفس الفترة التى ذكرناها زادت واردات يوغوسلافيا من الدول الشيوعية ٩,٤٪ بينما زادت وارداتها من الدول غير الشيوعية بما لا يقل عن ٢٩,٨٪[٧].

---

(٧) "براجر روندشاو"، ٢٨ مارس (آذار) ١٩٦٩، ص ٤.

ان يوغوسلافيا لا تحيد عن طريقها لكى تخاصم موسكو ولكن تجاربها الاقتصادية ونظامها فى الادارة العمالية الذاتية وأخيراً وليس آخراً سياستها فى عدم الانحياز واهتمامها بأمر السيادة الوطنية كان لا مناص من ان يستعدى عليها موسكو ويسوق عليها غضب القادة الشيوعيين السوفييت. انه لا يزال من المعتقد فيه اعتقاداً كبيراً ان السلام العالمى يعتمد على المحافظة على التوازن السياسى الحالى بين الشرق والغرب، بينما غالباً ما ينظر الى أى اضطراب فى الأوضاع السياسية الراهنة فى داخل العالم الشيوعى على أنه أكثر نحساً على الكرملين وأكثر احتياجاً الى المعالجة العاجلة من كثير من الأزمات القائمة بين موسكو وواشنطون.

ان رانكو بتكوفيتش نائب رئيس تحرير صحيفة مزدونارودنايا بوليتيكا، وأحد المشتركين فى تأليف كتاب "المعنى العام للدفاع الشامل عن يوغوسلافيا"، يجعل ادعاء السوفييت بحق قيادة العالم الشيوعى سبباً للأزمات التى تجتاح الحركة الشيوعية العالمية. وهكذا فان أى تحديد للدور الذى يدعيه القادة السوفييت لأنفسهم وأى تغيير فى الأوضاع القائمة فى داخل العالم الشيوعى لا يمكن الا ان يكون خسارة وضرراً على الكرملين. لقد كانت هناك بعض المبررات لادعاء الكرملين الزعامة الأيديولوجية على العالم الشيوعى عندما كان الاتحاد السوفييتى الدولة الوحيدة فى العالم التى تقوم فيها حكومة شيوعية، ولكن منذ ان قامت فى الصين وفى يوغوسلافيا حكومتان شيوعيتان بمجهوداتهما الخاصة، فان هذا الادعاء قد أصبح غير مقنع وينبغى على موسكو ان تبحث عن مبررات أخرى لمطالبتها بقيادة الحركة الشيوعية العالمية. ولقد أشار بتكوفيتش الى ذلك فى مقال بعنوان "الاطماح والمنازعات فى داخل الحركة الشيوعية" نشرتها مجلة "انترناسيونال بوليتيك" فيقول:

ان الأوضاع العالمية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية والتى تميزت بظهور عدد كبير من الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا، والتى تميزت كذلك باشتداد قوة الأحزاب الشيوعية فى دول عديدة وازدياد تأثيرها، قد ظهرت معها كذلك وسائل ومناهج جديدة فى وضع القيادة باعتبارها مركزاً للتوجيه والارشاد. ان نمو الاتحاد السوفييتى كقوة عالمية قد جعل منه القاعدة الاقتصادية والعسكرية لخلق والمحافظة على سيادة أو تفوق الحزب الشيوعى السوفييتى على الحركة الشيوعية الدولية(٨).

ان الأيديولوجية الشيوعية اليوغوسلافية قد أثبتت تأثيرها فى العالم الشيوعى، وتجلى هذا التأثير لا فى ثورة المجر عام ١٩٥٦ وفى التطورات التى حدثت بعد ذلك فى رومانيا

(٨) "فيلاجازداساج" بودابست، ٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠.

وتشيكوسلوفاكيا وحسب، ولكنه تجلى كذلك فى داخل الاتحاد السوفييتى نفسه فى صورة الاصلاح الاقتصادى. ولكن الصين الشيوعية قد قوضت أيديولوجية موسكو وسياستها وبنوع خاص فى الحركة الثورية الآسيوية، مثلما فعلت الأفكار التى انبثقت من داخل يوغوسلافيا.

ولم يجدى تجديد الحملة الدعائية السوفييتية ضد التيتوية فى الشيوعيين اليوغوسلاف بأكثر مما حققته محاولة السوفييت الفاشلة لتنظيم مقاطعة للمؤتمر التاسع للحزب الشيوعى اليوغوسلافى فى بلغراد.

لقد عرف اليوغوسلاف صنوف الضغط العسكرى والحصار الاقتصادى والتخريب خلال الحرب العالمية الثانية، كما ان المؤتمرات الخمس للحزب الشيوعى اليوغوسلافى التى عقدت فى فترة ما بعد الحرب لم يحضر وفد سوفييتى الا مؤتمر واحد منها. ولكن الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا فى أغسطس (آب) ١٩٦٨ والصدامات المسلحة على الحدود الصينية السوفييتية فى ربيع ١٩٦٩ ومحاولات الحزب الشيوعى السوفييتى فى المؤتمر الشيوعى الدولى الذى عقد فى موسكو فى يونيو (حزيران) ١٩٦٩ لتوجيه اللوم الى التيتوية، كل ذلك يعنى ان القادة اليوغوسلاف لا يمكنهم ان يتجاهلوا احتمال قيام الاتحاد السوفييتى بعمل مسلح ضد يوغوسلافيا يهدف الى اسكات صوت "التغييرية" اليوغوسلافية. فالتيتوية بنوع خاص تشكل خطراً على الحزب الشيوعى السوفييتى لأنها تقوض نفوذ الكرملين على عتبة بابه — أى فى أوروبا الشرقية — . وبرغم احتلال تشيكوسلوفاكيا فان السلطة السوفييتية فى أوروبا الشرقية سوف تستمر فى التآكل والتفتت ما دامت يوغوسلافيا تقع جغرافياً بعيدة عن مخالب الدب الروسى. إن تأثير التيتوية على دول الكتلة السوفييتية يعمل تدريجياً على قلب الموازين ضد موسكو، وذلك فى الوقت نفسه، وان كان غير مقصود، فى صالح الغرب. ومع ان اليوغوسلاف يرحبون بأى تهدئة للتوتر بين الشرق والغرب فأنهم أيضاً يخشون من ان ازالة التوتر تماماً قد يكون فى غير صالحهم. وهذا ما وضحه الرئيس تيتو فى خطابه أمام المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى اليوغوسلافى حيث قال :

ان جهود القوتين العالميتين لتفادى التصادم المتبادل بينهما يجب بطبيعة الحال ان تقيم كعمل بناء ، لأنه بهذه الطريقة يقل خطر وقوع حرب عالمية. ولكن الاتفاقات بين اثنين أو أكثر من القوى الكبرى فقط لا يجب ان تعقد على حساب الأمم الأصغر والمتوسطة حجماً، لأن هذه الأمم أيضاً لها الحق فى ان تجاهر بمصالحها الخاصة وتناقش مصيرها الخاص وان تشارك فى البت فى المسائل العالمية العامة.

وان لم يكن ذلك هو ما يحدث فان هذه الاتفاقات لن تستطيع ضمان السلام والأمن للأمم الصغيرة، وهو ما يعنى ان السلام لا يمكن ضمانه بوجه عام(٩).

ان القادة اليوغوسلاف كثيراً ما عبروا عن ترحيبهم بأى مساعدة للدفاع عن استقلال بلادهم، ولكنهم علماً منهم بأن مثل هذه المساعدة لا يسهل الحصول عليها فأنهم يفضلون ان يكونوا فى وضع يمكنهم من الدفـــاع عن أنفسهم بأنفسهم. ويجب ان ينظر الى زيادة ميزانية الدفاع فى عام ١٩٦٩ بما نسبته ٨٪ والى اصدار قانون جديد يسمح بتجنيد السيدات من سن ١٩ الى ٤٠ سنة للخدمة فى القوات المسلحة الاتحادية أو فى القوات الأقليمية، على أنه رد فعل لعملية احتلال تشيكوسلوفاكيا ولاعلان نظرية بريجنيف عن السيادة المحدودة للـدول الاشتراكية. لقد بلغت نفقات الدفاع فى عام ١٩٦٨/٦٧ ما قدره ٦,٢٪ من جملـة الانتاج العام، وهو ما يزيد زيادة واضحة عن مثيلة فى نفس الفترة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث بلغت ٣,٧٪(١٠).

ان المقدمات السياسية والقانونية "بنظام دفاع وطنى شامل" كما يسميه اليوغوسلاف أنفسهم، قد تضمنها دستور أبريل (نيسان) ١٩٦٣ ثم زيدت فى عام ١٩٦٩ بصدور قانون جديد خاص بالدفاع الوطنى. وفى مقال بعنوان "النقط الاساسية لقانون الدفاع الوطنى" ورد ما يلى:

القوات المسلحة تتكون من الجيش الشعبى اليوغوسلافى وقوات الدفاع الأقليمية.

وزيادة على ذلك فإن القانون يحدد العلاقة بين الجيش الشعبى اليوغوسلافى وقوات الدفاع الاقليمية على مستوى جديد. فان الجيش الشعبى اليوغوسلافى لم يعد يعتبر على أنه القوة العسكرية الأساسية. وهنالك تأكيد واضح فى مقدمة القانون على أن وحدات الدفاع الاقليمية يمكنها ان تصبح هى الحاملة لأعباء الكفاح المسلح فى ظروف عسكرية معينة(١١).

وفى كلمات أخرى فان التشريعات القانونية لتنظيم "حرب شعبية"، كما يسميها الماويون والتيتويون، كوسيلة رئيسية لمقاومة عدوان عسكرى متفوق قد تم إرساؤها فى الدستور وفى القانون الجديد للدفاع الوطنى. ان قيادة وتنظيم مثل هذه الحرب الشعبية قد وضعت فى يد الأمة بكاملها. فالمادة ٢٥٢ من الدستور تقرر ما يلى:

---

(٩) "انترناسيونال بوليتيك"، بلغراد، ٥ مايو (أيار) ١٩٦٩، ص ١٠.

(١٠) المرجع السابق، ٢٠ مارس (آذار) ١٩٦٩، ص ١٤.

(١١) "زيد دويتشه تسايتونج"، ميونيخ، ٢٠ نوفبر (تشرين الثانى) ١٩٦٨، و ٢١، ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٨.

انه حق وواجب لا يمكن نقلهما الى الغير يخصان شعوب يوغوسلافيا لحماية حرمة أراضى جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية والدفاع عن إستقلالها.

الدفاع عن البلاد حق وواجب على المواطنين عمالاً وغيرهم من التنظيمات وبالقدر نفسه حق وواجب على الاتحاد والجمهوريات والجماعات والهيئات الاجتماعية والسياسية الأخرى(١٢).

هذا ولقد وصف احد أعضاء المكتب التنفيذى للحزب الشيوعى اليوغوسلافى المعنى العام للدفاع الشامل عن يوغوسلافيا بأنها فكرة ماركسية لينينية، ولكنها فكرة لا يمكن على أى حال تحقيقها فى دولة بيروقراطية تتبع نظام السيطرة التامة للحكومة إذ قال:

ان جوهر هذا التصور يقع على فكرة الشعب المسلح كشكل منتظم من التنظيم العسكرى فى ظل الاشتراكية. هذا المبدأ يمكن تنفيذه فقط فى مجتمع لا يتبع أى مخططات عسكرية هجومية، أو فى مجتمع لا تمزقه متناقضات طبقية لا يمكن التوفيق بينها أو متناقضات ناتجة عن الاحتكار الحكومى البيروقراطى ومن السيطرة الحكومية التامة(١٣).

ولقد وصف الرئيس تيتو الصلة بين الادارة الذاتية وبين الدفاع الشامل عن الدولة بهذه الكلمات:

ان نظاماً إجتماعياً اشتراكياً يحكم ذاته يمكّن قوى الشعب المتحدة من ان تنظم القوات الدفاعية كقواتها هى. وهذا يعنى فى كلمات أخرى جعل الدفاع عملية اجتماعية ومشاركة جميع قوى الدفاع وجميع طاقات المجتمع، وهو ما نعتبره أكثر الضمانات التى يمكن الاعتماد عليها لحماية استقلال وحرمة مجتمعنا الاشتراكى(١٤).

عملت يوغوسلافيا كذلك على تحسين وضعها الدولى كوسيلة أخرى للدفاع عن النفس، ولم تعد تلجأ الى ما من شأنه توتير علاقاتها مع بكين وتيرانا. ولقد شهد مؤتمر لوزاكا (عاصمة دولة زامبيا الافريقية) بتأثير يوغوسلافيا المتزايد فى العالم الثالث، ومهدت زيارات الرئيس تيتو لدول أوروبا الغربية الطريق لعلاقات ودية معها. ومع ذلك فان يوغوسلافيا قد عقدت عزمها على ان تعتمد على نفسها فى أمر الدفاع الوطنى. ويقول الجنرال دانيلوليكيفيتش فى ختام تقديمه للكتاب "المعنى العام للدفاع الشامل عن يوغوسلافيا" مقرراً ما يأتى:

---

(١٢) "المعنى العام للدفاع الشامل عن يوغوسلافيا"، الطبعة الألمانية، بلغراد، ١٩٧٠، ص ٣٠٣.
(١٣) المرجع السابق، ص ٣٧٥.
(١٤) المرجع السابق، ص ٤٨.

ان صحيفة مزدونارودنايا بوليتيكا تستحق كل عرفان لنشرها هذا الكتاب ذو الأهمية الاستثنائية والذى يأتى فى توقيت بالغ الدقة. فبهذا الكتاب تصل خبرتنا المشتركة عن تنظيم الدفاع الشامل الى أصدقائنا. وبالنسبة لأعدائنا فان هذا الكتاب تحذير جدى لكى يضعوا فى حسابهم كل العواقب التى تنتظرهم إذا ما تعدوا على استقلالنا وحريتنا(١٥).

وترى بلغراد ان هذا " التحذير الجدى " هو الضمان الواقعى الوحيد للسلام، ويقول الرئيس تيتو معلقاً على نفس هذا الموضوع :

كلما كانت حالة الاستعداد التى نكون عليها أعظم، وكلما كان تنظيمنا لأنفسنا أحسن، كلما كان خطر الهجوم علينا أقل، وبالمثل فان سياستنا فى السلام وفى التعاون السلمى القائم على المساواة بين الأمم سوف تكون بالتالى أقوى وأشد فعالية.

اننا يجب علينا بشكل ثابت ان نهتم بتحسين نظامنا فى الدفاع الشامل مستخدمين خبرتنا التى اكتسبناها من حربنا للتحرير الوطنى ، وان نهتم بتدعيم وتوسيع حقوق العمال.

ان تحقيق حقوق عمالنا فى الادارة الذاتية فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بوجه عام لا يمكن التفكير فيه بدون تحقيق تلك الحقوق فى ميدان الدفاع(١٦).

ان الرسالة واضحة، فاى من كان يرغب فى حماية وتطوير أسلوبه الخاص فى الحياة يجب ان يكون مستعداً لأن يدافع عن أسلوب حياته بقوة السلاح إذا ما لزم الأمر. وان عزم يوغوسلافيا على هذا لم تغفل عنه موسكو(١٧).

---

(١٥) المرجع السابق، ص ٢٣.
(١٦) المرجع السابق، ص ١٦.
(١٧) المرجع السابق، صفحات ٢٤–٢٥.

الدعوة السوفييتية الى "الجبهات الشعبية" فى السبعينات من هذا القرن

بقلم: باناس ف. فيدينكو

كتب الصحفى السوفييتى البارز ارنست جنرى قبل وقت قريب مقالة طويلة بعنوان " تطلعات جديدة " نشرها فى ثلاث حلقات فى ثلاثة أعداد متتالية من مجلة ليتيراتورنايا غازيتا فى شهر يوليو (تموز) ١٩٧٠(١). وجاءت الحلقة الأولى منها تحت العنوان الثانوى " السبعينات من هذا القرن ــ أوان تحالف قوى الجناح اليسارى؟ " . يقول جنرى أنه بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الحكومات المعادية للشيوعية والمعادية للاتحاد السوفييتى موجودة فى كل مكان فى " العالم البرجوازى "، وان هذه الحكومات لحفاظها على ولائها لمنظمة حلف شمال الأطلنطى قد سارت على نفس خط السياسة الأمريكية، وكذلك الحكومات الاشتراكية والحكومات الائتلافية فى دول أوروبا الغربية المختلفة قد واصلت هى الأخرى تمسكها بسياسة منظمة حلف الأطلنطى وتركت الأحزاب الشيوعية فى تلك البلاد معزولة تقريباً.

ويعتقد جنرى ان هذه الحال قد بدأت تتغير. وهو يأمل فى قيام " ائتلاف ومن المحتمل حكومات من نوع جديد " . وهو يرى كذلك فرصاً لتشكيل جبهة سياسية متحدة من الشيوعيين والديموقراطيين الاجتماعيين وهما الحزبان العماليان اللذان " سارا فى طرق مختلفة ما يزيد عن نصف قرن "(٢). ويدعو الى ان السبب فى فقدان اتحاد الكلمة بين الحركتين هو انه بينما أقام الشيوعيون دولاً جديدة اشتراكية حافظ الديموقراطيون الاجتماعيون على نظام الدولة القديم الموجود وقنعوا بالاصلاحات . ان تاريخ القرن العشرين ربما كان سيسلك طريقاً مختلفة تماماً لو أن كلا الفريقين ــ وهما الشيوعيين والديموقراطيين

---

(١) "ليتيراتورنايا غازيتا"، ١، ٨، ١٥، يوليو (تموز)، ١٩٧٠.
(٢) نفس المرجع السابق، أول يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

الاجتماعيين ــ قد تابعوا الخطى نحو نقط الاتصال ذات الأهمية للحركة العمالية الدولية بأسرها. ويستطرد جنرى فيتهم الجناح اليمينى من الديموقراطيين الاجتماعيين بتأخير او تعويق العملية التاريخية عشرات السنين، ويدعى بأن الديموقراطيين الاجتماعيين يتحملون مسئولية كبيرة عن كثير من سفك الدماء فى العالم لأنهم لم ينجحوا فى "منع الحرب العالمية الثانية". وأنه لزعم بالغ السذاجة الذى يعتبر ان معاهدة عدم الاعتداء التى وقعت بين الاتحاد السوفييتى وألمانيا فى موسكو فى ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٣٩ هى التى مكنت هتلر من غزو بولندا فى الشهر التالى، مما جعل الحرب أمراً لا مفر منه(٣).

ويعتبر جنرى الديموقراطية الاجتماعية كجزء من الحركة العمالية الدولية، ولكنه لم يستطع ان يمسك عن الاستشهاد بوصف لينين للديموقراطية الاجتماعية بأنها "غرفة مغلقة" يمارس فيها ممثلوا البرجوازية الضغط على العمال(٤). وقال لينين أيضاً ان الديموقراطية الاجتماعية كانت "متعفنة" وغير اسم الحزب من "الديموقراطى الاجتماعى" الى "الشيوعى". وكذلك كان قادة الأحزاب الشيوعية فى العالم يفترون على الديموقراطيين سواء فى عهد ستالين أو فيما بعده ويصفونهم بأنهم "اذيال البرجوازية" و "الخونة الاجتماعيين" و "الفاشيين الاجتماعيين" . . . الخ.

والآن وبعد خمسين سنة من النزاع الأيديولوجى العنيف والصراع السياسى الحاد، يأتى صحفى سوفييتى مرموق ليقترح تحالفاً بين الشيوعيين والديموقراطيين الاجتماعيين كضمان للسلام العالمى والعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادى، ويعتبر ان الظروف الدولية تتطلب عملاً مشتركاً يقوم به الديموقراطيون الاجتماعيون والشيوعيون سوياً من أجل الدفاع عن السلام والديموقراطية، ولكنه يتجاهل حقيقة ان القادة السوفييت لا يفعلون شيئاً لوقف تزايد التسلح فى مناطق التوتر من العالم، وانها لم تكن قوات حلف شمال الاطلنطى بل قوات حلف وارسو التى غزت تشيكوسلوفاكيا ولا زالت تعسكر فيها ضد رغبة الشعب. فنى نظر قادة الحزب الشيوعى السوفييتى كان سحق محاولات الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين لادخال المثل الديموقراطية فى بلادهم وبناء "اشتراكية ذات وجه إنسانى"، نموذجاً "للدفاع عن الديموقراطية". وحتى الخطوة التشيكية المتواضعة نحو التحرر فقد فسرها الكرملين أنها تهديد لزعامته وقام بقمعها بغباء.

---

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٤.
(٤) نفس المرجع السابق، ١٥ يوليو (تموز)، ١٩٧٠، ص ١٤.

يقول جنرى: " ان الجبهات الديموقراطية أو اليسارية ــ أى تحالف التنظيمات اليسارية والأحزاب الديموقراطية التى تكوّن نواتها الحركة العمالية المتحدة من أجل العمل المشترك ــ تستطيع ان تمنع قوى الرجعية والحرب فى دول عديدة "(٥). ويضيف قائلا ان الشيوعيين والديموقراطيين الاجتماعيين لا يزال كل منهما يسلك طريقه الخاص، وان الخلاف الأيديولوجى بينهما لم يختف بعد بل قد زاد عمقاً فى اعتبارات معينة. ولكنه يشجب أولئك الذين لا يرون أملاً فى تعاون على المسائل السياسية الهامة ويصفهم بأنهم " متشائمون ميؤس منهم ". ويحاول ان يقنع المتشككين بالاستشهاد بحالة فنلندا عام ١٩٦٦ حيث تضامن الشيوعيون والديموقراطيون والاجتماعيون وشكلوا حكومة ائتلافية برئاسة احد القادة الاشتراكيين بعد ان فاز بالأغلبية فى الانتخابات. وبرغم أنه خسر تلك الأغلبية فى مارس (آذار) ١٩٧٠ فان " العمال الديموقراطيين الاجتماعيين الفنلنديين قد تحققوا من قيمة ذلك التضامن وسوف يبقون على ولائهم للتحالف مع الشيوعيين بغض النظر عن أى اتجاه قد يسلكه قادة الديموقراطيين الاجتماعيين الفنلنديين". ولكن جنرى أغفل حقيقة ان الناخب الفنلندى كان قد عقد عزمه على انهاء ذلك التحالف لما كان هذا قد شكله من خطر على دولته وأمنها ومستقبلها.

يأمل جنرى فى قيام حكومات ائتلافية تشارك فيها الأحزاب الشيوعية فى أنحاء مختلفة من العالم، وهو قد بنى آماله هذه أساساً على تحليل للحالة فى دول أوربا الغربية. فهو يقول عن الحالة فى إيطاليا، " إذا ضم الجناح اليسارى للحزب الكاثوليكى جهوده الى الشيوعيين والاشتراكيين، فان الجبهة الديموقراطية سوف تحرز أغلبية واضحة "(٦). ولكنه أغفل ذكر ان الحزب الشيوعى الايطالى (وهو أكبر الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية) قد شجب التدخل السوفييتى المسلح فى تشيكوسلوفاكيا بعنف وندد بالاتحاد السوفييتى لادعائه بزعامته على الحركة الشيوعية العالمية، ولا يقر بحق لموسكو فى ان تصدر توجيهاتها الى غيرها. ويتوقع جنرى ان حكومة ائتلاف اليسار سوف تسحب إيطاليا من منظمة حلف شمال الاطلنطى ويدعى ان ذلك سوف " يدعم السلام ".

يرى جنرى ان الأمل فى قيام تحالف بين قوى الجناح اليسارى تحت زعامة الشيوعيين فى فرنسا أقل منالا، لأن القوى السياسية العاملة هناك تود ان تعود فرنسا من جديد الى مكانها فى منظمة حلف شمال الاطلنطى وتسعى للوصول الى اتفاق مع دوائر الجناح

---

(٥) نفس المرجع السابق، أول يوليو (تموز)، ١٩٧٠.
(٦) نفس المرجع السابق، ٨ يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

اليمينى فى ألمانيا الغربية من أجل قيام الوحدة الأوربية. ولكنه يبدى ابتهاجه للنجاح الانتخابى الذى أحرزه الشيوعيون الفرنسيون، ويتشهد بقول ج. مارشيه سكرتير الحزب الشيوعى الفرنسى الذى ينادى فيه بتحالف جميع القوى العمالية والديموقراطية.

أما فى اسبانيا فان الحالة تختلف، فأحزاب المعارضة هناك ممنوعة ولا تستطيع العمل الا فى الخفاء وبطرق غير مشروعه ولذلك يصعب الحكم على مواقفها من بعضها. ومع ذلك يجد جنرى ان لديه القدرة على الزعم بأن " الاتحاد . . . بين الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والكاثوليك التقدميين والقوميين الباسكيين وبعض الأحزاب البرجوازية فى طريقه الى الوجود "(٧).

ولكنه لم يجد لديه ما يقال عن الحزب الشيوعى فى بريطانيا العظمى. وهو الحزب الذى لم يستطع ان يحصل على مقعد واحد فى البرلمان البريطانى، بل وليس لديه أمل فى ان يتحرك حزب العمال البريطانى نحو اليسار تجاوباً مع الميول اليسارية فى فرنسا وايطاليا واسبانيا وتغيرات مماثلة فى ألمانيا الغربية وبلجيكيا وهولندا والدول الاسكندناقية. ثم ينظر هذا الصحفى السوفييتى فى بللورته السحرية مرة أخرى ويتنبأ بنفوذ شيوعى آخذ فى التزايد فى الهند واليابان ويتوقع ان الأخيرة سوف تنجح نحو اليسار بما يكفى لأن تتخذ لنفسها موقفاً حيادياً. وينظر الى الحالة فى أمريكا اللاتينية على أنها تبشر بنجاح عظيم للشيوعيين ويبدى رضاه على تأييد الشيوعيين للاشتراكى س. اللندى الذى فاز مؤخراً فى انتخابات الرئاسة فى شيلى ويعبر عن ذلك بقوله: " ان الشيوعيين أظهروا عملياً قيمة هذه الوحدة الثمينة لديهم "(٨). ثم يقول: " وفى الوقت الحاضر يمسك حزب حركة العمال — الشيوعيون والديموقراطيون الاجتماعيون — بزمام الموقف لخلق تكتلات الجناح اليسارى "(٩). ثم يقر بالثورة التنظيمية للأحزاب الديموقراطية الاجتماعية وبتأثيرها السياسى متحققاً من ان " تكتلات الجناح اليسارى " لا فرصة أمامها لاحراز أغلبيات برلمانية بدون مشاركة الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية فيها. ثم يستطرد جنرى قائلاً ان الظروف الحاضرة مناسبة لقيام تحالف بين الطبقات الاجتماعية الأربع — العمال وصغار الفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة — وهى الطبقات التى يمكن ان تتحد بالطبقات الوسطى فى بعض البلدان الغربية و " بالبرجوازية الوطنية " فى الدول الحديثة الاستقلال. ولكن

---

(٧) نفس المرجع السابق.
(٨) نفس المرجع السابق.
(٩) نفس المرجع السابق، ١٥ يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

الشيوعيين وحدهم الذين يستطيعون ان يدخلوا النشاط والحركة فى هذه التحالفات اليسارية ويضمنون استمرارها. وان رجال العلم الذين يعافون الفاشية ويدركون فداحة الخطر الذى يتهدد البشريـة من جراء حرب نووية يمكنهم القيام بدور هام فى هذه التشكيلات السياسية، وهم "آخذون فى استيعاب الاشتراكية أكثر فأكثر"(١٠).

وبعد ان انتهى جنرى من رسم صورة المستقبل للجبهات المتحدة " للقوى التقدمية "، بادر بشن حملـة ضد قادة الأحزاب الديموقراطية الاجتماعيـة إذ يقول: " ليس سراً ان معظم قادة الجناح اليمينى للأحزاب الديموقراطيـة الاجتماعيـة لا يريدون وحـدة العمل بأى ثمن. إنهم يخشون قوى اليسار خشية الطاعون. إنهم لا زالوا لا يريدون شيئاً إلا عقد الصفقات مع البرجوازية "(١١). إنهم " جثث سياسية " ولـكنهم على وشك ان يدفنهم التاريخ لأنهم يعترضون طريق السلام والاشتراكيـة التى يريدهـا العمـال الشيوعيون والديموقراطيون الاجتماعيون .

ثم يتحدث جنرى عن ضمانات السلام العالمى باطالـة مفترضاً ان الطريق لتحقيقها يتوقف على حل التكتلات العسكرية وعلى إيقاف سباق التسليح. ولـكنه مرة أخرى ينسى ان يذكر ان موسكو فى نفس الوقت الذى تقـود فيه الحملـة الدعائية الصاخبة بشأن نزع السلاح، فانها ترفض أى شكـل من الرقابة الدولية على الأرض السوفييتية.

وفى الحلقة الختامية من مقاله الطويل أشار جنرى اشارة عابرة الى " الجبهات الشعبية " التى تشكـلت فى فرنسا واسبانيا قبل الحرب العالمية الثانية. ولـكنه من المهم ان نتذكر أحداث تلك الفترة: ففى عام ١٩٣٥ تلقى الحزب الشيوعى الفرنسى توجيهات جديدة من ستالين بالتوقف عن معارضة اعادة تسليح فرنسا نظراً للتهديد النازى المتزايد. وتشكـلت جبهة شعبية تضم الاشتراكيين والشيوعيين والاشتراكيين الراديكـاليين والاشتراكيين الجدد ونقابات العمال . . . الخ، وفى انتخابات أبريل (نيسان) ١٩٣٦ اتخذ الاشتراكيون والاشتراكيون الراديكـاليون والشيوعيون موقفاً مشتركـاً فيها وفازوا بأغلبية مطلقة. ومع ذلك رفض الشيوعيون الاشتراك فى حكومة الجبهة الشعبية التى تشكـلت برئاسة الاشتراكى ليون بلوم فى يونيو (حزيران) ١٩٣٦، لأنهم أرادوا أن يحتفظوا بحق نقد الحكومة الجديدة بأمل الحصول على تأييد أكبر من الشعب الفرنسى، وذلك لأنهم كـانوا يعرفون ان بلوم كـان

---

(١٠) نفس المرجع السابق.
(١١) نفس المرجع السابق.

ولا بد ان يتخذ اجراءات غير شعبية لاصلاح الأحوال المالية للبلاد. وكان باستطاعتهم كذلك ان يستغلوا الصعوبات السياسية الداخلية التى سببتها الحرب الأهلية الأسبانية التى اندلعت نيرانها فى صيف ١٩٣٦. فقد كانت حكومة بلوم تخشى ان تدخلت تدخلاً مباشراً لتأييد الجمهوريين الاسبانيين ان يؤدى ذلك الى حرب أوروبية، وإتبعت لذلك سياسة عدم التدخل. واستطاع الشيوعيون الفرنسيون بالهجوم العنيف على حكومة بلوم وسياستها ان يحصلوا على شعبية متزايدة بين صفوف العمال الفرنسيين، وزاد أعضاء الحزب الشيوعى الفرنسى من ٥٠ ٠٠٠ فى عام ١٩٣٤ الى ٣٥٠ ٠٠٠ فى عام ١٩٣٨(١٢).

لقد كان ستالين هو الذى أملى على الشيوعيين الفرنسيين تاكتيكهم الخاص بالجبهة الشعبية حيث كان فى حاجة الى عقد تحالف مع فرنسا كسند فى مواجهة التهديد العدوانى الألمانى المتزايد. ولكنه بعد ان وقع معاهدة عدم الاعتداء مع هتلر فى أغسطس (آب) ١٩٣٩، انتفت حاجته الى الجبهات الشعبية وتلقى الشيوعيون الفرنسيون تعليمات من موسكو بالترحيب بانتصارات جيوش هتلر فى بولندا وفرنسا وغيرهما الى ان هاجم هتلر الاتحاد السوفييتى نفسه فى ٢٢ يونيه (حزيران) ١٩٤١.

تشكلت الجبهة الشعبية فى اسبانيا فى يناير (كانون الثانى) ١٩٣٦ بواسطة الاشتراكيين والجناح اليسارى من الجمهوريين والحزب الشيوعى (الذى لم يستطع فى ذلك الوقت ان يحشد أكثر من ١٠ ٠٠٠ عضو) وكان ينال أيضاً تأييد حزب "بوم" ذى الميول التروتسكية. وأحرزت الجبهة الشعبية أغلبية كبيرة فى الانتخابات التى أجريت فى ١٦ فبراير (شباط) ١٩٣٦، وكان نصيب الاشتراكيين هو الأكبر إذا حصلوا على ٩٩ مقعداً، وحصل الشيوعيون على ١٦ مقعداً. وبعد ثورة الجنرال فرانكو فى يونيو (حزيران) ١٩٣٦ بدأت موسكو تمد الجمهوريين الاسبان بالذخائر والخبراء العسكريين. وبالتدريج تمكن الشيوعيون الاسبان "ومستشاروهم" — عملاء البوليس السياسى السوفييتى الذين اقاموا دولة من الرعب والارهاب فى المناطق التى كانت تحت سيطرة الجمهوريين — تمكنوا بالتدريج من التقاط زمام القيادة فى الجيش وفى الأجهزة الادارية وفى البوليس ثم أخذوا فى قيادة حرب أهلية لحسابهم الخاص ومن أجل القضاء على التروتسكيين الذين اتهموهم بأنهم "عملاء الفاشيين الذين يحاولون سحق الجبهة الشعبية لصالح هتلر والجنرال فرانكو(١٣).

---

(١٢) أنظر كتاب "تاريخ الانترناسيونال"، يوليوس براونتال، الجزء ٢، نيويورك، ١٩٦٧، ص ٤٣٨.
(١٣) أنظر "توصيات رئاسة الكومينترن" فى ٢٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٦، نشرة "روند شاو ايبر بوليتيك"، موسكو، ٧ يونيه (حزيران)، ١٩٣٧.

وبتعليمات من قوميسارية الشعب للداخلية (وزارة الداخلية السوفييتية) أنشأ البوليس الشيوعى الاسبانى سجونه ومحاكمه السرية وجهازه من المخبرين السريين الذى كان يعمل مستقلاً عن الحكومة الاسبانية. وبعد ان تم تطهير جميع الجمهوريين الاسبان الذين كانوا يريدون اتباع سياسة مستقلة عن موسكو، صار ستالين طليق اليد فى تقرير مصير اسبانيا الجمهورية إلى أن صارت الحرب الأهلية تعترض طريق معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفييتى. وعندئذ قرر ستالين فى عام ١٩٣٩ عدم الاستمرار فى مساعدة الحكومة الجمهورية، وهذا على وجه التحديد هو ما مكن الجنرال فرانكو من احراز النصر.

يدعو جنرى فى مقاله الى تشكيل "تحالفات اليسار" ويقول بأن الأحزاب الشيوعية الأجنبية تستجيب لنداء موسكو، ولكنه يغض البصر عن التفاوت الكامن فى هيكل الحركة الشيوعية. ففى العبارة الوحيدة التى ادخرها ليتحدث بها عن الحزب الشيوعى الصينى — أكبر الأحزاب الشيوعية فى العالم — يقول: "ان الماويين لا يسببون لنا ازعاجاً فى الشرق الأقصى بمواقفهم الانفصالية"(١٤). وفى الحقيقة فان الماويين لا يتوقف نشاطهم على الشرق الأقصى فقط، فان الأحزاب الشيوعية التى تسير فى ركاب بكين توجد فى الواقع فى كل البلاد الى جوار الأحزاب الموالية لموسكو وتقوم بحملات عنيفة ضد "المرتدين عن الماركسية اللينينية" و "القياصرة الحمر" و "الامبرياليين الاجتماعيين". ويأمل جنرى فى تغير نحو اليسار فى بريطانيا ودول أخرى معنية، ولكنه يسقط يوغوسلافيا من حسابه وكذلك البانيا والدول الاسكندناقية حيث نددت الأحزاب الشيوعية فى هذه البلدان باحتلال تشيكوسلوفاكيا ولا تعترف بسلطة للحزب الشيوعى السوفييتى عليها. وهى تنادى بنفس الطريقة لخلق "التحالف اليسارى"، ولكنه عن عمد يغفل الشيوعيين والأحزاب الشيوعية الأخرى ذات التفكير المماثل للشيوعيين الصينيين. ولأن بكين رفضت المفاوضة مع موسكو على معاهدة لعدم الاعتداء، ظنت الحكومة السوفييتية انها قد سنحت لها الفرصة الرحبة لكى تصم ماوتسى تونج وانصاره بالعار وتنعتهم بأنهم "أعداء السلام والديموقراطية".

وفى مقالة أخرى دعت مجلة كومونيست أوكرانى كذلك إلى تضامن جميع القوى الثورية، ولكنها اعتبرت الصين كحجر عثرة فى سبيل تحقيق هذا الهدف وتقول: "ان الهجمات الخسيسة التى يشنها التغيريين الانفصاليين على الحزب الشيوعى السوفييتى والأحزاب

(١٤) "ليتيراتورنايا غازيتا". أول يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

الشقيقة الأخرى وعلى الماركسية اللينينية، والحط من شأن الأفكار الاشتراكية، تفتح جبهة جديدة فى المعركة الأيديولوجية "(١٥).

وبعد فان ليتيراتورنايا غازيتا تستنهض الهمم من أجل تكوين " التشكيلات اليسارية "، ولذلك ينبغى ان يتوقع المرء ان يكون أول ما يهتم به السوفييت هو التصالح مع الأحزاب الشيوعية الأخرى. ولكن على ما يبدو، فان موسكو تعتبر هذا الهدف بعيد المنال ولذلك فهى تتجه الى مناشدة الرأى العام فى تلك البلاد، حيث تأمل ان تستثير تجاوباً متعاطفاً مع دعاياتها للسلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعى. ولكن حيث ان موسكو تصف قادة الأحزاب الاشتراكية بأنهم " ممثلوا البرجوازية " فان ذلك فى حد ذاته تحذير كافى من ان الحزب الشيوعى السوفييتى يسعى قبل كل شى الى أضعاف ثم تدمير الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية فى البلاد غير الشيوعية من أجل الحصول على السيطرة الكاملة على الحركة العمالية، من خلال تكوين تحالفات الجناح اليسارى على غرار ما حدث فى الثلاثينات من هذا القرن.

ان التجربة المريرة مع الجبهات الشعبية فى فرنسا واسبانيا فيما قبل الحرب العالمية الثانية ومع دول وسط وشرق أوروبا فيما بعد تلك الحرب حيث حولت " ديموقراطيات شعبية " الى حكومات شعبية، هذه السوابق تبقى محذراً ونذيراً مما تدعو إليه موسكو اليوم. ومع ذلك فان النداءات للعمل المتحد التى تطلقها القوى اليسارية لصالح السلام والديموقراطية والصالح العام للجنس البشرى لها دوى رنان فى آذان الشباب ذوى العقلية المثالية فى البلدان غير الشيوعية. ان بعض الشباب يعطون موسكو أذناً صاغية تتأثر بما يسمعونه من دعايات وهم غير مدركين بالأوضاع الحقيقية فى داخل الدول الشيوعية حيث تتحكم "الطبقة الجديدة" التى تكونت من البيروقراطيين الشيوعيين فى اقدار الشعوب ويقمعون أى بادرة للمقاومة. وهذا أحد الأخطار الرئيسية التى تحملها الدعوة لتكوين الجبهات الشعبية.

---

(١٥) "كومونيست اوكراينى"، أغسطس (آب)، ١٩٧٠، ص ٧٣.

صناعة السيارات السوفييتية والمشاكل المتعلقة بتأسيسها

بقلم: فاليرى م. ألبرت

يسير المجتمع السوفييتى على الطريق ليصبح مجتمع سيارة. وبرغم المضايقات التى يسببها الأيديولوجيون المتحذلقون الذين يشعرون أن ملكية السيارات الخاصة لا تتناسب مع الاشتراكية الحقة، فان المشاكل الأساسية التى ستعانى منها صناعة السيارات فى الاتحاد السوفييتى هى مشاكل اقتصادية وتنظيمية: فشبكة طرق السيارات الموجودة حالياً قاصرة بشكل مؤسف، كما ان نقص قطع الغيار يعد كارثة. وان لم تتخذ اجراءات عاجلة لعلاج الحالة، فان مسألة النقل الخاص سوف تصبح فى المستقبل مشكلة أكثر تعقيداً مما هى عليه الآن.

نشرت صحيفة ليتيراتورنايا غازيتا فى عددها الصادر فى ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ مقالا بقلم الاقتصاديين س. ستاروستين و ج. امدين بعنوان "سيارة خاصة — نعمة أم نقمة؟"، وأثارا للمناقشة موضوعاً جديداً هو موضوع ملكية سيارة خاصة فى المجتمع السوفييتى والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يحتمل ظهورها من جراء إمتلاك الجمهور للسيارات الخاصة.

وخلال الثمانى أو العشر سنوات الماضية، دأبت الصحف السوفييتية على التساؤل عما إذا كانت ملكية السيارات الخاصة تتفق حقيقة مع الاشتراكية أم انها لا تتفق. وإذا كانت الاجابة بنعم، فكيف يمكن الاستفادة من السيارات الخاصة أحسن الاستفادة، ومن هم الذين سيسمح لهم بامتلاكها. وردت الحكومة على السؤال الأول بالايجاب بأن رفعت إنتاج مصانع السيارات الموجودة، وسمحت بانشاء مصانع جديدة لانتاج سيارات الركوب الخاصة وحدها. وأشار محررو ليتيراتورنايا غازيتا الى ان الاتحاد السوفييتى هو الآن بالفعل على الطريق لكى يصبح مجتمع سيارات خاصة، وان هذا مطلب موضوعى للتقدم الاجتماعى والتكنولوجى ليس من الحكمة، بل ومن المستحيل عدم الاستجابة له(١).

---

(١) "ليتيراتورنايا غازيتا"، ١١ نوفبر (تشرين الثانى) ١٩٧٠، صفحات ١٠–١١.

ولكن يوجد اليوم، كما كان الحال منذ عشر سنوات مضت، بعض من علماء الاقتصاد والاجتماع، وكذلك بعض مفكرى الحزب المتشددين ممن ينظرون الى هذا الأمر بعين ملؤها التشاؤم. وخلال السنوات العشر الماضية تغيرت لهجة الكلام من مناقشة الجوانب الاجتماعية والأيديولوجية للنقل الخاص الى مناقشة الأعباء الاقتصادية التى تترتب على ذلك. ولا زالت الأصوات تعلو محذرة من ان إمتلاك السيارات الخاصة قد يفسد إخلاقيات بناة الشيوعية لأنه يستثير حب الامتلاك. ويخشى معارضوا إمتلاك السيارات الخاصة من ان مثل هذه المركبات سوف تستخدم كمصدر لدر الربح، مما يؤدى الى "استغلال الانسان للانسان" وتشويه العقيدة الماركسية اللينينية عن المجتمع اللا طبقى. ويرى كولونيل الجيش الاحتياطى أ. فيدوروف ان ازدياد مبيعات السيارات الى الجمهور "بلية"... وسبب قوى للتحذير. فلسوء الحظ لا تعد السيارة فى نظر بعض أصحاب السيارات مجرد وسيلة للنقل، بل مصدراً للثراء ودر الربح أيضاً(٢). ويقول "ان السيارات المحملة بصناديق الفاكهة والخضروات تشاهد على الدوام قادمة الى أسواق المزارع الجماعية فى المدن. وبسبب نقص سيارات التاكسى فى أماكن كثيرة يبذل أصحاب السيارات جهداً جهيداً للكسب من العمل كسائقى تاكسى". ان فيدوروف والآخرين الذين يفكرون بطريقته ليسوا ضد إنتاج الجملة للسيارات كمبدأ، ولكنهم يتمسكون بوجوب بقاء ملكية السيارات وغيرها من وسائل النقل فى مجتمع اشتراكى إمتيازاً للدولة، مقترحين زيادة وتوسيع أساطيل سيارات التاكسى التى تملكها الدولة ومراكز تأجير السيارات كبديل للملكية الخاصة.

وفى الوقت الحاضر، لا يزيد عدد سيارات التاكسى فى الاتحاد السوفييتى عن بضع عشرات آلاف يتركز قسم كبير منها فى موسكو ولينينجراد وكييف. وعند بداية عام ١٩٧٠ كان هناك ١ ٢٠٠ ٠٠٠ سيارة خاصة فقط فى الاتحاد السوفييتى(٣)، مع ان المتوقع ان يزداد إنتاج السيارات فى خلال السنوات القليلة القادمة من ٢٥٠ ٠٠٠ سيارة فى السنة حالياً الى ما يتراوح بين ١ ٢٠٠ ٠٠٠ الى ١ ٥٠٠ ٠٠٠ سيارة فى السنة.

وكان من المفروض ان توفر مراكز تأجير السيارات التى إفتتحت فى مدن كثيرة فى أوائل الستينات خدمة طيبة للجمهور، وربحاً مجزياً للدولة. وكانت الصحف تتكهن بذلك التطور ولكنها بعد بداية مشجعة لم تستطع ان تواصل عملها على نفس

---

(٢) المرجع السابق، ٧ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠، ص ١٠.
(٣) المرجع السابق، ١٦ سبتمبر (أيلول)، ١٩٧٠.

المستوى الذى بدأت به أو الوفاء بما كان يطلب منها، وذلك بسبب الاستهلاك الزائد عن الحد للسيارات نتيجة للاهمال فى صيانتها من جهة، ولانعدام شعور الجمهور بالمسؤولية نحو سيارات ليست ملكاً خاصاً له (كثيراً ما كانت أجزاء وقطع غيار تفكك من السيارات وتستبدل بغيرها هالكة من سيارات المستأجرين الخاصة). ومهما يكن الأمر، فان زمرة المعارضين لإمتلاك الجمهور لسيارات خاصة على استعداد لفعل أى شىء مهما كانت التكاليف ليمنعوا افساد عقول المواطنين السوفييت بأفكار رأسمالية.

ولكن تلك المناقشات التى دارت على صفحات الجرائد حول فوائد ومضار إمتلاك الجمهور لسيارات خاصة، لم تزد على أى حال عن كونها مناقشات أكاديمية، حيث ان الحكومة السوفييتية أصدرت بالفعل منذ سنوات قراراً بانشاء مصنع لانتاج السيارات قدرته السنوية ٦٦٠ ألف وحدة بالتعاون مع مصانع فيات الايطالية. وتقرر إقامة هذا المصنع عند مدينة "توليا تيجراد" على نهر الفولجا. كما قررت توسيع إنتاج سيارات الركوب فى مصانع السيارات السوفييتية فى جوركى و زابوروجية، وكذلك تجميع سيارات "موسكفيتش" فى مصانع ايجيفسك. ودعت الحكومة السوفييتية الراغبين فى شراء سيارات لأن يسجلوا أسماءهم فى قوائم الانتظار، وان كان لا يزال عليهم الانتظار عدة سنوات قبل أن يأتى دورهم فى تسليم سياراتهم. ولكن بسبب استمرار كثير من ذوى العقول الجامدة فى اعتبار إمتلاك السيارات الخاصة أمر لا يتفق مع الاشتراكية الحقة، فان الصحف السوفييتية تواصل نشر الحوارات التى تهدىء من هواجسهم. فمثلا فى عام ١٩٦٦ كتبت البرافدا تقول:

أنه من الصعب ان تجد قطاعاً صناعياً يعد أكثر تحقيقاً للربح من وجهة النظر الاقتصادية، من صناعة السيارات. فالسيارات تباع بسرعة، وذلك يعنى ان يعاد استثمار رأس المال الأساسى من جديد خلال فترة وجيزة جداً من الزمن(٤).

وبعد أربع سنوات قررت صحيفة ليتيراتورنايا غازيتا بوضوح أكبر:

اننا لن نغمض أعيننا عن حقيقة ان عدداً كبيراً جداً من الناس يحلمون بامتلاك سيارة، ويدخرون المال لهذا الغرض، ويصطفون فى طوابير طويلة داخل صالات البيع...

وفى وقتنا هذا، يبذل كثير من الناس جهداً مضاعفاً فى العمل لكى يتمكنوا من الادخار لشراء سيارة. أنه حافز حقيقى، واذا تجاهلناه فقد نخسر كثيراً من ناحية

---

(٤) "برافدا"، ٥ سبتبر (أيلول)، ١٩٦٦.

كفاية العمل. ان المستهلكين لا يرون شيئاً أكبر قيمة لديهم من السيارة سوى شقة أو بيت لعطلة نهاية الأسبوع(٥).

ولقد نشط المؤيدون للاصلاح الاقتصادى الذين يعتقدون ان الحوافز المادية وحدها هى التى تستطيع دفع العمال على زيادة إنتاجهم، ويشيرون بوجه حق الى ان هذه الحوافز سوف تختفى إذا يستطيع الناس ان يحصلوا على الأشياء التى يرغبون فيها فى مقابل كسبهم الاضافى. ولكن الطلب على السيارات لا يزال يزيد كثيراً على العرض، وهذا ما يكشف عنه سوق السيارات فى الاتحاد السوفييتى. فالسيارة "فولجا" الليموزين التى سعرها الرسمى ٥٦٠٠ روبل، تباع فى السوق السوداء بمبلغ ١٩٠٠٠ روبل(٦). وبرغم ذلك الثمن الباهظ فان كثيراً من الناس يفضلونه على الانتصار الطويل لعدة سنوات حتى يأتى دورهم فى تسلم سياراتهم.

ولقد شملت المناقشات التى دارت حول هذا الموضوع جوانب اقتصادية أخرى هامة. فتحدث البعض عن حالة شبكة الطرق البرية غير المرضية، وعدد ورش الاصلاح والصيانة ومحطات خدمة السيارات غير الكافية التى يجب رصد اعتمادات مالية هائلة لزيادة عددها وتطويرها حتى تتكافأ مع احتياطات الزيادة المنتظرة فى حركة المرور. فمعظم الطرق فى الاتحاد السوفييتى، حتى بعض الطرق الرئيسية الهامة، ليست معبدة. ولا تزيد شبكة الطرق المرصوفة خارج المدن عن $\frac{1}{10}$ مثيلتها فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتقل كثافة شبكة الطرق عن مثيلتها فى أوروبا الغربية مرات كثيرة، وحتى فى روسيا الأوروبية لا يزال حوالى ٥٠٪ من مراكز الأقاليم لا يربطها بموسكو طرق معبدة. وهناك حاجة ماسة الى الطرق المرصوفة التى يمكن فتحها للمرور طول العام، لأن حوالى ٦٠٠ مدينة يسكنها ما يقرب من ١٢ مليون نسمة لا تمر بها سكك حديدية مباشرة(٧). وفى الربيع والخريف بوجه خاص تغلق كثير من الطرق الزراعية — وحتى مداخل المدن — فى وجه المرور بسبب ذوبان الجليد أو كثرة الأمطار ويصبح التنقل بين المناطق السكانية غير ممكن الا على ظهور الخيل أو باستخدام عربات تجرها الدواب. وفى هذا الشأن كتب الجنرال المتقاعد ن. زينوفيف فى جريدة ايزفستيا يقول أنه بسبب عدم إمكانية الطرق على تحمل تقلبات الطقس وقابليتها للتشقق، فان حوالى ٩٠٪ من أصحاب السيارات

---

(٥) "ليتراتونايا غازيتا"، ٧ اكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٧٠.
(٦) "ازفستيا"، ١٦ يناير (كانون الثانى)، ١٩٧٠.
(٧) "ليتيراتورنايا غازيتا"، ١٦ سبتمبر (أيلول)، ١٩٧٠.

يستخدمون سياراتهم فى الأشهر الخمس الدافئة من السنة فقط ولأغراض التنزه فى الريف أساساً(٨).

قامت معاهد البحوث السوفييتية بحساب الخسائر السنوية التى تسببها حالة الطرق المتخلفة، فبلغت ما يزيد على ٣٠٠٠ مليون روبل سنوياً(٩).

لقد كانت الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى تعتقد من زمن بعيد ان انفاق الاعتمادات المالية فى إنشاءات الطرق لا يفيد كثيراً فى قدرة البلاد الانتاجية. ولهذا السبب لم يحظ هذا القطاع بالعناية الكافية. ولكن برغم ثبوت خطأ هذا الاعتقاد، لم يحدث أى إسراع ملحوظ فى اجراءات إنشاءات الطرق ولا زالت تسير ببطء كبير بالنسبة للتطور السريع الحاصل فى صناعة السيارات. وإذا استمر تنفيذ إنشاءات الطرق فى الاتحاد السوفييتى يسير بنفس السرعة الحالية، فقد تمر سنوات طويلة وربما عشرات السنين قبل ان يصبح لدى الاتحاد السوفييتى شبكة حديثة للنقل البرى تعمل بكفاية مرضية.

وهناك عقبة أخرى تقف حائلا عنيداً أمام انتشار إمتلاك السيارات الخاصة، وهى النقص الكبير فى ورش الاصلاح والصيانة وقطع الغيار، ناهيك عن الافتقار الحقيقى الى الفنادق والمخيمات على طول الطرق الرئيسية الكبرى. لقد وجه نقد حاد لمسألة نقص قطع الغيار التى تسبب متاعب لا يمكن تصويرها لأصحاب السيارات، وصدرت عشرات من القرارات الحزبية والحكومية فى هذا الشأن، ومع ذلك فان الحالة تزداد سوءاً سنة بعد أخرى. وبلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ذلك حداً خطيراً، كما أعلنه وزير النقل البرى فى أوكرانيا أ. براتشنكو:

بسبب الافتقار الى قطع الغيار، التى لا يزيد ثمنها أحياناً على كوبيكات قليلة، تضطر السيارة لأن تقف معطلة . . . ونتيجة للتوريدات البالغة السوء فى وزارة النقل البرى الأوكرانية وحدها، فان أكثر من ١٤٠٠٠ سيارة نقل و ٦٠٠ اتوبيس و ٢٠٠٠ تاكسى تتعطل يومياً(١٠).

وهذه الحالة تنطبق على البلاد كلها وكذلك على حالة السيارات الخاصة. فمثلا عندما تبيع احدى مؤسسات التوزيع الحكومية سيارة خاصة الى مواطن، فانها لا تعطيه ضماناً

---

(٨) "ازفستيا"، ١٣ نوفبر (تشرين الثانى)، ١٩٦٩.
(٩) المرجع السابق، ٢٦ اكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٦٦.
(١٠) "برافدا"، ٦ ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٦٩.

على السيارة مثلما يحدث إذا باعته جهاز إستقبال تليفزيونى أو إذاعى أو ثلاجة كهربائية أو غسالة كهربائية أو غيرها من السلع الاستهلاكية. وإذا ظهرت بالسيارة عيوب ما، حتى ولو كانت فى الشهور القليلة الأولى، فان صاحب السيارة يكون مضطراً الى شرائها من السوق السوداء حيث يحقق بيع قطع غيار السيارات أرباحاً خيالية. وأكثر من يعانى من هذه الحالة البائسة هم أصحاب السيارات الحديثة، "التى يوجد نقص فى جميع أنواع قطع غيارها"(١١). ان موردى قطع الغيار يسعون عادة لتحقيق خطط الانتاج، ولكن لأنهم يركزون فقط على تصنيع الأصناف التى تمكنهم من ان يحققوا حصتهم الانتاجية (التى تحسب بالقيمة الاجمالية) بأسهل طريق ممكن، فانهم لا يلقون بالا الى الاحتياجات الحقيقية للمستهلك. وفى ذلك تقول برافدا:

ان الاجزاء التى تصنع بأكبر كميات هى الأجزاء التى لا يوجد نقص فى توريدها والتى تكون أحياناً غير لازمة. فتبقى مكدسة فى المخازن، ثم تلجأ مؤسسات التجارة عادة الى التخلص منها بفرضها على الزبائن فوق ما يحتاجونه حقيقة(١٢). وكذلك فان كثيراً من المصانع التى تشتغل فى إنتاج أنواع بعيدة تماماً عن مجال السيارات، يفرض عليها تصنيع قطع غيار السيارات على أسس متخلفة جداً، مما يؤدى بطبيعة الحال الى خفض نوعية الانتاج ورفع تكاليفه.

ومن المؤكد ان مسألة توفير قطع الغيار وايجاد محطات الاصلاح والصيانة الكافية أقل تكاليفاً فى الوقت والعمل والتمويل من الأعباء الهائلة لانشاء شبكة طرق برية حديثة ممتدة. ولكن إيجاد نوع من التوازن فى تنفيذ كليهما يمكن ان يضمن قيام نظام نقل برى عام وخاص يسير بطريقة مرضية. والحكومة السوفييتية قد تحققت الآن من ذلك، وان كان متأخراً بعض الشىء، ولكنه من المحتمل جداً ان تتسبب المركزية الحادة فى أجهزة التخطيط والتنفيذ فى ان يبقى الاتحاد السوفييتى دولة متخلفة فى ميدان النقل الخاص لفترة طويلة قادمة.

---

(١١) نفس المرجع السابق.
(١٢) نفس المرجع السابق.

الزراعة السوفييتية:
أحوالهـا الراهنـة والمقبلـة

بقلم: أندريه ف. بابيتش

منذ ان تم تنفيذ الجماعية فى أوائل الثلاثينات من هذا القرن صارت الزراعة بمثابة كعب اخيلوس بالنسبة للإقتصاد السوفييتى. ولقد أجريت تحسينات متنوعة فى النظم الزراعية فى الاتحاد السوفييتى جرت على فترات متقطعة، مثل تلك التى تلت الغاء محطات الماكينات والجرارات فى عام ١٩٥٨، ولكن هذه الاتجاهات جرى خنقها بفرض جبايات إضافية حالت دون ان يصل متوسط دخل الفلاح الجماعى الى مستوى متوسط دخل العامل الصناعى.

وبرغم النقص الشديد فى الوقت الحاضر فى اللحوم والخضروات والفواكه والمواد الغذائية الأخرى، فان السلطات السوفييتية توالى نشر الاحصائيات المطمئنة. فمثلا أعلن بريجنيف فى المؤتمر الموسع للجنة المركزية للحزب فى يوليو (تموز) ١٩٧٠ ان كل الخطط الخمسية المتعاقبة قد حققت زيادة فى الانتاج الزراعى، ودلل على قوله هذا بأن المعدل السنوى لانتاج الحبوب زاد من ١٢٥,٥ مليون طن لفترة السنوات الخمسة ١٩٥٦–١٩٦٠ الى ١٣١,٣ مليون طن لفترة السنوات الخمس ١٩٦١–١٩٦٥، ثم الى ١٦٢,٤ مليون طن لفترة السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية ١٩٦٦–١٩٧٠[1]. وهذه الأرقام التى ساقها بريجنيف كدليل على النجاح المتواصل للسياسة الزراعية فى الاتحاد السوفييتى تنطوى على كثير من التضليل، فحقيقة الزيادة فى محصول الحبوب فى فترة السنوات الأربع ١٩٦٦–١٩٦٩ ترجع الى التوسع فى مساحة الأرض المنزرعة حبوباً (وبوجه خاص فى الأراضى البكر) وليس الى ارتفاع إنتاجية أوغلة الأرض. وهذه عملية غير مكسبة من الناحية المالية، فان الاستثمارات قد بلغت عدة بلايين من الروبلات مما جعل محصول الحبوب من

---

(١) البرافدا، ٣ يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

الأراضى البكر أغلى محصول انتجته الزراعة السوفييتية. ولـكن من الناحية السياسية فقد كـان لهذه العملية قيمة أكبر لأن المزارع الجديدة التى أنشئت فى تلك المناطق مزارع حكومية تملـكها الدولة، ومحصولها بكـامله موضوع تحت تصرف الدولة يساعدها على الاقلال من الاعتماد على المزارع الجماعية.

لقد هبط الانتاج الحقيقى للأرض من الحبوب فى الفترة ١٩٥٦ــ١٩٦٥ الى ما معدله السنوى ١٠ سنتنر (السنتنر= ١٠٠ كيلوجرام) للهكتار الواحد. ويبين المعدل السنوى لغلة الأرض من الحبوب فى فترة السنوات الأربع التى تلى ذلك زيادة قدرهـا ٣ سنتنر للهكتار الواحد، ولـكن هذا فى الواقع عائد هزيل جداً بالنسبة للزيادة الهائلـة فى الأموال المستثمرة فى الأرض للأسمدة والماكينات وغيرها. كـان خروشتشوف قد أعلن أمام مؤتمر الحزب الحادى والعشرين فى عام ١٩٥٩ عن زيادة مخططة فى انتاج الحبوب قدرها ١٦٤ــ١٨٠ مليون طن فى عام ١٩٦٥ ــ وهى السنة الأخيرة فى الخطة السبعية ١٩٥٩ــ١٩٦٥(٢). وفى الواقع لم يصعد محصول ١٩٦٥ الا الى ١٢١,١ مليون طن فقط، بل أنه حتى فى عام ١٩٦٤ ــ وهى السنة التى حقق فيها الرقم التسجيلى فى الانتاج خلال تلك الخطة السبعية ــ فان ذلك الرقم لم يتعد ١٥٢,١ مليون طن. وكذلك يتضح ان انتاج الحبوب خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ لم يقارب رقم ١٨٠ مليون الذى كـان خروشتشوف قد أعلن عنه، فى حين ان محصول ١٩٧٠ (الذى لم يمكن الحصول بعد على أرقامه المضبوطة) ربما يكون قد فاق هذا الرقم. والفضل فى ذلك يعود الى أحوال الطقس المواتية الاستثنائية التى سادت فى ذلك العام والتى لا يحتمل ان تتكرر فى عام آخر. وليس من الصعب فهم سبب عدم اشارة بريجنيف التى تكهنات سلفه (خروشتشوف) المتفائلـة أثناء حديثه أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الذى عقد فى يوليو (تموز) ١٩٧٠، طالما ان احتياجات الاتحاد السوفييتى من الحبوب قد زادت زيادة ملموسة منذ ١٩٦٥ ولم يعد من الممكن اعتبار رقم ١٨٠ مليون طن رقماً مناسباً.

لقد أشار بريجنيف كذلك الى عدة تحسنات فى كمية ونوعية انتاج اللحوم. وذكر أنه قد ارتفع معدله السنوى من ٧,٩ مليون طن (وزن الذبائح) خلال الفترة ١٩٥٦ــ١٩٦٠ الى ٩,٣ مليون طن خلال الفترة ١٩٦١ــ١٩٦٥، والى ١١,٤ مليون طن خلال فترة السنوات الأربع ١٩٦٦ــ١٩٦٩، ولـكنه أغفل ذكر ان المؤتمر الحادى والعشرين للحزب

---

(٢) البرافدا، ٢٨ يناير (كـانون الثانى)، ١٩٥٩، ص ٣.

كان قد تكهن برقم ١٦ مليون طن من اللحوم فى عام ١٩٦٥[٣]، وان المؤتمر الثانى والعشرين (١٩٦١) قد تكهن بما لا يقل عن ٢٥ مليون طن فى عام ١٩٧٠[٤]. وكان الانتاج الفعلى من اللحوم فى عام ١٩٦٥ هو ٩,٦ مليون طن[٥]، وفى عام ١٩٦٩ هو ١١,٦ مليون طن، أى ما يقل عن نصف الرقم الذى أعلن عنه فى المؤتمر الثانى والعشرين للحزب فيما يختص بعام ١٩٧٠.

وبطريقة مماثلة لما حدث بالنسبة لانتاج اللحوم، فان المنتجات الحيوانية الأخرى مثل الألبان والصوف والبيض لم تحقق أهدافها. فقد قيل عام ١٩٦١ ان انتاج الألبان سوف يصل فى عام ١٩٧٠ الى ١٣٥ مليون طن، ولكن بريجنيف قرر أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب فى عام ١٩٧٠ ان معدل الانتاج السنوى للفترة ١٩٦٦–١٩٦٩ لم يزد عن ٨٠ مليون طن. وذلك بالاضافة الى أنه دائماً ما يقال مع التأكيد حينما تصادق مؤتمرات الحزب على خطط التنمية الاقتصادية، ان الأهداف المبينة فيها هى الحد الأدنى اللازم.

عانى الاقتصاد الحيوانى فى الاتحاد السوفييتى من نكسة خطيرة على مدى السنوات العشرة الماضية. فمثلا فى عام ١٩٦١ كان الاتحاد السوفييتى يملك ٥٨,٧ مليون رأس خنزير، ولكن هذا العدد هبط حتى أول يناير (كانون الثانى) ١٩٦٩ الى ٤٩ مليون فقط[٦]. ولم يتغير هذا الاتجاه نحو الهبوط الا خلال عام ١٩٦٩ حين أخذ تعداد الخنازير يرتفع حتى بلغ ٥٦,١ مليون رأس فى أول يناير (كانون الثانى) ١٩٧٠[٧]. وتدل نفس المصادر على ان الأغنام هبط عددها من ١٤٠,٣ مليون رأس الى ١٣٦,٣ مليون رأس فى نفس الفترة، وان عدد الخراف والماعز معاً هبط بمقدار ١٠,٢ مليون فى عام ١٩٦٩ وحده. وكذلك فقد نقص تعداد الأبقار من ٩٧,٢ مليون رأس بقر فى أول يناير (كانون الثانى) ١٩٦٨ الى ٩٥ مليون رأس بقر فى أول يناير (كانون الثانى) ١٩٧٠، متضمناً نزولا فى تعداد الأبقار من ٤١,٦ مليون بقرة الى ٤٠,٦ مليون[٨]، واستمر هذا الهبوط على مدى النصف الأول من عام ١٩٧٠[٩].

---

(٣) المرجع السابق، ص ٤.
(٤) البرافدا، ١٩ أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٦١، ص ٤.
(٥) البرافدا، ٣ فبراير (شباط)، ١٩٦٦.
(٦) "الاقتصاد السوفييتى فى عام ١٩٦٨"، موسكو، ١٩٦٩، ص ٣٩٧.
(٧) البرافدا، ٢٥ يناير (كانون الثانى)، ١٩٧٠.
(٨) "الاقتصاد السوفييتى فى عام ١٩٦٨"، موسكو، ١٩٦٩، ص ٣٩٦.
(٩) البرافدا، ٢٦ يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

ومع ذلك قال بريجنيف فى خطابه أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب فى يوليو (تموز) ١٩٧٠.

ان نتائج التنمية الزراعية والحيوانية على مدى السنوات الأربع الماضية، وخصوصاً فيما يختص بالنوع، هى ايها الرفاق، نتيجة مباشرة للطريق الذى سلكناه نحو الاستخدام المتزايد للكيماويات وتحسين التربة ثم تعميم استخدام الماكينات الزراعية أولا وقبل كل شىء... وكما ترون، فان زراعتنا فى عمومها لم تضيع وقتاً(١٠).

لقد قصد بريجنيف بالتحسن النوعى معدل الزيادة السنوية فى إنتاج الحبوب الذى بلغ ٣ سنتنر للهكتار الواحد للفترة ١٩٦٦–١٩٦٩، وزيادة قدرها ٢٦٦ كيلو جرام من اللبن للبقرة الواحدة فى الكولخوزات (المزارع الجماعية) والسوفخوزات (المزارع الحكومية) فى عام ١٩٦٩ عن الرقم الذى انتجته البقرة الواحدة فى عام ١٩٦٥، وزيادة الأبقار الحية المباعة للحكومة، وزيادة فى إنتاج البيض. ليس هناك من يشك فى ان بعض التقدم قد حصل، ولكن يصعب اعتبار ذلك شيئاً مرضياً عند مقارنته بما انفق فى تلك المشروعات من أموال وطاقات بشرية. لقد قال بريجنيف أنه فى الفترة ١٩٦٦–١٩٦٩ زادت كميات الأسمدة الكيماوية المستخدمة بما قدره ١,٨ عما قبل، وأكثر من ١٠٠٠٠٠ جرار وآلة حصد وسيارة نقل قد أعطيت لتلك المشروعات، وان أكثر من ١,١ بليون روبل أنفقت على الماكينات الزراعية زيادة على ما أنفق فيها فى السنوات الأربع السابقة. وقال كذلك ان آلاف من سكان المدن قد أرسلوا للمساعدة فى جمع المحاصيل، وان مئات الآلاف من وحدات الحصد وسيارات النقل قد ارسلت بسائقيها وفنييها الى الأراضى البكر. وقرب نهاية عام ١٩٧٠ كان على موسكو ان ترسل ١٦٠٠٠ من سكانها كل يوم للمساعدة فى تفريغ وتصنيف الخضروات.

حتى تاريخ الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى يونيه (حزيران) ١٩٧٠ الذى أعلن فيه ان الدولة قد رفعت سعر شراء اللحوم من المزارع، كانت تربية المواشى تسير بالخسارة، ولعلاج هذا تقرر إنشاء مزارع ضخمة متخصصة فى تربية المواشى. ان التخصص فى حد ذاته قد برهن نجاحه ولكنه أدى الغاء عدد هائل جداً من المزارع الأصغر حجماً قبل الأوان:

فى السنوات الأخيرة، ألغيت مزارع الخنازير الصغيرة عملا بفكرة التخصص والتركيز، ونتيجة لهذا نقص عدد الخنازير فى سيبيريا الغربية بما يعادل ١٠,٢٪ فى

(١٠) البرافدا، ٣ يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

عام ١٩٦٧ وحده. وحدث الشيء نفسه فى قازاقستان الشمالية . . . فبحجة التخصص أسرع الكثير من رؤساء الهيئات الزراعية والكولخوزات والسوفخوزات الى تصفية مزارع الخنازير الصغيرة(١١).

أغلقت مزارع الخنازير الصغيرة فى أنحاء كثيرة من البلاد قبل ان تكون المزارع الضخمة المتخصصة قد تهيأت تماماً لتملأ الفراغ فساءت الحالة، ثم صدرت الأوامر باعادة إنشاء وحدات تربية الخنازير الصغيرة فى الكولخوزات والسوفخوزات. وفى الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى يوليو (تموز) ١٩٧٠، تقرر رفع سعر توريد المواشى للحكومة من أجل انعاش قطاع انتاج اللحوم. لقد عادت الحياة من جديد الى المزارع الصغيرة غير المربحة، ونتيجة لذلك زاد عدد الخنازير بما يفوق ٧ ملايين رأس فى عام ١٩٦٩. لقد كان هذا الاجراء الوقتى ضرورياً لأن التخطيط البيروقراطى برهن على أنه غير خليق بمسؤلية ضمان تحول هادىء من المزارع الصغيرة الى تلك المزارع الضخمة المتخصصة.

يقترن النقص فى تعداد رؤوس الضأن كذلك بسوء إدارة مماثل. فمن عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٨ هبط عدد رؤوس الضان فى الكولخوزات والسوفخوزات فى الاثنى عشر اوبلاست (مقاطعة) فى قلب منطقة الأراضى السوداء فى جمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية السوفييتية بما يعادل ١٨٪. وكذلك هبط عدد رؤوس الضأن فى مزارع المنطقة الشمالية الغربية من جمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفييتية وفى بيلوروسيا. وفى جمهورية البلطيق واجهت مزارع تربية المواشى — ذات الانتاجية العالية من اللحوم والصوف — تهديداً خطيراً فى بقائها(١٢). كذلك تلقى قطاع تربية الضأن ضربة عنيفة فى المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفييتى وفى آسيا الوسطى بسبب الطقس، فقد نفق حوالى ١٠ ملايين رأس ضأن فى عام ١٩٦٩ وحده بسبب نقص العلف والتأخر فى احضار قطعان الضأن الى الحظائر الشتوية.

وكذلك كان ضعف الانتاج فى تربية المواشى مع نقص العلف بالاضافة الى ما ترتب على ذلك من افتقار الى الحافز للإشتغال بهذا القطاع من الحرف الزراعية من العوامل التى ساهمت فى الحيلولة دون حدوث نمو فى تعداد الأبقار. وفى بعض المناطق حدث تناقص — فى بيلوروسيا مثلا كان مقدار التناقص ٦٦ ٨٠٠ رأس فى سنتى ١٩٦٨ و١٩٦٩،

---

(١١) "فيستنيك سلسكوخويای ستفينوى ناوكى" العدد ١٠، ١٩٦٩، صفحات ٣٩–٤٧.
(١٢) "سلسكايا زيزن"، ٢١ أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٦٩.

وتناقص تعداد الخنازير والضأن كذلك بما قدره ٩١٥٠٠ ثم ٢٤٤٠٠ على التوالى وفى نفس المدة(١٣).

لقد عجزت استثمارات الرأسمال الهائلة فى الأسمدة الكيماوية واستصلاح الأراضى وتعميم استخدام الآلات الزراعية عن ان تأتى بالنتائج المنتظرة نتيجة سوء توجيهها الى درجة كبيرة بسبب أخطاء الادارة البيروقراطية والتخطيط السقيم. ومع ان كمية الأسمدة التى توفرت خلال المدة ١٩٦٦–١٩٦٩ كانت تقريباً ضعف تلك التى وردت على مدى السنوات الأربع السابقة، فقد كان صنفها فى أغلب الأحيان رديئاً وكان الفلاحون يحجمون عن تسلمها من مخازن البضائع بالسكك الحديدية حيث لم تتوفر الوسائل الصحيحة للتخزين. وعلى سبيل المثال حدث فى اوبلاست برست ان تجمدت حمولة ١٧ عربة سكة حديد للبضائع مملوءة بسماد الجير (الكلس) قبل ان يمكن تفريغها لأنها أرسلت على عجل من مصنعها ونسبة الرطوبة فيها ١٧,٥٪ مع ان الحد الأقصى المسموح به هو ٨٪ فقط، وكذلك بسبب ان تجهيزات التخزين لم يتم تركيبها قبل حلول فصل الشتاء(١٤).

تعتبر الأسمدة المعدنية كذلك مسؤولة عن حالات التلوث الخطيرة التى حدثت فى الاتحاد السوفييتى. فقد قررت صحيفة ليتيراتورنايا غازيتا على سبيل المثال، ان العواصف الترابية التى هبت فى شهر فبراير (شباط) ١٩٦٩ على كراسنودار وروستوف حملت الأسمدة من الحقول الى بحر ازوف. وكانت الأمواج تلقى بالأسماك الميتة على مسافة ٥٠٠ كيلو متر من شواطىء نهر كوبان، مما أدى الى استنفاذ خطير للثورة السمكية فى البحر (بحر ازوف)(١٥). وكان من نتائج الانتهاكات الصارخة للتعليمات والقواعد الخاصة بالوقاية من الكيماويات السامة ان تلوثت مياه الانهار والبحيرات والمياه الجوفية تلوثاً حاداً. فقد تركت المواد السامة مكشوفة فى العراء لتحملها الأمطار والرياح الى حيثما تشاء، وفى الوقت نفسه لم تكن هناك أماكن مخصصة فى المزارع لغسل وتنظيف الماكينات وسيارات النقل التى استخدمت فى نقل هذه المواد السامة وتركت لتغسل على ضفاف الانهار وشواطىء البحيرات(١٦).

كذلك لم تتناسب المبالغ الضخمة التى انفقت فى مشروعات تحسين التربة مع النتائج الحاصلة، وكانت غلة أراضى الرى عادة ضعيفة. لقد خططت تلك المشروعات بهدف تكييف أو تعديل شبكات الرى الموجودة لجعلها أكثر كفاية، ولكن الحكومة

---

(١٣) البرافدا، ٢٧ ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٦٩.
(١٤) "سلسكا زيزن"، ١٤ فبراير (شباط)، ١٩٧٠.
(١٥) ليتيراتورنايا غازيتا، ١٢ أغسطس (آب)، ١٩٧٠، ص ١٣.
(١٦) ايكونوميشيسكايا غازيتا، العدد ٣٣، أغسطس (آب)، ١٩٧٠، ص ١٨.

بدلاً من ان تسمح للكولخوزات والسوفخوزات بأن تنشىء شبكات رى أصغر وأكثر كفاية لاحتياجاتها المحلية وتنفذها من اعتماداتها المالية الخاصة، فقد فضلت عليها شبكات رى هائلة ممتدة (وباهظة أيضاً) سوف يكون من شأنها ان تزيد من اعتماد المزارع المستفيدة من هذه المشروعات على الدولة. وكذلك الحال مع مشروعات الصرف، فقد أثبتت عدم كفايتها بل وضررها، فقد حدث فى بعض الأحيان ان أدت شبكات المصارف الغير ملائمة الى انخفاض منسوب المياه الى درجة ان جفت بعض الانهار. كما ان التخطيط المركزى بدون الرجوع الى المزارع المحلية لاستشارتها فيما يوضع من تخطيط يخص أراضيها، قد أدى الى تقديرات بالغة الخطأ نتج عنها موت غابات بأكملها وتحول غيطان الكلاء الوفيرة الانتاج الى ساحات من التراب.

أما فيما يختص بمشروعات تعميم استخدام الماكينات الزراعية، فقد كانت هذه أكثر ما شكت منه الصحافة السوفييتية بوجه عام. ان هذا المشروع الشامل الذى أعلن عنه بريجنيف فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى يوليو (تموز) ١٩٧٠ ليس له وجود، فالنوايا الطيبة قد اضاعها انعدام التنسيق. فمن الجائز ان توجد الماكينات الكافية فى منطقة من المناطق ولكن غالباً ما يحدث نقص فى قطع الغيار، أو ان يوجد عدد زائد عن الحاجة فى احد أنواع الماكينات ونقص فى نوع آخر تكون هناك حاجة ماسة إليه. كما ان نوع الماكينات ردىء وتكاليف صيانتها واصلاحها باهظة. ونتيجة لذلك كله تتأثر سرعة عمليات الانتاج تأثراً محسوساً. فمثلاً فى اوبلاست أو رنبورج استغرقت عملية جمع محصول الحبوب — التى لا تحتاج الى أكثر من ١٣ الى ١٤ يوم — ٣٠ الى ٣٥ يوماً، مما ينتج عنه خسائر لا يستهان بها. ومثال آخر لذلك، فان عمليات حراثة الأرض فى الخريف ينبغى ان تتم فى خلال ١٩ الى ٢٠ يوم لا أكثر، ولكنها فى الوقت الحالى تمتد الى ما يزيد عن ٦٠ الى ٦٥ يوم(١٧). وهذه الحال تمثل ما يحدث فى أنحاء أخرى كثيرة من البلاد.

لقد تحدث بريجنيف فى الاجتماع الموسع فى يوليو (تموز) ١٩٧٠ كذلك عن أرقام الانتاج الزراعى المتوقعة فى فترة الخطة الخمسية الحالية (٧١—١٩٧٥). فقال ان انتاج الحبوب سوف يصل الى معدل ١٩٥ مليون طن فى السنة، ثم يبلغ ٢٠٥—٢١٠ مليون طن فى عام ١٩٧٥. وفى التاريخ نفسه سيبلغ انتاج اللحوم الى حوالى ١٥ مليون طن (معدل

---

(١٧) ازفستيا، ٣١ يوليو (تموز)، ١٩٧٠.

سنوى)، وانتاج الألبان الى ٩٨ مليون طن، ومحصول البيض الى ٥١ بليون. وفى هذا الشأن كتب أ. ف. سنيتسين الوزير المركزى لبناء الجرارات والماكينات الزراعية يقول أنه من أجل تحقيق هذا النمو يجب مضاعفة انتاجية العمل مرتين تقريباً فى قطاع إنتاج الحبوب، ومرتين الى مرتين ونصف فى قطاع رعاية الحيوان، وذلك بواسطة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وزيادة الميكنة بشكل أساسى(١٨). ان الزيادة المتوقعة فى محصول الحبوب فى السنوات الخمس المقبلة هى ٥—٦ سنتنر للهكتار الواحد، ولكن ب. ب. لوبانوف — وهو أحد الزراعيين البارزين فى الاتحاد السوفييتى وعميد أكاديمية "فاسخنيل" (أكاديمية لينين للعلوم الزراعية) — يحذر من ان ذلك سوف لا يكون ممكناً إلا إذا توفرت الأموال والماكينات اللازمة(١٩).

وتحدث بريجنيف فى خطابه أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية كذلك عن الادارة المقبلة للزراعة السوفييتية فقال:

لقد قدمت العطاءات باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى للمشروعات التى ستنفذ خلال الخطة الخمسية الجارية لبناء عدد كبير من المجمعات الصناعية الأساسية بالقرب من المدن لانتاج لحوم الخنزير والدهون الحيوانية ومنتجات الألبان وكذلك معامل تفريخ الدواجن. كما ان مزارع تربية الضأن المزودة بالماكينات سوف تنشأ... وسوف يكون ضرورياً ان تتعاون جميع وزارات الانشاء فى بناء هذه المجمعات.

لقد صار الآن من الواضح ان اللجنة المركزية للحزب تنوى الاقدام على تنمية وتطوير المزارع الحكومية على حساب المزارع الجماعية. فقد ارتفع عدد السوفخوزات (المزارع الحكومية) فى المدة من ١٩٤٠ الى ١٩٦٨ من ٤ ١٥٩ مزرعة الى ١٣ ٣٩٨ تشغل أرضاً بلغت مساحتها فى المجموع ٦٥٥,٩ مليون هكتار. أما الكولخوزات (المزارع الجماعية) فانها تشغل الآن مساحة من الأرض لم تزد عن ٣٩٣,٢ مليون هكتاراً فقط(٢٠). وفوق ذلك فان ما ستستثمره الحكومة من أموالها فى السوفخوزات خلال الخطة الخمسية الجارية لن يقل عن ٧٧,٦ بليون روبل فى حين ان مخصصات الكولخوزات لن تزيد عن ٤٣ بليون روبل فقط (وجميعها من أموالها الخاصة). ومن الواضح ان السلطات السوفييتية

---

(١٨) ايكونوميشيسكايا غازيتا، العدد ٣٥، أغسطس (آب)، ١٩٧٠، ص ٤—٥.
(١٩) "فيستنيك...."، العدد ٧، ١٩٧٠، ص ٦.
(٢٠) "الاقتصاد السوفييتى فى عام ١٩٦٨"، موسكو، ١٩٦٩، ص ٣١٣، ٣٣٠.

تحرص بقدر المستطاع على الا تعتمد على الفلاحين الجماعيين، وبذلك تقلل الى أدنى حد من تأثير أى تعاون غير مرغوب على " البناء الشيوعى " .

ان تحقيق الأهداف التى وضعتها الخطة الخمسية الجديدة لا يعتمد فقط على إنشاء عدد كبير من المؤسسات الحكومية للصناعات الزراعية فى المزارع الحكومية، ولكنه يعتمد الى حد كبير كذلك على المقدرة على الاستمرار فى امداد هذه المؤسسات الضخمة بالعلف الحيوانى من الخارج. وحتى الآن تحجم الكولخوزات عن انشاء مثل هذه المزارع الحيوانية بسبب عدم كفاءة نظام الامدادات. ان توقف عمليات الامداد لمدة تطول لثلاثة أيام أو أربعة قد يؤدى الى خسائر تبلغ حد الكارثة فى الماشية.

واذا أريد لهذه المشروعات الحكومية الطموحة ان تنجح، فان النظام الاقتصادى السوفييتى بكامله يجب ان يعمل بطريقة أكثر إنتظاماً وأكثر فعالية عما هو عليه الآن.

اليسار الجديد فى نظر السوفييت

بقلم: يورى أ. بيسمينى

كثيراً ما يحمل أنصار الجناح اليسارى المتطرف من الشباب فى أوروبا الغربية صور ماركس وانجلز ولينين جنباً الى جنب مع صور ماوتسى تونج وهوتشى منه و شى جيفارا أثناء مظاهراتهم السياسية. وهناك عدد ليس بالقليل منهم يسمون أنفسهم " ماركسيين" يطالبون فى إحدى جامعات ألمانيا الغربية المشهورة بأن تدرس العلوم الاجتماعية والسياسية فى المستقبل من وجهة النظر الماركسية اللينينية فقط. وهم يحتجون على القيود الفعلية والوهمية على الحريات فى الغرب، وينشطون بهمة للتظاهر ضد شاه ايران وضد الكولونيلات اليونانيين وضد العنصرية فى الولايات المتحدة، ولكنهم عادة يتسامحون بشكل يدعو للغرابة بشأن الانتهاكات الرسمية التى تحدث فى الاتحاد السوفييتى وغيره من دول أوروبا الشرقية. ونادراً ما حدث ان قامت دوائر اليسار المتطرف فى ألمانيا الغربية بعمل ترد به على سحق محاولات الاصلاح فى تشيكوسلوفاكيا بالدبابات السوفييتية فى أغسطس (آب) ١٩٦٨، ويسكتون على اعتقال الكتاب السوفييت المنشقين وغيرهم من أعضاء الانتليجنتسيا وارسالهم الى معسكرات العمل والمصحات العقلية، ولا تخرج من بين شفاههم كلمة واحدة ضد اطلاق الرصاص على مواطنى ألمانيا الشرقية الذين يحاولون الفرار الى الغرب عبر حائط برلين.

ان قسماً كبيراً من الجناح اليسارى الراديكالى بين الشباب فى الغرب الذين هدفهم الاسمى هو تحطيم المجتمع الرأسمالى، يعتبرون الاتحاد السوفييتى الذى قضى على الرأسمالية على أرضه طبقاً للمفاهيم الماركسية هو حليفهم الطبيعى. ولكن هل تبادل موسكو هؤلاء الشباب نفس النظرة ونفس العاطفية ؟ والاجابة على هذا السؤال يقدمها لنا بوضوح كبير ت. يميليانوف فى مقال بعنوان " الاعلام المهلهلة لليسار الجديد " نشرتها الصحيفة السوفييتية ليتيراتورنايا غازيتا فى ٢١ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠. وهناك مقالات كثيرة

غيرها عالجت نفس الموضوع نشرتها الصحف والمجلات السوفييتية المختلفة بين الحين والآخر خلال السنوات القليلة الماضية، ونذكر منها على سبيل المثال مقال أ. رومانتسيف — وهو احد الأيديولوجيين البارزين فى الحزب — وعنوانها " القرن العشرون والشباب" نشرت فى مجلة مولودوى كومونيست فى عدد اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٨. ولكن ما نخرج به من هذه المقالات هو ان كاتبيها لم يولوا الموضوع اهتماماً كبيراً ومعالجتهم له تنطوى على كثير من الاستحياء. أما يميليانوف فى المقالة التى ذكرناها، فقد أولى الأمر عناية بالغة وبذل كثيراً من العناء فى معالجته له ويخرج منه بأحكام قاطعة. بالتالى فان هذه المقالة تحتاج منا تحليلاً أدق.

يبدأ يميليانوف مقاله بباب تحت عنوان " ملاحظات عن مشاغبات الطلبة فى الغرب" يصف فيها مظاهر الاحتجاجات التى اتخذت طابع العنف فى الولايات المتحدة فى ربيع ١٩٧٠ ضد الحرب فى كمبوديا وبقية الهند الصينية. ثم يذكر قراءه السوفييت بتحريف مهين للتاريخ بأن نهاية عام ١٩٦٠ قد تميزت بحركة احتجاج طلابية فى الغرب لم يسبق لها مثيل فى حجمها وبلغت أوجها فى الشلل الذى أصاب الحياة الجامعية فى ثمانمئة جامعة وكلية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة، وفى المعارك الحامية بين المتظاهرين والشرطة فى ألمانيا الغربية التى أصيب فيها كثير من المتظاهرين باصابات بالغة، ثم أخيراً فى ثورة " مايو (أيار) " فى باريس التى يقول عنها أنها هزت فرنسا وتردد صداها عالياً " خلال بلدان كثيرة على كلا جانبى المحيط الأطلسى(١) ".

وحتى هذه النقطة يتعاطف يميليانوف مع المشاغبين ويهتف إعجاباً بأعمال " أكثر العناصر المتفجرة — لما يسميه — باليسار الجديد "، ولكنه ما ان يصل معهم الى مفارق الطرق حتى يبدأ فى التساؤل: " ماذا يمثل اليسار الجديد؟ والى اين يتجه؟ وما هى وسائل وأهداف نضاله؟ وما هو الجديد فيه؟(٢) ان يميليانوف يتضامن معهم فى معارضتهم لعدم المساواة الاجتماعية وللاستغلال وانعدام العدالة. ولكنه يحذر على الفور من الدعوة للتحرك التى ينادى بها أكثر قادة اليسار الراديكالى صياحاً وعجيجاً (إلا وهو دانييل كوهن بنديت) ويقول أنها تحتاج الى " حل رموزها ". ويميليانوف لا يعترض كثيراً على حقيقة ان كوهين بنديت يدعو الى هدم كل أنواع السلطة، ولكنه يعترض على أنه " يعرف كل أنواع السلطة . . . بانها كبت للفرد ". ويقول ان أول وأكبر أخطاء اليسار الراديكالى

---

(١) ليتيراتورنايا غازيتا"، ٢١ أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٧٠، ص ١٤.
(٢) نفس المرجع السابق.

هو اعتبارهم ان الصراع الأساسى المعاصر يقوم على التناقض المستحكم بين الفرد وأى مجتمع بغض النظر عن تركيبه الاجتماعى. ثم يضيف :

ان تبديلا فى المبادىء الأولية قد حدث بين " اليسار الجديد " . . . فان العداء المستحكم بين العمال والرأسمالية الذى تقوم عليه مادة عالم اليوم الحاضر. . . قد استبدل بصراع فوق طبقى بين الشخصية المجردة وأى دولة برجوازية كانت أم اشتراكية(٣) .

ويعتبر يميليانوف أنه باحلال الصراع بين الفرد والمجتمع المنظم فى محل الصراع الطبقى (الذى هو جوهر الماركسية اللينينية) فان شباب اليسار الراديكالى المتطرف يضعون أنفسهم أيديولوجياً فى نفس الجانب الذى يقف فيه أكثر البرجوازيين مغالاة فى البرجوازية ضد أولئك الذين يتظاهرون هم من أجلهم، لأن المحادلين الذين يخلقون المبررات للبرجوازية يحاولون هم أيضاً ان يلقوا غطاء فوق العداء الطبقى بقصد إخفائه والتمويه عليه. وهناك من يقولون بأن زبيجنييف بدززينسكى واحد من أولئك المحادلين الذين يحاولون التمويه على العداء الطبقى بابراز التناقضات بين الطبيعة الانسانية والتكنولوجيا المتعدية فى محاولة من أجل ان يخنقوا الوعى الطبقى لدى الشباب. بل أنه يقول :

. . . . . ومن أجل ان يقودوا الجماهير بعيداً عن الصراع الطبقى (وهذا ما يحاول المحادلون من اجل الرأسمالية عمله)، او من أجل ان يحيدوا عن فكرة العداء الطبقى . . . الذى هو القوة الموجهة للحياة المعاصرة (مثلما يفعل قادة وأيديولوجيوا " اليسار الجديد ")، وهذا يعنى فى المقام الأول أنه من أجل ان يقودوا الآخرين عمداً الى التيه، وفى المقام الثانى من أجل ان يحيدوا عن النهج الحقيقى الوحيد الذى أدخلته الماركسية اللينينية فى التاريخ(٤).

ثم يقول يميليانوف ان الطلبة المنتمين الى جناح اليسار الراديكالى قد تعروا من أى أيديولوجية منذ ان نبذوا الماركسية اللينينية، أنهم ينشدون " الانترناسيونال (النشيد الشيوعى)" ويريدون هدم مؤسسات وافخاخ المجتمع البرجوازى، ولكنهم ليس لديهم ما يقدمونه كبديل. "ان موقفهم هذا لموقف سلبى خالص". ويقول ان قادة اليسار المتطرف لا يعرضون أى أهداف بناءة واضحة ويعتقدون ان الجماهير سوف تجد طريقها بنفسها الى " الديموقراطية المباشرة ". ثم يعلق على ذلك بأنه لا جديد فى هذه النظرية فقد سبق ان

---

(٣) نفس المرجع السابق.
(٤) نفس المرجع السابق.

عرضها برودهون فى القرن الماضى فى كتابه " اعتراف ثورى"، وعرضها كذلك الأمير الفوضوى كروبوتكين الذى قرر منذ قرن مضى : " أولا سوف ندمر، ثم بعد ذلك سنرى ما يكون " . ان أحد الشعارات الشائعة التى يكتبها الطلبة المنتمون الى اليسار المتطرف على جدران جامعات ألمانيا الغربية هو " شهوة التدمير شهوة خلاقة "، وهو شعار يرجع تاريخه الى أجداد أجدادهم، والذى صك هذا الشعار هو ميخائيل باكونين فى عام ١٨٤٢(٥).

وفى النهاية يضع يميليانوف تشخيصه للمرض الذى يعانى منه " أكثر العناصر المتفجرة " بين الشباب الغربى بأنه بلا غرابة — الفوضوية. ويقول ان الأفكار المبدئية " لليسار الجديد " ليست أكثر من كونها ترجمات أجنبية لتلك التى كانت للفوضويين الروس الذين سحقتهم ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٧. وكان هذا هو الاستنتاج الذى توصل إليه يميليانوف فى ختام الباب الأول من مقاله.

والخطأ الأيديولوجى الثانى " لليسار الجديد " من وجهة نظر يميليانوف (ومن وجهة النظر الماركسية اللينينية) هو سوء تفسير مقومات الطبقة الثورية القيادية. وعند هذا يستدير يميليانوف الى ناحية هربرت ماركوزه الذى ما برحت الصحف السوفييتية تصفه — مثل كوهن بنديت وزبيجنييف برززينسكى — بأنه نبى مزيف للشباب الغربى ويقول ان جريمة ماركوزه — والطلبة اليساريين المتطرفين الذين يتبعونه — هى أنه يعتبر ان البروليتاريا كما كانت توجد أيام ماركس كائن ميت لأنها الآن قد صارت جزءاً متمماً فى تركيب المجتمع الرأسمالى ولذلك فأنها لا يمكن ان تكون قوة ثورية قيادية، وليس ذلك فقط بل قد تصبح أيضاً عقبة فى سبيل الثورة، أما الكيان الطلابى واللومبن بروليتاريا(٦) والفلاحين فأنهم القوى الثورية القيادية لأنهم قد تحاشوا الانصهار فى المجتمع الرأسمالى ويقوم الطلبة بدور الطليعة فى هذه الحركة(٧).

ليس من الصعب تصور رد فعل هذه النظرية على يميليانوف. فاذا كانت الطبقة العاملة بالمعنى الماركسى اللينينى لم تعد لها وجود، فمعنى ذلك أنه لم تعد هناك حاجة الى الأحزاب الشيوعية لأنها ستكون كجنرالات بدون جيوش. ولذلك فهو يحذر اليسار الراديكالى من أنهم قد ضللتهم دعوات أنبياء " البرجوازية الصغيرة العاصية " ويخرجون باستنتاجات خاطئة وخطيرة بشأن وسائل اسقاط " المجتمع البرجوازى الذى يكرهونه "(٨).

---

(٥) نفس المرجع السابق.
(٦) "لومبن بروليتاريا" مصطلح يقصد به البروليتاريا المتصعلكة.
(٧) "ليتيراتورنايا غازيتا"، ٢١ أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٧٠، ص ١٥.
(٨) نفس المرجع السابق.

ولكن يميليانوف فى الوقت نفسه يميز بحرص بين قادة الحركة والجماهير الكبيرة من مؤيديهم قائلاً أنه " قد يكون بطبيعة الحال اندفاعاً لو وصفت كل الحركة اليسارية التى تضم شباباً غير ذى خبرة أيديولوجية وسياسية . . . الذين التبست عليهم الأمور، بما يوصف به المغامرون السياسيون من أمثال كوهن بنديت"(٩). ان هؤلاء الذين يشكلون الجسم الرئيسى للحركة يجب ان يعاد تثقيفهم بواسطة القوى التقدمية التى يجب ان تعمل بصبر واستنارة من أجل تنقية وعيهم السياسى. ولكن " تصرفات قادة اليسار الجديد — الذين ينزلقون منذ زمن طويل بصراحة تامة نحو معاداة الشيوعية — تستغلها الدعايات البرجوازية على نطاق واسع"(١٠)، ولا يمكن ان تكون هناك مصالحة مع قادة هذه الحركة. ان يميليانوف يحمل بدون شك على كوهن بنديت بنوع خاص لأنه مؤلف ذلك " القذف القذر" الذى يحمل الأسم المهين " اليسار الراديكالى — شفاء من أمراض الشيخوخة فى الشيوعية ".

* * *

مقالة أخرى تضاف الى مقالة يميليانوف التى عرضناها نشرتها كذلك مجلة مولودوى كومونيست وعنوانها " البلاغ الأخير لهذه الحقبة " كتبها د. افداموف(١١) وتعالج وجهاً آخر لنفس القضية، وهو — العلاقات بين الأجيال — وتزعم ان صراعاً " بين الآباء والأبناء " قد خلق خلقاً للتمويه على الطبيعة الحقيقية للصراع الطبقى واخفائها. فيقول افراموف انه " فيما مضى فى عام ١٩٠٣ كشف لينين عن لعبة قذرة مماثلة . . . ثم تحدث فيما بعد فى مناسبات مختلفة معبراً عن معارضته للميول الى استخدام الحجج المجردة عن الشباب بوجه عام والثرثرة حول الأمور الخاصة بالشباب من أجل تلطيخ الاختلافات الاجتماعية فى أوساطهم(١٢). ثم يقول من جديد " ان حزبنا لم يؤسس فى يوم من الأيام على أى جيل واحد، ولم يجعل الثقة فى شخص متوقفة على سنة "(١٣).

ولكن برغم ما كشفه لينين فى ذلك الوقت، فان تلك " اللعبة القذرة " لا زالت تمارس وبشدة مضاعفة. ثم يستطرد افراموف قائلا أنه فى الصراع الحالى من أجل كسب ولاء الشباب تلجأ جميع قطاعات البرجوازية الى وصف حركة الاحتجاج التى يقوم بها الشباب

---

(٩) نفس المرجع السابق.
(١٠) نفس المرجع السابق.
(١١) "مولودوى كومونيست"، العدد ١٠، أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٨٠.
(١٢) نفس المرجع السابق، ص ١٣.
(١٣) نفس المرجع السابق، ص ١٦.

على أنها نوع من الكل المفرد الذى لا يتجزأ وان الثورة هى ببساطة تعبير عن الصراع بين الأجيال. ان هذا الاستبدال للصراع الطبقى بصراع " بين الآباء والأبناء " مصدره ذلك التفكير المتعجل للأيديولوجيين اليساريين الراديكاليين، والتطرف الثورى المتسرع، ثم فى مكان الصدارة منهم القطاع المنتمى الى البورجوازية الصغيرة من الشباب " الذين يصرخون عالياً فى المعترك السياسى منكرين سيادة البروليتاريا "(١٤).

ولكن ما هى هذه الثورة الشابة التى " أخذت تهز قلاع الرأسمالية منذ سنوات عديدة ؟(١٥). ويقدم افراموف هذا التحليل:

ان الثورة العلمية والتكنولوجية قد أدت الى توسع عظيم فى التعليم العالى وجعله ديموقراطياً. والطلبة لم يعد باستطاعتهم ان يركنوا الى وضع مميز فى المجتمع . . . لقد حصل الشباب على تعليم أفضل ومعلومات أكثر . . . ويقاوم بعزم الجور . . . واخضاع الفرد اللذين هما صفة لازمة لنظام الاحتكار الحكومى الرأسمالى.

ان الأشخاص الأكبر سناً نوعاً ما لا زالوا يحفظون فى ذاكرتهم تلك السنوات الرهيبة التى مرت عليهم فى الثلاثينات من هذا القرن، سنوات الرعب الفاشى، ومآسى سنوات الحرب. ولذلك فأنهم أحياناً ما يميلون الى ان يقبلوا بالامتيازات التى تضطر الرأسمالية الى أعطائها ويقنعون بالارتفاع المحدد لظروف الحياة الاجتماعية. فهم يرون الحاضر صورة أفضل من ماضيهم. ولكن الشباب ليس كذلك.

. . . . . فالبطالة، والفرص الضيقة للارتفاع بمهاراتهم فى العمل . . . ثم كنتيجة لذلك كله الاحساس المرير بالمستقبل لم يعجز عن اثارة عاصفة من الاحتجاج بين جميع القطاعات المختلفة من الشباب الذى تسعى الامبريالية الى تحويله الى نوع " البروليتاريا الأول " لمصلحة النخبة الحاكمة: أنهم يحرمون الشباب من مستقبله(١٦).

لا ينكر افراموف وجود " صراع بين الأجيال " أو على الأقل تباين فى المصالح، ولكنه يقدم شرحه الخاص لهذه الظاهرة. وخلافاً مع لوفتيبه، ومع ان الأسباب التى يقدمها ديبواه لسخط الشباب (الكراهية لما يسميه " اخضاع الفرد " فى المجتمعات الديموقراطية الغربية) فأنه يعرض أسباباً أكثر وضوحاً مثل ضيق آفاق المستقبل. وفى كلمات أخرى، فهو يعتقد ان أحد أسباب ثورات الطلبة (والشباب عموماً) هو زيادة المثقفين وبالتالى تناقص الفرص للتقدم الاجتماعى، ويتحدث يميليانوف أيضاً عن

---

(١٤) نفس المرجع السابق، ص ١٣.
(١٥) نفس المرجع السابق.
(١٦) نفس المرجع السابق، صفحات ١٣-١٤.

" انفجار ديموقراطى " فى الجامعات الغربية على أنه أحد أسباب اضطرابات الطلبة بل ويستشهد ببعض الأرقام التى تبين قفزة فى تعداد الطلبة من ٣½ مليون الى ١٥ مليون فى خلال العشرين سنة الماضية. ولذلك فان ما يبدو على السطح أنه عداء بين الأجيال هو فى الحقيقة ببساطة احتجاج الشباب المتعلم المتخصص على اخوانهم الأكبر سناً الذين كمنوا فى داخل " الدار " ويمنعونهم من ان يستمتعوا بنصيب من الوليمة. وهذه الحال بالتأكيد قد خلقتها " العيوب العضوية فى المجتمع الرأسمالى " وليست أكثر من " صورة خاصة من التناقضات فى الرأسمالية المعاصرة "(١٧). وهكذا فان افراموف لا تنقصه المهارات الجدلية لكى يعلل الصراع بين الأجيال كجزء من الصراع العام بين قوى العمل والرأسمال.

* * *

يستمر الهجوم على اليسار الراديكالى بمقالة ثالثة عنوانها " طريق كورسبوخ وأشعار الهذيان " بقلم يورى ارخيبوف. ويزعم المؤلف ان " اليسار الجديد " فى ألمانيا الغربية " يدفن الأدب والفن ". فان ما تنشره صحيفة "كورسبوخ" الألمانية الغربية وغيرها تتهم " الطليعة الجديدة (نيو افانجارديست) 'بعدم المبالاة بالاخلاق' وبالتنصل من الواجب الذى وضعه التاريخ أمانة فى عنق الفن — لتكون ضمير وعقيدة لهذه الحقبة "(١٨).

ان ذلك القدر الكبير نسبياً مما كتب فى الصحف السوفييتية أخيراً عن حركة الجناح اليسار الراديكالى بين الشباب فى الغرب، الذى يحتمل ان يكون له علاقة بالعيد الفضى للاتحاد العالمى للشباب الديموقراطى (١٠ نوفمبر " تشرين الثانى " ١٩٧٠)، يجعلنا نخرج بالاستنتاجات التالية: ان موقف الصحافة السوفييتية (وبالتالى القادة السوفييت) بالنسبة " لليسار الجديد " متكافىء الضدين لأنه برغم أنه غير مقبول أيديولوجياً، فأنه ليس مكروه لدى الكرملين من حيث أنه — كما قرر نميليانوف بصراحة فى مقاله — " جهد ثورى " خليق ان يربك الغرب. ولكن على أية حال، فان حركة الجناح اليسارى الثورى لدى الشباب تهديد حقيقى للاستقرار الداخلى فى الاتحاد السوفييتى وغيره من دول الكتلة الشيوعية. فالقادة السوفييت يجدون أنفسهم — سواء أرادوها أو لم يريدوها — فى وضع الرجل الخبيث الذى يقف ليراقب بإرتياح بيت عدوه يحترق. وبينما هو على استعداد لأن يلقى وقوداً على اللهب، تجده فى الوقت ذاته يخشى ان تمتد ألسنة اللهب الى املاكه هو.

---

(١٧) نفس المرجع السابق، ص ١٣.
(١٨) "ليتيراتورنايا غازيتا"، ١١ نوفمبر (تشرين الثانى)، ١٩٧٠، ص ١٥.

تشريعات جديدة للسجون ومعسكرات العمـل فى الاتحـاد السـوفييتى

بقلم: فاليرى م. ألبرت

وافق المجلس السوفييتى لجمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفييتية فى دورة انعقاده الثامنة فى موسكو فى ديسمبر (كـانون الأول) ١٩٧٠ على قانون جديد للشغل التأديبى (الأشغال الشاقة) فى جمهورية روسيا السوفييتية[١]، ويبدأ العمل بهذا القانون اعتباراً من أول يونيو (حزيران) ١٩٧١. وطبقاً للتقليد السوفييتى الشائع وافقت المجالس السوفييتية فى الجمهوريات الأخرى على قوانين مماثلة وفى نفس الوقت تقريباً اقتفاءاً لخطى موسكو. وهكذا فمن أول يونيو (حزيران) ١٩٧١ تدار جميع مؤسسات العقوبات فى الاتحاد السوفييتى وفقاً لنظم موحدة وضعت لـكـل نوع من هذه المؤسسات.

صدر قانون الشغل التأديبى الأول الذى يختص بالقواعد الأساسية لتسيير وادارة مؤسسات العقوبات فى أعقاب الثورة مباشرة ثم ادخلت عليه تعديلات واضافات متنوعة. ثم استغنى عن ذلك القانون فى فترة ما بعد ستالين الأكثر تحرراً، حينما وعدت السلطات رسمياً بالغاء معسكرات الاعتقال. ولـكن هذا الوعد لم يحترم بتاتاً وكـل ما حدث ببساطة هو تغيير أسماء تلك المعسكرات من "معسكرات الاعتقال" الى "معسكرات الشغل التأديبى". وأبقى على كثير من القواعد والقوانين القديمة، بل لقد صارت الظروف فى أنواع معينة من هذه المستعمرات أشد قسوة ممـا سبق. وكذلك لم يكن هناك قانون عام يحدد كيفية ادارة السجون ومستعمرات الشغل التأديبى منذ ان بدأت فترة "ذوبان الثلوج" التى أعقبت ستالين، وتركت تلك السجون ومستعمرات الشغل التاديبى الى السلطات المحلية بالجمهوريات تتصرف فى شأنها طبقاً للوائح محلية تقرها مجالسها السوفييتية كـل على حدة.

---

(١) "سوفيتسكـايا روسيا"، ٢٢ ديسمبر (كـانون الأول)، ١٩٧٠.

أما التشريعات الجديدة للشغل التأديبى التى أصدرتها المجالس السوفييتية بالجمهوريات والتى يبدأ العمل بها اعتباراً من أول يونيو (حزيران) ١٩٧١، فهى تقليد ونسخ كامل لنصوص "قواعد الشغل التأديبى للاتحاد السوفييتى" التى أقرها المجلس السوفييتى الأعلى للاتحاد فى يوليو (تموز) ١٩٦٩(٢). فقد كان المجلس السوفييتى الأعلى قد أصدر فى حينه تعليماته الى المجالس السوفييتية بالجمهوريات لكى "تصدر قوانين جمهورية تتفق مع الخطوط العامة لتلك القواعد التى أقرها"(٣). وخلال مناقشة مشروع تلك القواعد فى المجلس السوفييتى الأعلى فى جلسة انعقاده فى يوليو (تموز) ١٩٦٩ وكذلك أثناء مناقشة مشروع قانون الشغل التأديبى لجمهورية روسيا السوفييتية فى المجلس السوفييتى لجمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفييتية فى جلسة انعقاده فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠، فقد اتضح جلياً ان الهدف الأساسى من اللوائح الجديدة للسجون ومستعمرات الشغل التأديبى هو ان تعمل كسلاح أقوى لمكافحة الجريمة. ففى جلسة يوليو (تموز) ١٩٦٩ للمجلس السوفييتى الأعلى تحدث ر. نيشانوف رئيس لجنة المقترحات التشريعية لمجلس القوميات وبين ما يلى:

. . . . . ان مسودات القوانين الحالية مقصود بها تدعيم النظام العام وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين السوفييت، وتقوية الكفاح ضد الجريمة، وبوجه خاص مكافحة العودة الى الجريمة. انها انعكاس لتوصيات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى وللمطالب التى وضعها برنامج الحزب ولقرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الخاصة بالحملة على الجريمة فى بلادنا(٤).

وقال نيشانوف كذلك ان التأثير الاصلاحى للسجون وخصوصاً الوظائف التأديبية لمستعمرات الشغل التأديبى، يجب تقويتها بطريقة مؤكدة لأن "فريقاً معيناً من الناس الذين أمضوا فترة العقوبة المحكوم عليهم بها يفشلون فى ان يتخذوا لأنفسهم حياة شريفة قائمة على العمل وينزلقون الى هوة الجريمة من جديد"(٥). وهكذا فان واضعى القانون الجديد للشغل التأديبى قد وضعوا فى اعتبارهم أولئك المجرمين الخطرين العائدين للجريمة ووسعوا دائرة الخارجين على القانون الذين يقع عليهم ذلك الوصف، ومن أجل ذلك وضعوا نظماً أكثر غلظة للسجون ومؤسسات العقوبات.

---

(٢) نفس المرجع السابق، ١٩ ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٧٠.
(٣) نفس المرجع السابق.
(٤) "ازفستيا"، ١٢ يوليو (تموز)، ١٩٦٩.
(٥) نفس المرجع السابق.

ان الأدوات الرئيسية للتقويم وتصحيح التربية فى مؤسسات العقوبات السوفييتية وهى السجون تطبق على نزلائها نظماً صارمة وتكلفهم باشغال بدنية خالصة تبلغ حد الاشغال الشاقة التى تفوق الطاقة فى بعض الأحيان. ويضاف الى ذلك محاضرات كثيرة ذات طابع سياسى و "ثقافى" مبالغ فيه تلقى على النزلاء بقصد المساعدة فى تصحيح سلوكهم وتقويم تفكيرهم. وهناك فى الاتحاد السوفيتى ثلاثة أنواع أساسية من مؤسسات العقوبات هى: مستعمرات الشغل التأديبى والسجون ومستعمرات الشغل التربوى. وعلى مدى خطورة الجريمة يتوقف تحديد الجهة التى يرسل اليها مرتكبها من بين هذه الأنواع الثلاثة. وكل واحدة من هذه المؤسسات الثلاث تنقسم بدورها الى درجات وفئات متنوعة حسب درجة ما ينطبق فيها من غلظة وقسوة فى ظروف المعيشة والعمل. فمثلا هناك أربعة أنواع من أنظمة مستعمرات الشغل التأديبى هى: النظام العام، النظام المشدد، النظام الصارم ثم النظام الخاص. وقانون الشغل التأديبى فى الاتحاد السوفييتى يوضح بالتحديد أى نوع من المذنبين يرسل الى أى من تلك المستعمرات وينص على التالى:

المحكوم عليهم بالسجن من الرجال يقضون مدة العقوبة فى مستعمرات الشغل التأديبى: المجرمين المحكوم عليهم لأول مرة بأحكام خفيفة — يطبق عليهم النظام العام. المجرمين المحكوم عليهم لأول مرة لجرائم خطيرة — يطبق عليهم النظام المشدد. وأولئك المحكوم عليهم فى جرائم خطرة جداً خاصة بأمن الدولة أو الذين سبق الحكم عليهم بالسجن — يطبق عليهم النظام الصارم. اما معتادى الاجرام الخطرين والمحكوم عليهم بالاعدام الذين خففت أحكامهم أو صدرت بالعفو عنهم — فيطبق عليهم النظام الخاص(٦).

أما النساء فيقمن فى مستعمرات منفصلة يطبق فيها النظام العام أو النظام المشدد. والنوع الأخير يطبق على النساء المحكوم عليهن فى جرائم خطرة ضد أمن الدولة وتلك اللائى صدرت ضدهن أحكام بالاعدام ثم خففت الى السجن. هذا ويفرض قانون الشغل التأديبى للاتحاد السوفييتى على جمهوريات الاتحاد ان تتضمن فى قوانينها للشغل التأديبى على نصوص بأن جميع فئات المسجونين بما فيهم النساء والصغار ما عدا المحكوم عليهم لأول مرة فى جرائم غير خطيرة، يمكن ارسالهم الى سجون فى أماكن أخرى "دون تقيد بحدود الجمهورية التى كانوا يعيشون فيها قبل القبض عليهم أو التى حكم عليهم فيها"(٧).

---

(٦) نفس المرجع السابق.
(٧) نفس المرجع السابق.

وهذا النص المختصر ليس فى حقيقته الا إذناً لسلطات جمهوريات الاتحاد بارسال المسجونين الى المعسكرات فى سيبيريا.

وتنص المادة ٢٧ من قانون الشغل التاديبى على ان: "كل محكوم عليه يجب ان يعمل . . . المساجين فى مستعمرات الشغل التأديبى ذات النظام الخاص يستخدمون كقاعدة فى العمل الشاق. والمساجين يستخدمون بوجه عام فى وحدات الانتاج فى مؤسسات الشغل التأديبى"(٨). وعدد ساعات العمل الرسمية فى جميع السجون والمعسكرات هى ثمانية ساعات فى اليوم لمدة ستة أيام فى الأسبوع، ولكن يوم العمل يطول الى أكثر من هذه الساعات الثمانى بسبب نداء التمام فى الصباح وفى المساء والتفتيش الدقيق على المساجين والرحلة الى مكان العمل والعودة منه.

وتتنوع كميات وأنواع الطعام المقدم للمساجين طبقاً لنوع ومكان المستعمرة وطبيعة العمل وحالة النزلاء. وليس هناك تفاصيل عن ذلك فى الصحف العامة، ولكن الملايين من المواطنين السوفييت الذين أمضوا عقوباتهم فى تلك المعسكرات يستطيعون ان يؤكدوا ان الجوع رفيق دائم وان سوء التغذية حالة لازمة. وتفرض سلطات هذه المستعمرات رقابة صارمة على ما يرسله أقرباء المسجونين الى ذويهم من أطعمة أو أغراض أخرى، كما أن من حقها أن تحرم المسجونين من هذه الميزة لأسباب تخص النظام. وهناك بعض من هذه المعتقلات، وخصوصاً السجون تحرم تسليم أى طرود الى المسجونين تحريماً قاطعاً.

يوجد نوعان من السجون فى الاتحاد السوفييتى، نوع يطبق فيه النظام العام والنوع الآخر يطبق فيه النظام الصارم. والنوع الأول يضم المحكوم عليهم لأول مرة والمسجونين المحولين من سجون النظام الصارم. بينما النوع الآخر يضم المسجونين الذين سبق لهم ان قضوا احكاماً فى السجن، والأشخاص المحكوم عليهم بالسجن لجرائم ارتكبت فى داخل أماكن السجن، والأشخاص المحولين الى المستعمرات لقضاء عقوبة فى السجن، والأشخاص المحولين الى النظام الصارم كعقوبة(٩). ويحرم قانون الشغل التأديبى حبس النساء الحوامل والأمهات المرضعات فى سجون يطبق فيها النظام الصارم. وكذلك يعامل الأجانب والأشخاص عديموا الجنسيات كفئة خاصة، فكلاهما سواء أثناء الحبس على ذمة التحقيق أو المحاكمة أو بعد صدور الأحكام بادانتهم وحبسهم "ينبغى كقاعدة حبسهم فى أماكن منفصلة عن المحكوم عليهم من المواطنين السوفييت"(١٠). وهم أيضاً يرسلون الى المعسكرات

---

(٨) نفس المرجع السابق.
(٩) نفس المرجع السابق، المادة ١٥.
(١٠) نفس المرجع السابق، المادة ١٣.

والسجون فى أى مكان من البلاد بغض النظر عن مكان اقامتهم قبل القبض عليهم أو الحكم عليهم.

وهناك أيضاً نوعان من مستعمرات الشغل التربوى: نوع يطبق فيه النظام العام والآخر النظام المشدد. والنوع الأول يضم الأحداث من الصبيان المحكوم عليهم لأول مرة ولم يحكم عليهم فى جرائم خطرة، ويضم كذلك جميع الأحداث من الفتيات. أما النوع الآخر وهو الذى يطبق فيه النظام المشدد، فيضم " الأحداث الذين سبق ان حكم عليهم بالحرمان من الحرية والأحداث المحكوم عليهم فى جرائم خطرة وفقاً للظروف المنصوص عليها فى قانون الاتحاد السوفييتى وجمهوريات الاتحاد "(١١). والحراس غير مصرح لهم باستعمال الأسلحة النارية ضد النساء أو الأحداث الفارين من سجونهم. ولكن فى حالات الشغب وأعمال العنف الأخرى فقد يلجأون الى استعمال قيود الأيدى (الكلبشات) وسترات المجانين (سترات التهدئة).

ان قانون الشغل التاديبى للاتحاد السوفييتى وكذلك قوانين الشغل التأديبى فى جمهوريات الاتحاد تنص أيضاً على أحكام خاصة بتنظيم ما يسمى " مستوطنات الشغل التأديبى " وهى المخصصة للأشخاص المحكوم عليهم بالنفى أو الأبعاد. وهذه المستوطنات أنشئت فى عهد ما بعد ستالين حينما ظهر اتجاه متحرر نوعاً من سياسة العقوبات السوفييتية. والأحوال فى هذه المستوطنات أخف وطأة من غيرها. وهذه المستوطنات مخصصة للأشخاص الذين أمضوا معظم المدة المحكوم عليهم بها فى أماكن تشملها ظروف أشد وطأة وأظهروا عن طريق عملهم وسلوكهم العام أنهم يسيرون بعزم على طريق الاصلاح والتحسن. وتقول ايزفستيا: " ان نزلاء مستوطنات الشغل التأديبى موضوعون تحت الاشراف وليس تحت الحراسة، فمن ساعة الاستيقاظ حتى موعد النوم يسمح لهم بالتنقل بحرية فى داخل حدود المستوطنة "(١٢). والمسجونون قد يرتدون كذلك ملابس مدنية ويحتفظون معهم بنقود وغيرها من الأشياء ذات القيمة. وكذلك يسمح بوضع النساء والرجال معاً فى نفس المستوطنة بغض النظر عن نوع السجن أو المعسكر الذى كانوا فيه قبلاً.

ليس هناك فارق هام فى ظروف المعيشة أو المعاملة أو الاجراءات التى تطبق على الأشخاص المحددة اقامتهم أو المبعدين الا فى ناحية واحدة وهى ان الشخص المحددة اقامته يجب ان يقيم فى مكان تحدده المحكمة ويرسل الى هذا المكان فى حراسة ولا ينبغى عليه

---

(١١) نفس المرجع السابق، ص ١٦.
(١٢) نفس المرجع السابق، المادة ٢٠.

مغادرة هذا المكان أو التغيب عنه بدون إذن، بينما الشخص المبعد يسمح له بالتنقل والسفر بدون حارس الى مكان العمل ومكان اقامة يختاره " ما عدا المناطق التى حرم القضاء عليه ارتيادها"(١٣). هذا و "العمل الاجتماعى النافع" شىء إجبارى على المبعدين والمحددة اقامتهم ويجب ان يحضروا دروساً خاصة بتصحيح تربيتهم السياسية والاخلاقية. وهذا شرط هام للإفراج المبكر عن المحكوم عليه. ولكن حسب الاتجاه الأخير للقادة السوفييت فى سياسة العقوبات كثر استخدام الابعاد وتحديد الاقامة كوسيلتين للعقاب وبشكل أساسى فى حالات التهم غير الخطرة مثل " حياة التشرد ".

ومما يجدر ملاحظته فى القانون الجديد هو أغفاله لذكر أى شىء عن مستشفيات الأمراض العقلية الموجودة فى الاتحاد السوفييتى، والتى تخضع لادارة وزارة الداخلية للاتحاد السوفييتى مثل مؤسسات العقوبات الأخرى. فأعداد كبيرة من الأشخاص الذين يتهمون بالجنون — خصوصاً المنشقين من الكتاب والعلماء وضباط الجيش... الخ الذين يتهمون " بالنشاط المعادى للسوفييت"، قد انزلوا فى هذه المؤسسات دون محاكمات ولم يلحقهم أى أنصاف أو تصحيح لوضعهم فى العهد الحالى. ان الطبيعة الخاصة لأوضاع هؤلاء الأشخاص والظروف المحيطة بقضيتهم والأحوال التى يعيشون فيها قد أثارت حفيظة قطاعات عريضة من الجماهير السوفييتية. وأرسلت أعداد هائلة من الشكاوى الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى والى مجلس الوزراء والى غيرها من الهيئات السوفييتية المعنية. ومرسلوا هذه الشكاوى هم أقارب وزملاء أولئك الضحايا، وشخصيات بارزة فى المجتمع السوفييتى وخارج الاتحاد السوفييتى. ووصلت نداءات المواطنين السوفييت الى المنظمات الدولية، وكذلك تسربت الى العالم الخارجى بطرق سرية وثائق عديدة تدين هذا التصرف . وقد تكون السلطات السوفييتية قد حجبت الأضواء عن مستشفيات الأمراض العقلية فى قانون العقوبات الجديد، ولكنهم قد فعلوا ذلك عن قصد. وهناك تفسيران محتملان لهذا الأمر: فأما أنهم رفضوا نشر اللوائح الخاصة بهذه المستشفيات الخاصة التى قد أظهرت عدم اتفاقها من أحكام الدستور، أو أنهم قد فضلوا إبقاء هذه المؤسسات خافية وراء غمام السرية والغموض لأرهاب معارضى النظام السوفييتى.

تحدث ن. مالينشكوف نائب رئيس لجنة المقترحات التشريعية فى دورة الانعقاد الثامنة للمجلس السوفييتى لجمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفييتية أثناء مناقشة مسودة مشروع قانون الشغل التأديبى الجديد فأعلن: " أن عمليات خرق القانون التى

(١٣) نفس المرجع السابق، ص ٤١.

تجرى حالياً فى بلادنا يمكن تفسيرها الى درجة كبيرة بأن أفراداً من المواطنين لا يلاحظون واجباتهم الدستورية وان أعداءنا فى الأيديولوجية يحاولون من خارج البلاد اضرام النار فى مقومات البقاء لبعض الناس "(١٤) . وعبر ماليشكوف عن اعتقاده الراسخ بأن قانون الشغل التأديبى الجديد سوف يؤدى الى حلول أكثر نجاحاً للمطالب "التى وضعها الحزب مع الحكومة من أجل مكافحة الجريمة" وكذلك إلى "تحسين العمل فى مؤسسات الشغل التأديبى". كما أشار الى الحاجة الى احاطة أوسع قطاعات السكان علماً بمبادىء سياسة الشغل التأديبى وبوجه خاص مضمون قانون الشغل التأديبى(١٥).

ان الزعم بأن الجريمة فى الاتحاد السوفييتى ناتجة الى حد كبير من نشاط "الأعداء فى الأيديولوجية" من خارج البلاد زعم لا يستقيم له عود ولا يستحق التعليق عليه بكثير الكلام . ويكفى القول ان القادة السوفييت لا يكفون عن القاء اللوم على الامبرياليين الغربين والمغامرين الصينين والرجعيين والتغييريين من كل صنف وفى كل مكان بينما تناسوا أخطائهم هم أنفسهم وأغفالهم وتجاهلهم لكل احتجاج أو شكوى لكى يصلحوا ما رسخ فى إذهانهم من معتقدات باطلة.

---

(١٤) "سوفيتسكايا روسيا"، ١٩ ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٧٠.
(١٥) نفس المرجع السابق.

الآراء المنشورة فى المجلة هى آراء كتابها ولا يجوز إعتبارها بأى شكل
كان عقيدة سياسية أو وجهة نظر المعهد

المواد المنشورة هنا يمكن إعادة طبعها أو إقتباسها بشرط الإشارة إلى مصدرها

MAJALLAH
(*Arabic Review*)
No. 30, 1971

Editor: SÜLEYMAN MOHAMED TEKINER

CONTENTS

Twenty-Fourth CPSU Congress Offers Insights into Soviet Society 3
By ANDREI V. BABICH

The Latest Congresses of the Communist Parties of the Turkic-Moslem Republics of the Soviet Union 11
By SÜLEYMAN MOH. TEKINER

Yugoslavia Geared to "All-Out Defense" 27
By STEFAN C. STOLTE

Soviet Call for "Popular Fronts" in the 1970's 35
By PANAS V. FEDENKO

Birth Pangs of the Soviet Car Industry 43
By VALERI M. ALBERT

Soviet Agriculture: Present State and Prospects 49
By ANDREI V. BABICH

The "New Left" through Soviet Eyes 58
By YURI A. PISMENNY

New Soviet Legislation on Prisons and Camps 65
By VALERI M. ALBERT